تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية
فى الشرق الأوسط



اعداد

حسان بن نوى



٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢

تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط

إعداد

حســـان بن نوي

الطبعة الأولى

2015م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية : 13

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية، دعوها فإنها نتنة.}

شكـر وتقديــر

- لا بد في هذا المقام أن نذكر لأهل الفضل فضلهم.

- فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

- أتوجه بالشكـر الخالص إلى جميع أساتذتي ممن تشرفت بنهل العلـم عـنهم ، فهـم أهـل الفضـل ورمـوز للأسـتاذية (دون استثناء) وعنهم أذكر:

* الدكتور : محمد لمين أعجال الذي كان لي شرف كبير أن أكون أول طالب في الدراسات العليا يحوز بقبول الإشراف عليه، فله كل الشكر والامتنان.

* الدكتور: عمر فرحاتي رمز الأستاذية والتواضع أدين له بالفضل كله.

* الدكتور : مصطفى بخوش الأستاذ القدير صاحب الخلق الكريم

* الدكتور : عبد العظيم بن صغير الأستاذ المتميز

الشكر الموصول إلى الجميع

* الأساتذة : فوزي نورا لدين ، سقني ، شوية مسعود ، نايت سعدي إلهام ،...

الإهـــداء

* إلى من اقترنت طاعتهما بطاعة رب العباد : والدي أهدي هذا العمل المتواضع
* إلى زوجتي الكريمة صاحبة الفضل في تعبيدها الطريق لي للوصول إلى هذه الخطوة
* إلى أبنائي شموع عائلتي : ريحان ، هبة الرحمان ، محمد الهادي
* إلى إخوتي وأخواتي : فاطمة ، عائشة ، سليم ، إبراهيم ، زكية - إلى كل أزواجهم وأبنائهم.
* إلى كل الزملاء رفقاء الدرب في التعليم.
* إلى كل الإخوة والأصدقاء رفقائي في الجامعة.
* إلى كل باحث "جاد" عن الحقيقة
* - مؤمن بأن الصدق في القول - الإخلاص في العمل - العدل في الحكم - هو الطريق المعبد للوصول إليها .

توطئــــة

يعد تنوع الأقليات بمتغيراتها، الدينية، اللغوية، العرقية، الطائفية، في أي مجتمع كان وضعا طبيعيا، يمكن تصور تفاعلاته في مظهرين أساسيين، الأول يتعلق بتجانس الوحدات الجزئية، وذوبانها في إطار الكل الموحد، والثاني بطغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي، بما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات، كما ذهبت إلى ذلك أغلب الدراسات حول هذا الموضوع.

اختلفت المنظورات حول إمكانية اعتبار جماعات الأقلية فواعل مستقلة في العلاقات الدولية؛ حيث يذهب أنصار المنظور التعددي إلى أنها وحدات جديدة وفواعل أساسية في العديد من النزاعات الدولية المعاصرة، في حين يذهب الواقعيون إلى اعتبارها لا تعدو أن تكون امتدادا لسياسة الدول التي تدعمها، قصد تحقيق أهدافها، فقدرة تأثير الأقليات مستمدة من قوة الدول الداعمة لها. والاتجاه السائد يتمثل في أن حركات الأقلية عبارة عن ظاهرة غير متجانسة، فهناك جماعات تعتمد أساسا على إمكانياتها الذاتية على غرار الحركة الكيبيكية، الباسك، وهناك جماعات أخرى تعتمد بصفة أساسية على الدعم الخارجي على غرار حركة مسلمي وهندوس كشمير، الحركة الصومالية في أثيوبيا، القبارصة الأتراك في قبرص، الشيعة والمسيحيين في لبنان.

ستركز هذه الدراسة على هذا النوع الأخير من حركات الأقلية التي تستند في تأثيرها على الاستقرار السياسي الداخلي على الدعم الخارجي بنسبة معتبرة، كما يساهم هذا العامل في انتشار هذا التأثير خارج الحدود الوطنية، على غرار الحرب التي دارت بين حزب الله في لبنان وإسرائيل، والتوتر السياسي بين لبنان وسوريا نتيجة التدخل المباشر لهذه الأخيرة في الشؤون الداخلية للبنان.

إن اختياري لموضوع الأقليات وتأثيرها على استقرار النظم السياسية، كان بدافع الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع على الصعيدين المحلي والدولي، ذلك أنه ليس من المواضيع النظرية البحتة المجردة، إنما هو موضوع تداعياته تنعكس دوما على الأحداث الجارية في المجتمع الدولي، وللدلالة على ذلك يكفينا أن نطل على أي موقع من خارطة العالم، لنجد اضطرابات وتوترات وحروب أيضا أغلبها بسبب تفاقم مشاكل الأقليات.

أهمية الموضـــوع :

نظرا لارتباط مسألة الأقليات بخاصية التنوع وعدم التجانس القومي سواء كان ذلك عرقيا أو دينيا أو لغويا أو طائفيا، فهي تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية. انطلاقا من اعتقاد كل جماعة أقلية بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو لغتها هي اللغة الأم وهكذا دواليك، فإن طبيعة الأطر والعلاقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات والتي غالبا ماتكون عنيفة وعدائية، تؤدي أحيانا إلى تزايد الشعور بالتمايز والركون

إلى الذاتية ومن ثم الصراع والتصادم فيما بينها. ومنطقة الشرق الأوسط وحالة لبنان خصوصا لا تكاد تخرج عن هذا السياق.

رغم وجود الكثير من الدراسات حول الأقليات، والتي أغلبها ركزت على متغير النزاع في نطاق القارة الإفريقية أو الأوروبية، في حين تفتقر المكتبة العربية خاصة للدراسات العلمية حول هذا الموضوع وتحديدا علاقة الأقليات باستقرار النظم السياسية.

يسعى هذا البحث إلى اعتماد التحليل المقارن والخروج من دائرة الوصف، لكشف أبعاد مشكلة الأقليات، وإيجاد تفاسير، ومن ثم إن أمكن اقتراحات عملية لتجاوزها، كما قد يشكل هذا البحث فرضية لبحوث أخرى جديدة أكثر تعمقا وتخصصا.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لكشف الأبعاد الجيواستراتيجية لمختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، والتي غالبا ما تختصر في دول الجوار، وتحديدا في حيثيات الصراع العربي الإسرائيلي، مما يفرغ مسألة الأقليات من محتواها الحقيقي المتعدد الأبعاد.

يمكن أن يخدم هذا البحث بما قد يتوصل إليه من نتائج، دوائر صناع القرار وخصوصا في عالمنا العربي، من أجل تحسين أداء وإدارة الأنظمة السياسية للتنوع الحاصل في تركيبتها المجتمعية.

أسباب اختيار الموضوع:

لطالما شكل متغير الأقليات في علاقته بالاستقرار السياسي في الشرق الأوسط موضوعا هامشيا لدى الباحثين، مقارنة

بموضوعات الأحداث ذات الطابع السياسي، وهذا التهميش هو دافعنا الأساسي للاهتمام بهذا الموضوع، سعيا منا لفهمه وكشف مختلف أبعاده.

واختيارنا لمنطقة الشرق الأوسط وتحديدا نموذج لبنان يعود للأسباب التالية:

أ - تنوع وتشابك البنية الطائفية في لبنان، وانفرادها بخاصية الصراع على السلطة والنفوذ.

ب- تورط الدول المجاورة إقليميا كفواعل منشطة لحركات الأقلية في لبنان، مما أدى إلى تعقد وتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

ج- الطبيعة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كمهد لمختلف الحضارات والأديان، وبما تزخر به من موارد طاقوية هائلة، كما أنها تشكل بؤرة لصراع دائم بين العالم العربي وإسرائيل، وانعكاس هذا الصراع على الاستقرار السياسي لمختلف دول المنطقة. وعليه يمكن القول أن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع لا تختلف بأي حال من الأحوال عن أهميته العلمية والعملية التي سبق وأن ذكرناها.

الدراسات السابقة:

- من أبرز الدراسات التي عنيت بموضوع الأقليات دراسة لـ " **تيدروبرت جار**" بعنوان " أقليات في خطر"، درس من خلالها 230 أقلية عبر العالم، دراسة إحصائية سياسية اجتماعية، خص

الفصل الثامن من الدراسة للأقليات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تعرض فيه لإطلالة تاريخية حول الأقليات في هذه المنطقة، ووضعها الراهن، وعلاقتها بمختلف النظم السياسية.

- أما "آني شابري ولورانت شابري" في مؤلفهما **"سياسة وأقليات" في الشرق الأدنى - الأسباب المؤدية للانفجار.** حيث يتعرض في الفصل الأخير للوجوه المتعددة لقوة الطائفة الدرزية في كل من (لبنان وسوريا وإسرائيل)، والعلاقات مع بقية الطوائف الأخرى وخصوصا النزاع التاريخي مع الموارنة، وانعكاس علاقات السلطة لصالح الموارنة.

- كما يشير " **محسن دلول**" في مؤلفه " **لبنان إلى أين؟" "معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية"**، إلى نظام حكم الجماعات الطائفية في لبنان التي تكشفت ثغراته وفجواته مرات عديدة، واهتزت أحيانا كثيرة، ومن الطبيعي يقول "**محسن دلول**" أن هذا النظام يقوم على حالة فقدت صلتها بالعصر، وعلى تركيبة متناقضة الأساليب، وحتى الأهداف، وقد فقدت صلتها أيضا بالواقع والحقيقة.

الإشكالية:

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أخطر بؤر التوتر المزمنة في العالم، ولعل لبنان بمعطياته الجيوسياسية - الإستراتيجية، يشكل حد من حدود هذه المعادلة، التعدد الطائفي، الديني القومي، تصفيات طائفية سياسية، أطماع وتحالفات مستترة ومعلنة، حولت

لبنان إلى مشهد من اللااستقرار، ولعب العامل التاريخي دورا حاسما في هندسة وحركية الطائفية السياسية، كونه تصرف في رسم الحدود السياسية في المنطقة متجاهلا الامتدادات العرقية والدينية لمختلف الجماعات، مما خلق أقليات متصارعة فيما بينها. وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية على النحو التالي:

ماهي حدود تأثير بنية الأقليات على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط ؟ وإلى أي حد شكلت الطائفية السياسية عامل عدم استقرار في لبنان.؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية يمكن رصدها في الآتي:

ما هي الأبعاد التي تأخذها مشكلة الأقليات في الشرق الأوسط؟

ما طبيعة العلاقة بين الطائفية السياسية والنظام السياسي في لبنان.؟

ماهي الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركات الأقليات في لبنان. ؟

الفرضيـــات:

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- كلما اعتمد الإكراه في احتواء الأقليات غير المتجانسة، كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات ومن ثم حالة اللااستقرار.

- تنطلق مشكلة الأقليات من الاعتقاد الراسخ لدى الأفراد بالتفوق والشعور بالسمو، مما يعني التصادم مع أقليات أخرى ذات خصوصيات مختلفة.

- التفاعلات العدائية بين الطوائف السياسية في لبنان تشكل محور الصراع حول السلطة.

- كلما زادت حدة التدخلات الخارجية، كلما تعقدت وتباعدت المسافات بين الطوائف، ومن ثم تكريس حالة عدم استقرار النظام السياسي في لبنان.

المقاربة المنهجية:

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة والبرهنة على صحة الفرضيات من عدمها وبالتالي التحكم في الموضوع أكثر، لا بد من تحديد الأداة المنهجية، والإطار التحليلي الذي يحتويه البحث.

- تم استخدام المنهج النظمي المحدد للتفاعلات ضمن الأطر الثلاثة، الوطني والإقليمي والدولي، وتحليل عوامل الربط والتأثير بين المستويات الثلاثة. فطبيعة التفاعلات بين مختلف الطوائف اللبنانية تحدد مستوى العلاقات بين لبنان ودول أخرى إقليمية ودولية من جهة، كما أن الترتيبات والتحالفات الإقليمية تنعكس على شكل وحدة الصراع على السلطة داخل لبنان من جهة أخرى.

- يقتضي البحث استخدام منهج دراسة الحالة، إذ تعلق الأمر بتحليل طبيعة وتعدد الطوائف في لبنان، بمتابعة مختلف

التطورات المستجدة على نموذج الدراسة، ومختلف العوامل والمتغيرات المساوقة والمثيرة للأحداث.

- كما اقتضت الضرورة توظيف المنهج التاريخي بهدف مناقشة الكثير من الأفكار والتي اعتبرت كمسلمات من جهة، والبحث في الامتدادات والأصول التاريخية للأحداث، مع استخدام ميكانيزم المقارنة لرصد بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. والتي من خلالها تم تحديد الفاعلة والنشطة منها، والمؤثرة على استقرار مختلف الأنظمة السياسية.

تقسيم الدراسة:

الخطة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة الأقليات وأثرها على الاستقرار السياسي للدول

المبحث الأول : مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات

المطلب الأول : مفهوم الأقلية

المطلب الثاني : العوامل المحددة لمسألة الأقليات

المطلب الثالث : أهداف ووسائل الأقليات

المطلب الرابع : مفهوم الاستقرار السياسي

المبحث الثاني : المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

المطلب الثاني : الواقع الراهن للأقليات في لبنان

المبحث الثاني : الطائفية والصراع على السلطة في لبنان

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي اللبناني

المطلب الثاني : تأثير الصراع الطائفي على الاستقرار السياسي

المبحث الثالث : الدوافع الخارجية لتنشيط حركات الأقليات في لبنان .

المطلب الأول : الدوافع الإقليمية

المطلب الثاني : الدوافع الدولية

خاتمة

نتائج الدراسة:

تخلص هذه الدراسة في موضوع الأقليات والذي يكتسي حساسية كبرى، إذ يرتبط أساسا بمتغيرين رئيسيين، الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية والسيادة التي تعتبرها الدولة المجال المحفوظ لها، حيث تعد شؤون الأقليات شأنا داخليا محضا، والثاني يندرج في سياق التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات. وضمن منطق التحول في مفهوم الأمن من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، هذا التحول شكل أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوة، والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة، والتي منها أحيانا الحكم الذاتي أو

الانفصال، مدعومة بالقوى الخارجية التي تتسترووراء ترسيخ الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الأقليات، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم استقرار سياسي.

وبالنسبة لتأثير الأقليات (القومية، الدينية، الطائفية، اللغوية) على استقرار مختلف النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي لبنان خصوصا، خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات نوردها في النقاط التالية :

1- إن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لاحتوائها (خصوصا إذا كانت ممتدة ومتجاوزة لحدود الدولة)، بالإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى، ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا. وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة الصعبة التحقيق.

2- إن التوزيع المتنوع للأقليات عرقيا ودينيا ولغويا، قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط مثل العراق - سوريا - لبنان ... ومن جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، فالكثير من التطورات المحلية والإقليمية أدت إلى جعل هذا

التوزيع المتنوع، مصدرا للتوترات السياسية وإلى حد النزاعات المسلحة .

3- إن مشكلة الأقليات في الدول العربية عموما مصاحبة لمشكلة الأغلبية ، أي أن بروز أي مشكلة لأقلية مسيحية مثلا في بلد عربي ما ، إلا لأن هناك مشكلة أكبر لأغلبية الشعب في هذا البلد ، فمشكلة الأقليات هي الوجه الآخر لمشكلة عند الأغلبية .

4- إن تكاثر الحركات المطلبية للأقليات بطريقة معبرة ، والتي تنتشر في بنية المجتمعات الشرق أوسطية ، في مقابل السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، سيدفع ذلك إلى التمايز أكثر فأكثر .

5- إن نتيجة الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الأقليات الطائفية أو العرقية مع مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، ينعكس سلبا أو إيجابا على طبيعة العلاقات البينية لهذه الدول، كما تكون هذه العلاقات نتيجة للحراك السياسي الذي تقوم به هذه الجماعات داخل الدولة .

6- تكمن مشكلة لبنان في النظام الطائفي لإدارة المجتمع والدولة، الذي يتيح استخدام الطائفة في التجاذبات السياسية لقوى داخلية وخارجية ؛ ذات مصالح خاصة بها ومتعارضة. الأمر الذي يشكل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في لبنان .

7- إن النظام الطائفي في لبنان وإن بدا ناجحا زمن السلم الأهلي والعيش المشترك، في بناء دولة ديمقراطية تعددية، تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية، فإنه واجه فترات صعبة للغاية بات فيها عاجزا عن الاستمرارية دون دعم إقليمي ودولي. كما يعد عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها لبنان المتعدد الطوائف، لا سيما أنه نظام معقد يقوم أساسا على المحاصصة.

8- الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، بتوفر قوى ديمقراطية فاعلة وحية تسعى بالنضال السلمي، وبطريقة متدرجة لتحقيقه، وحده الكفيل لإنهاء الطائفية السياسية وإقامة نظام سياسي مستقر في لبنان.

مقدمـــة

يعد تنوع الأقليات بمتغيراتها - الدينية، اللغوية، العرقية، الطائفية - في أي مجتمع كان وضعا طبيعيا، يمكن تصور تفاعلاته في مظهرين أساسيين، الأول يتعلق بتجانس الوحدات الجزئية، وذوبانها في إطار الكل الموحد. والثاني بطغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي، بما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات، كما ذهبت إلى ذلك أغلب الدراسات حول هذا الموضوع.

يعتبر التعايش السلمي داخل أي بلد من البلدان بين مختلف الفئات القومية، أو الإثنية، أو الدينية، أو اللغوية ذخرا، باعتباره مصدرا من مصادر الإثراء الاجتماعي والثقافي، فقد نجحت العديد من الدول في التوفيق بين الاعتبارات السامية، مثل المساواة، وعدم التمييز والأمن القومي، والاستقلال السياسي، فيما يتعلق بهوية مختلف فئات مواطنيها وحمايتها.

كما يعد التعايش بين الجماعات المختلفة مصدرا لنشوء صراعات إثنية توصف بالعنف تؤدي إلى تدابير مضادة قمعية، بما يشكل تهديدا لوحدة الدول التي تقع فيها، وقد تتورط في ذلك بلدان مجاورة، وحينها تبرز مشكلة الأقليات بكل تداعياتها المختلفة وتأثيراتها الداخلية والخارجية.

اختلفت المنظورات حول إمكانية اعتبار الجماعات الأقلية فواعل مستقلة في العلاقات الدولية حيث يذهب أنصار المنظورالتعددي إلى أنها وحدات جديدة وفواعل أساسية في العديد

من النزاعات الدولية المعاصرة، في حين يذهب الواقعيون إلى اعتبارها لا تعدو أن تكون امتدادا لسياسة الدول التي تدعمها، قصد تحقيق أهدافها، فقدرة تأثير الأقليات مستمدة من قوة الدول الداعمة لها.

والاتجاه السائد يتمثل في أن حركات الأقلية عبارة عن ظاهرة غير متجانسة، فهناك جماعات تعتمد أساسا على إمكانياتها الذاتية على غرار الحركة الكيبيكية، الباسك، وهناك جماعات أخرى تعتمد بصفة أساسية على الدعم الخارجي على غرار حركة مسلمي وهندوس كشمير، الحركة الصومالية في أثيوبيا، القبارصة الأتراك في قبرص، الشيعة والمسيحيين في لبنان.

ستركز هذه الدراسة على هذا النوع الأخير من حركات الأقلية التي تستند في تأثيرها على الاستقرار السياسي الداخلي على الدعم الخارجي بنسبة معتبرة، كما يساهم هذا العامل في انتشار هذا التأثير خارج الحدود الوطنية، على غرار الحرب التي دارت بين حزب الله في لبنان وإسرائيل، والتوتر السياسي بين لبنان وسوريا نتيجة التدخل المباشر لهذه الأخيرة في الشؤون الداخلية للبنان.

بعد انتهاء الحرب الباردة، تزايدت بشكل ملموس مشكلات الأقليات وتفاقمت، حيث شهدت مناطق عديدة في العالم عنفا دمويا، بسبب مطالب الأقليات على اختلاف درجاتها، ويكفي الإشارة بهذا الصدد إلى مشكلات طائفة السيخ في الهند التأميل

في سيريلانكا، الأكراد في العراق وتركيا وإيران، مشكلة القوميات في إفريقيا المسيحيين في جنوب السودان الأتراك في قبرص. كما شهدت مناطق أخرى اضطرابات وصراعات عرقية وطائفية سرعان ماتأججت في كل من كشمير، بورما، الصومال، بورندي اليمن، لبنان. ولم تستثن من مشاكل الأقليات البلدان المتقدمة في العالم، ففي فرنسا مشكلة الأقليات الإثنية (الباسك، كورسيكا)، وتعاني الولايات المتحدة الأمريكية من وجود مشكلات عديدة ناجمة عن وجود جماعات إثنية مختلفة مثل الهنود الحمر والزنوج وغيرهم.

يتضح لنا مما سبق أن مشكلة الأقليات لا تقتصر على البلدان المتخلفة فقط، وإنما تشمل حتى البلدان المتقدمة، وإن كانت حدتها في العالم الثالث أكثر وضوحا.

بناء على ذلك فإن اختياري لموضوع الأقليات وأثرها على استقرار النظم السياسية، كان بدافع الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع على الصعيدين المحلي والدولي، ذلك أنه ليس من المواضيع النظرية البحتة المجردة، إنما هو موضوع تداعياته تنعكس دوما على الأحداث الجارية في المجتمع الدولي، وللدلالة على ذلك يكفينا أن نطل على أي موقع من خارطة العالم، لنجد اضطرابات وتوترات وحروب أيضا أغلبها بسبب تفاقم مشاكل الأقليات.

التعريف بالموضوع :

يندرج الموضوع ضمن دراسات العلاقات الدولية، كونه يتعلق بحدث ذي طبيعة سياسية، أو من شأنه إحداث آثار سياسية متعدية للحدود الإقليمية للدولة الواحدة، إذ يختص الموضوع بالأقليات كحركيات سببية غير متجانسة وعلاقتها بالاستقرار السياسي للدول، فنشاط الأقليات في منطقة الشرق الأوسط يعد من أبرز نقاط الاحتكاك في العالم، كون الأطراف النشيطة والمتورطة فيه كثيرة، ومصالحها متنوعة، وتداعياته بصورة عامة فاقت كل التصورات.

إضافة إلى ذلك تناولنا الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في لبنان كحالة أو نموذج باعتباره الأكثر تعبيرا عن ظاهرة تأثير الأقليات على استقرار الدول، وذلك من خلال سياسات الحكم الوطني، وحتى طبيعة الترتيبات والتوازنات الإقليمية والدولية.

أهمية الموضوع :

نظرا لارتباط مسألة الأقليات بخاصية التنوع وعدم التجانس القومي سواء كان ذلك عرقيا أو دينيا أو لغويا أو طائفيا، فهي تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

انطلاقا من اعتقاد كل جماعة أقلية بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى أو لغتها هي اللغة الأم وهكذا دواليك، فإن طبيعة الأطر والعلاقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات

والتي غالبا ماتكون عنيفة وعدائية، تؤدي أحيانا إلى تزايد الشعور بالتمايز والركون إلى الذاتية ومن ثم الصراع والتصادم فيما بينها. ومنطقة الشرق الأوسط وحالة لبنان خصوصا لا تكاد تخرج عن هذا السياق.

أ .الأهمية النظرية:

رغم وجود الكثير من الدراسات حول الأقليات، والتي أغلبها ركزت على متغير النزاع في نطاق القارة الإفريقية أو الأوروبية، في حين تفتقر المكتبة العربية خاصة للدراسات العلمية حول هذا الموضوع، وتحديدا علاقة الأقليات باستقرار النظم السياسية.

نسعى من خلال هذا البحث للخروج من دائرة الوصف إلى اعتماد التحليل المقارن لكشف أبعاد مشكلة الأقليات، وإيجاد تفاسير، ومن ثم إن أمكن اقتراحات عملية لتجاوزها، كما قد يشكل بحثنا فرضية لبحوث أخرى جديدة أكثر تعمقا وتخصصا.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لكشف الأبعاد الجيوستراتيجية لمختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، والتي غالبا ما تختصر في دول الجوار، وتحديدا في حيثيات الصراع العربي الإسرائيلي، مما يفرغ مسألة الأقليات من محتواها الحقيقي المتعدد الأبعاد.

ب. الأهمية العملية:

يمكن أن يخدم هذا البحث بما قد يتوصل إليه من نتائج، دوائر صناع القرار وخصوصا في عالمنا العربي، من أجل تحسين أداء وإدارة الأنظمة السياسية للتنوع الحاصل في تركيبتها المجتمعية.

أسباب اختيار الموضوع :

لطالما شكل متغير الأقليات في علاقته بالاستقرار السياسي في الشرق الأوسط موضوعا هامشيا لدى الباحثين، مقارنة بموضوعات الأحداث ذات الطابع السياسي، وهذا التهميش هو دافعنا الأساسي للاهتمام بهذا الموضوع، سعيا منا لفهمه وكشف مختلف أبعاده.

واختيارنا لنموذج لبنان يعود للأسباب التالية :

أ ـ تنوع وتشابك البنية الطائفية في لبنان، وانفرادها بخاصية الصراع حول السلطة والنفوذ.

ب ـ تورط الدول المجاورة إقليميا كفواعل منشطة لحركات الأقلية في لبنان، مما أدى إلى تعقد وتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

جـ ـ الطبيعة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كمهد لمختلف الحضارات والأديان وبما تزخر به من موارد طاقوية، هائلة، كما أنها تشكل بؤرة لصراع دائم بين العالم العربي وإسرائيل، وانعكاس هذا الصراع على الاستقرار السياسي لمختلف دول المنطقة وخصوصا لبنان.

وعليه يمكن القول أن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع لا تختلف بأي حال من الأحوال عن أهميته العلمية والعملية التي سبق وأن ذكرناها.

الدراسات السابقة:

- من أبرز الدراسات التي عنيت بموضوع الأقليات دراسة لـ **"تيدروبرت جار"** بعنوان **" أقليات في خطر"**، درس من خلالها 230 أقلية عبر العالم، دراسة إحصائية سياسية اجتماعية، خص الفصل الثامن من الدراسة للأقليات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تعرض فيه لإطلالة تاريخية حول الأقليات في هذه المنطقة، ووضعها ، وعلاقتها بمختلف النظم السياسية.

- أما **"آني شابري ولورانت شابري"** في مؤلفهما **"سياسة وأقليات" في الشرق الأدنى - الأسباب المؤدية للانفجار.** حيث تعرضا في الفصل الأخير للوجوه المتعددة لقوة الطائفة الدرزية في كل من (لبنان وسوريا وإسرائيل)، والعلاقات مع بقية الطوائف الأخرى وخصوصا النزاع التاريخي مع الموارنة، وانعكاس علاقات السلطة لصالح الموارنة.

- كما يشير **" محسن دلول"** في مؤلفه **" لبنان إلى أين؟" "معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية"**، إلى نظام حكم الجماعات الطائفية في لبنان التي تكشفت ثغراته وفجواته مرات عديدة، واهتزت أحيانا كثيرة، ومن الطبيعي يقول **"محسن دلول"** أن هذا النظام يقوم على حالة فقدت صلتها بالعصر وعلى تركيبة

متناقضة الأساليب، وحتى الأهداف، وقد فقدت صلتها أيضا بالواقع والحقيقة.

الإشكاليـــة:

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أخطر بؤر التوتر المزمنة في العالم، ولعل لبنان بمعطياته الجيوسياسية والإستراتيجية، يشكل حد من حدود هذه المعادلة، التعدد الطائفي، الديني القومي، تصفيات طائفية سياسية، وأطماع وتحالفات مستترة ومعلنة، حولت لبنان إلى مشهد من اللااستقرار، ولعب العامل التاريخي دورا حاسما في هندسة وحركية الطائفية السياسية، كونه تصرف في رسم الحدود السياسية في المنطقة متجاهلا الامتدادات العرقية والدينية لمختلف الجماعات، مما خلق أقليات متصارعة فيما بينها، وهو ما يقودنا لطرح الإشكالية على النحو التالي:

ماهي حدود تأثيربنية الأقليات على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط ؟ وإلى أي حد شكلت الطائفية السياسية عامل عدم استقرار في لبنان؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية كالآتي :

ماهي الأبعاد التي تأخذها مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط.؟

ما طبيعة العلاقة بين الطائفية السياسية والنظام السياسي في لبنان.؟

ماهي الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركات الأقليات في لبنان. ؟

الفرضيات:

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- كلما اعتمد الإكراه في احتواء الأقليات غير المتجانسة، كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات ومن ثم عدم الاستقرار.
- تنطلق مشكلة الأقليات من الاعتقاد الراسخ لدى الأفراد بالتفوق والشعور بالسمو مما يعني التصادم مع أقليات أخرى، ذات خصوصيات مختلفة.
- التفاعلات العدائية بين الطوائف السياسية في لبنان تشكل محور الصراع حول السلطة .
- كلما زادت حدة التدخلات الخارجية، كلما تعقدت وتباعدت المسافات بين الطوائف، ومن ثم تكريس حالة عدم استقرار النظام السياسي في لبنان.
- وللإشارة نذكر أن هذه الفرضيات الأربعة مرتبطة ببعضها البعض، إذ أن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لاحتوائها (خصوصا إذا كانت ممتدة ومتجاوزة لحدود الدولة) بالإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا، وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة الصعبة التحقيق.

المقاربة المنهجية :

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة والبرهنة على صحة الفرضيات من عدمها وبالتالي التحكم في الموضوع أكثر، لا بد من تحديد الأداة المنهجية، والإطار التحليلي الذي يحتويه البحث.

استخدام المنهج النظمي المحدد للتفاعلات ضمن الأطر الثلاثة، الوطني، الإقليمي الدولي وتحليل عوامل الربط والتأثير بين المستويات الثلاثة.

فطبيعة التفاعلات بين مختلف الطوائف اللبنانية تحدد مستوى العلاقات بين لبنان ودول أخرى إقليمية ودولية من جهة، كما أن الترتيبات والتحالفات الإقليمية تنعكس على شكل وحدة الصراع على السلطة داخل لبنان من جهة أخرى.

يقتضي البحث استخدام منهج دراسة الحالة، إذ تعلق الأمر بتحليل طبيعة وتعدد الطوائف في لبنان، بمتابعة مختلف التطورات المستجدة على نموذج الدراسة ومختلف العوامل والمتغيرات المساوقة والمثيرة للأحداث.

كما اقتضت الضرورة توظيف المنهج التاريخي بهدف مناقشة الكثير من الأفكار، والتي اعتبرت كمسلمات من جهة، والبحث في الامتدادات والأصول التاريخية للأحداث، مع استخدام ميكانيزم المقارنة لرصد بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. والتي من خلالها تم تحديد الفاعلة والنشطة منها، والمؤثرة على استقرار مختلف الأنظمة السياسية.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومناقشة مختلف متغيراتها، ارتأينا وضع خطة من ثلاثة فصول.

نعالج في الفصل الأول مسألة الأقليات كحالة قابلة للتأصيل على المستوى المفاهيمي والنظري، من خلال تقديم بعض التعاريف لمصطلح الأقلية، وما قد يرتبط به من مفاهيم ومصطلحات. كما نسلط الضوء على محدداتها و آلياتها من وسائل وأهداف تسعى من خلالها إلى التأثير داخليا وخارجيا، بما يهدد استقرار الدول، والذي يضفي على المسألة بعدا دوليا.

نتطرق في المبحث الثاني إلى محاولة تحليل وتفسير مسألة الأقليات من خلال توظيف المقاربة الواقعية - الإثنية في تفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية، والمقاربة النظمية في تحليل حركة الأقليات وتفاعلاتها في إطار النظام السياسي القائم.

أما الفصل الثاني فيتمحور بشكل خاص حول تحليل بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ورصد الأبعاد الجيوستراتيجية لهذه المشكلة وأثرها على استقرار الأنظمة في المنطقة، من خلال جملة المطالب المختلفة بحسب وضع الأقلية وحدود استجابة النظام السياسي لهذه المطالب من جهة، ومدى تأثير العوامل الخارجية في هذه المعادلة من جهة أخرى، ومن ثم على الاستقرار السياسي المحلي والإقليمي على حد سواء.

أما ما تعلق بالنموذج المعني بالدراسة المتمثل في حالة لبنان، فقد أفردنا له الفصل الثالث، حيث سيتم من خلاله تحليل حدود

تأثير الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي في هذا البلد، بدءا برصد الجذور التاريخية وواقع الأقليات فيه، ومختلف مطالبها. وفي المبحث الثاني تم توضيح العلاقة الارتباطية بين ثلاثية - الطائفية السياسية - الصراع على السلطة - استقرار النظام السياسي - دون إغفال للدوافع الخارجية لتنشيط حركات الأقليات، لنختم الموضوع برؤية من شأنها المساهمة بشكل أوبآخر في رصد المسار السياسي المستقبلي للبنان، بناءا على معطياته وتطوراته الراهنة.

الفصل الأول



الإطـــار النظـــري للأقليـــات
وأثرها على الاستقـرار السيـاسي للدول

تعد الدراسات التأصيلية من أصعب أنواع الدراسات في العلوم الإنسانية عامة والسياسية على وجه الخصوص، وكذا الأكثر أهمية وضرورة. كونها صعبة يعود لصعوبة الإلمام والتحكم في مختلف الأطر الفكرية والنظرية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وكونها مهمة يرجع لقيمتها في تحديد مسار البحث وتوجيهه بدقة وعناية.

سيتم في هذا الفصل بتفرعاته الجزئية قدر الإمكان الإحاطة بالأطر النظرية المفسرة للموضوع، بداية بتحديد المفاهيم باعتبارها خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع، مصطلح الأقلية وما قد يرتبط به من مفاهيم وتحديد المعايير المختلفة التي على أساسها اعتمد تصنيف الأقليات، وبالتالي نتوصل إلى تحديد الأدوار ومدى فعالية أقلية عن غيرها انطلاقا مما تملكه من وسائل وإمكانيات، وما تصبو إليه من أهداف.

وفي سياق الدراسات التي عنيت بالأقليات فقد تعددت اتجاهات ومدارس تفسيرها، حيث يمكن التطرق إلى مقاربتين أساسيتين، أولاها المقاربة الواقعية الإثنية من أجل تحليل وضع حركات الأقلية من حيث هي فواعل أساسية في العلاقات الدولية حسب هذا المنظور. والثانية المقاربة النظمية لكل من دافيد ايستن، وغابريال آلموند لتفسير حركة الأقليات في إطار تفاعلات النظام السياسي من منظور المدخلات والمخرجات، والتغذية الإسترجاعية.

المبحث الأول

مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات

تعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية ومنهجية أولى في البحث. لذا نتطرق بداية لمفهوم الأقلية، استقرار النظام السياسي، باعتبارهما المتغيرين المعنيين بالدراسة، وتحديد المصطلحات المرتبطة والمتشابكة معهما، بغية تجنب الخلط في الاستخدام، إلى جانب تحديد مختلف معايير تصنيف الأقليات وأهدافها ووسائلها.

المطلب الأول

مفهوم الأقلية

أولا: تعريف الأقلية:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة، بحيث أن لكل اتجاه مبرراته، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بغض النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع، فمثلا لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 1992/12/18 أي تعريف

للأقلية، مكتفيا فقط بما يجب أن تحض به من حماية ومراعاة لخصوصياتها دينية كانت أو عرقية أو لغوية.(1)

كما شاع استعمال المصطلح على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع، تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد أشكال التمييز والحرمان والاضطهاد والذي قد يكون مورس ضدها، مما جعل فرصة مشاركتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا محدودة.

يطرح في البداية "صابر طعمية" تعريفا سياسيا للأقليات حيث يقول: « **إن الأقلية مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي، يقصد به مجموعة أو فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها.**»(2)

وقد يحمل دلالات سياسية واقتصادية كأن يقال أحزاب الأقلية " الأقلية المستأثرة بالجزء الأكبر من الدخل القومي"(3). وغيرها من المفاهيم المتداولة وعليه وجب الحذر من هذه

---

(1) Haut commissariat au droit de l'Homme.Déclaration des droits des personnes appartenant a des minorités nationales ou ethniques.religieuse et linguistiques Adopte par l Assemblée generale dans sa Resolution 47/35 du 12/1992.

(2) مجدي الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11، المنصورة : دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع ،2006 . ص34

(3) وليم سليمان قلادة، "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، السياسة الدولية العدد 92، أفريل 1988

الاستعمالات وملاحظة الفرق الشاسع بين الأقلية من المنظور الاجتماعي و الاقتصادي وحتى النفسي إلى ميدان الدراسات السياسية والقانونية.

وتجدر الإشارة إلى صعوبة التوفيق بين مطالب الأقلية ورغبة أو توجه الدولة التي تتواجد في نطاقها، من حيث أن الدولة ترى الخوض في شؤون الأقليات تدخلا في شؤونها الداخلية، وتبريرها في ذلك أن الاعتراف بالحريات العامة وحقوق الإنسان لمواطنيها بغض النظر عن اختلافاتهم وخصوصياتهم كفيل بإقرار حقوق هؤلاء الأفراد، ولذلك لا ترى ضرورة منحهم صفة شعب.[1]

كما تعد صعوبة تحديد المصطلح من صعوبة تحديد وضع الأقليات، نظرا لديناميكية الأطر الزمكانية المحيطة بها، إذ توجد أقليات حققت ولو بعض الانسجام وضعا سياسيا واجتماعيا وقانونيا يختلف عن تلك التي تعيش اضطهادا سياسيا وحرمانا اقتصاديا واجتماعيا.[2]

لذلك فلعامل الزمن دور هام في تحديد وضع الأقلية، خاصة تلك الأقلية غير المنتظمة الانتشار أو قليلة العدد، على غرار ما حدث

---

(1) عبد الحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية، رسالة ماجستير (الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994). ص3

(2) مرجع نفسه، ص3

لكثير من بقايا (التتر، الشركس، الأتراك) في مصر وبلاد الشام التي أصبحت ليس لها وجود يذكر.[1]

رغم هذه الصعوبات التي تم ذكرها إلا أنه تم تقديم بعض التعاريف لمصطلح أقلية، ففي إطار الأمم المتحدة ضمن مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري وحماية الأقليات عام 1966، اقترح المقرر الخاص للأمم المتحدة (فرانسيسكواكبوتورتي) التعريف التالي:

« الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، يتمتع أعضاؤها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم، تقاليدهم، دينهم أو لغتهم »[2]

وتم تطوير هذا التعريف من طرف جيل ديشان **Juls Deshenes** بقوله:

« الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية وتوجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية،

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993. ص79.

(2) Nations Unies Reconnaitre L'existence des minoritiés en Afrique in: right org /advocacy/Africa 2003.p4 http//:www.mimority

دينية أو لغوية مختلفة عن الأغلبية من السكان، يتضامنون مع بعضهم البعض، تدفعهم ولو ضمنيا إرادة مشتركة للبقاء، ويسعون لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية مع الأغلبية.» [1]

وكما يعرفها إسماعيل صبري مقلد على أنها: « ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينسبون إلى أصل قومي، يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر من غالبية السكان.» [2]

وتجدر الإشارة إلى أننا لسنا بصدد جرد مختلف التعاريف للمصطلح والتي سجلنا حولها الملاحظات التالية :

1- جل التعاريف متشابهة إلى حد كبير وتتسم بالعمومية والغموض، من خلال تركيزها على متغير واحد وهو العدد وإهمال بقية المتغيرات.

2- طغيان الطابع القانوني على هذه التعاريف من خلال:

أ - نفي صفة الشعب عن الأقلية واعتبارها فقط " جزء من السكان "" مجموعة أفراد " " رعايا " مهما كان المستوى الذي بلغته كما وكيفا.

ب- حصر مطالب الأقلية في البحث عن الحماية أو الحصول على مستوى معين من الحقوق والحريات في إطار الدولة، وهذه النتيجة هي تحصيل ما حصل لنفي صفة الشعب عنها، لأن

---

(1) Idem . p 6

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1985 . ص106.

منحها هذه الصفة يعني من الناحية القانونية حصولها على نوع من الشرعية والعدالة لقضيتها وبالتالي يصبح مطلبها في الاستقلال شرعيا، والعدالة لقضيتها تماشيا مع النصوص والمواثيق الدولية.

ونذكر أنه تمت إثارة هذه النقطة لأول مرة من طرف المجلس الأوربي في اجتماع كوبنهاغن ما بين 21- 22 جوان 1993 الذي بحث فيه على آليات تكرس أكثر حماية للأقليات.(1)

إذا هناك عدد من المتغيرات التي لا يثيرها المفهوم القانوني للأقلية، مما دفع أندري ديميشال **A . Dymichelle** إلى القول بضرورة تناول مصطلح الأقلية خارج هذا الإطار من خلال التركيز على النقاط التالية:(2)

1- اعتبار الأقلية شكلا من أشكال المجموعات التي تشكلت نتيجة لتضافر عوامل عفوية وحدت بين عناصرها كاللغة، الدين، العادات، والتي كان للصيرورة التاريخية الدور الحاسم في تشكيلها على غرار الانتماءات التقليدية للأسرة أو القبيلة، فالفرد يولد وهو يحمل في ذاته الشعور بالانتماء لهذه المجموعة

---

(1) Sabine Riedel , Minorités nationales en Europe et protection des droits de l' Homme : un enjeux pour l'élargissement. politique Etrangère N°3/2002 . p647

(2) André Dimichel , Minorité : en cyclo pedie universalise. France, 1996. p431

دون الأخرى، مما يميز الأقلية عن غيرها من المجموعات ذات الطابع المصلحي التي يكون الانتماء إليها إراديا ومدروسا كالأحزاب والنقابات والاتحادات العلمية وغيرها. بالإضافة للعدد الكبير والمعتبر من الأفراد والذي من شأنه أن يمنحها فضاء ومساحة واسعة للمناورة والتفاوض تكرس من خلاله خصوصيتها الثقافية والوطنية.

2- كما يمكن لنا أن نصادف أكثر من أقلية ضمن الدولة الواحدة تتمتع بصفات متقاربة أو حتى متساوية، مما يعني سيطرة مجموعة في مقابل حرمان أخرى وهو ما يخلق وضعا حساسا للدولة، ينعكس على استقرار النظام السياسي فيها إلا في حالة ما تم تثبيت ميكانيزم المساواة ولو بصورة نسبية الذي يبقى هذا الآخر صعب التحقيق.

3- توفر خاصية الشعور بالتمايز لدى أفراد الأقلية الواحدة، وهو ما أسماه الباحثون في شؤون الأقليات " **بالصحوة " أو " الوعي الذاتي "**، الذي يعد بمثابة قوة الدفع لتحرك الأقليات في سبيل تضامنها وتعزيز انتماءها، ولكن هناك حالات أين يخفي الأفراد فيها انتماءهم خشية عواقب وخيمة كالاضطهاد مثلا.

4- كما يعتبر عنصر الاضطهاد أيضا محددا لاكتساب صفة الأقلية، وحسب " أندري ديميشال" **A . Dymichelle** فإن الإظطهاد مكرس أكثر في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، إذ عادة ما تحتل الأقليات مستوى دونيا في

منظومة الامتيازات، كما تعبر عن ذلك العلاقات التفاعلية والتي قد تتجه نحو العدائية وأي تحرر للأقلية هو اقتصادي قبل أن يكون سياسيا.(1)

وهناك من يذهب أبعد من ذلك على غرار ورث ـ **L.Wirth** ـ الذي أعطى تعريفا للأقلية على أنها:« **مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة، معرضين للإظطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع، بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن بقية الجماعة.**»(2)

الملاحظ في هذا التعريف هو المبالغة في اعتماد تعبير الإظطهاد معيارا لاكتساب صفة الأقلية، في حين أن هناك أقليات هي في حد ذاتها تمارس الاضطهاد ضد الغالبية من السكان، مثلا الأقلية الصينية في ماليزيا، وعليه نرى أنه ليست كل أقلية هي بالضرورة مضطهدة، وإنما مؤشر الإظطهاد قد يعطيها بعدا مميزا عن باقي الأقليات.

أما "برهان غليون" فيؤكد ـ عند تناوله لمفهوم الأقلية ـ بأنها ترادف الطائفية ويرى أن " الأقلية لا تظهر إلا في المجتمع العصبوي، الذي لا يستطيع أن ينشئ علاقة سياسية أعلى من العلاقة

(1) André demichel . op cit . pp 431, 432

(2) مرابط رابح، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة نيجيريا ،رسالة الماجستير، (الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990). ص 09.

الأيديولوجية، وقائمة فوقها أي رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة والانغلاق بالانفتاح دون أن تلغيهما ".(1)

وبالنظر إلى ما سبق يمكننا أن نساهم بهذا التعريف للأقليات على أنها: «**مجموعة السكان القليلة العدد نسبة إلى إجمالي عدد السكان، متميزة باشتراكها في واحدة أو أكثر من خصائص عرقية كانت أو دينية أو لغوية أو طائفية، مرتبطة الوحدات بمشاعر التضامن قصد ترسيخ الهوية والحفاظ عليها، وتحقيق المطالب المختلفة التي تحفظ مصالحها كجماعة.**».

ثانيا: تحديد المصطلحات المرتبطة بمفهوم الأقلية:

سنحاول فيما يلي بعد تسليط الضوء على مفهوم الأقلية، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة التي تربط كل مصطلح بهذا المفهوم، التطرق إلى المصطلحات التالية: القومية، العرقية، العنصرية، القبلية، الطائفية.

1- القومية:

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم **القومية** (*) وترجع الصعوبة إلى كثرة المتغيرات التي قد يثيرها المفهوم كاللغة – الدين –

(1) برهان (غليون)، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، القاهرة : دار سينا . 1988 . ص 21

(*) يحمل المصطلح في اللغة الأجنبية معنيين : قومية ووطنية فالأول مرتبط بالانتماء الذي يحمله الأفرادو المجتمع مابخصائصه الثقافية أو الدينية أو العرقية أو اللغوية أو كلها مجتمعة، أما الثانية فتحصر الانتماء ضمن حدود الدولة الواحدة أي لا تتجاوز روابط الولاء الانتماء الحدود السياسية للدولة الواحدة .

الثقافة – وحدة المصير – المكونات الحضارية، ففي موسوعة السياسة تعرف القومية على أنها: «جماعة تجمع بينهم رابطة معينة."[1]. هذا التعريف يتسم بالعمومية، حيث يجرنا إلى التساؤلات التالية: ما هي طبيعة هذه الرابطة ؟ أهي الدين أم اللغة أم الأصل المشترك، أم كل هذه العناصر مجتمعة.؟

وهناك من يعرفها على أنها: "صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص، تتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية، ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير."[2]

وقد برزت توقعات حول الاعتقاد بزوال الظاهرة القومية، الأول ليبرالي والثاني ماركسي، حيث ترى الفرضية الليبرالية أن نمو الاتصالات، وشيوع القيم المدنية والثقافية داخل المجتمعات، كفيل بإذابة العلاقات الأولية (**Primordialties**) واستبدالها بعلاقات حديثة، قائمة أساسا على الولاء للدولة ومؤسساتها. والثاني توقعت الفرضية الماركسية زوال الانقسامات تحت تأثير النضال

---

(1) عبد الوهاب الكيال، موسوعة السياسة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر . 1979 . ص 244

(2) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق. ص 08.

العمالي ضد امتيازات البرجوازية، حيث يذوب الجميع في إطار المجتمع الشيوعي الموحد.[1]

إلا أن تفاؤل الفرضيتين السابقتين لم يدم طويلا أمام الانفجار السريع لنزاعات الأقلية شرقا و غربا، شمالا و جنوبا، مما جعل أطروحة " وعاء الانصهار " مشكوكا في صحتها، وبالتالي عدم صمودها وقتا طويلا.

ولهذا يمكن الإشارة إلى أن الأقلية القومية تعد الأكثر تمسكا بالأهداف والمطالب، بما يشكل تحديا حقيقيا للوحدة الوطنية، واستقرار النظام السياسي للدولة المعنية، والتي تزداد خطورتها كلما كانت امتدادا طبيعيا لقومية دولة مجاورة.

2 – العرقية:

لقد كان من ثمار الفكر الأوروبي وعصر النهضة الأوربية، أن ظهر بعض المفكرين يقسمون البشر إلى ثلاث أجناس هي (القوقازية ، المغولية ، الزنجية)، استنادا إلى عدد من المعايير أبرزها الوجه والجمجمة، ولون البشرة، وشكل الشعر، ومثال ذلك يتطابق مع وضع قبيلة التوتسي في رواندا و بور ندي.[2]

وإذا جئنا إلى الاشتقاق اللفظي لمصطلح العرقية نجده أنه مشتق من الكلمة اليونانية (**Ethnos**) التي تعني أناسا أو قوما

---

(1) شفيق الغبرا، "الاثنية المسيسة : الأدوات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد3. 1988،ص ص37، 38

(2) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 48.

ينحدرون من نفس الأصل.[1] فهي قائمة أساسا على الأصل المشترك أو لنقل الانحدار من سلالة معينة.

وإذا أردنا استقصاء دور متغير العرقية، في العلاقات الدولية نجده في غاية الأهمية خاصة مع تراجع نفوذ المدرسة الواقعية، ومعها مركزية الدولة **(Centric.State)** حيث برز الاهتمام بفواعل جديدة غير الدول كمحركات أولى للأحداث الدولية على غرار العرقية والأقلية.

كما أن نهاية الحرب الباردة شكلت نقطة التحول الحاسمة، إذا تعلق الأمر بطبيعة النزاع الدولي ومستويات انتشاره الأفقية والعمودية، لاسيما في دول إفريقيا والشرق الأوسط مما جعل النزاع بين مختلف الأقليات على اختلاف أصولها وانتماءاتها ظاهرة شائعة جدا.[2]

ولعل الموروث التاريخي للاستعمار، يمثل جانبا من المسؤولية، كونه تصرف في رسم حدود مصطنعة لهذه الدول، بغض النظر عن امتدادات كياناتها العرقية والقبلية، فالحدود الإقليمية للدول نادرا ما تتطابق مع الحدود العرقية واللغوية وغيرها. «إذ من

---

(1) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999 ص55.

(2) Sam Gamoo ; The challenge of ethnicity and conflicts in Africa: the need for a new paradigm, (N-y : united developpment programme Janury .1997) , p20

مجموع 132 دولة معاصرة يمكن إحصاء 12 دولة فقط تحقق نوعا من التجانس العرقي.»[1] وهذا الأمر كذلك نسبي جدا.

ولذلك يمكن القول بأن الاعتقاد أن الانحدار من الأصل المشترك يمثل عامل وحدة وتماسك الأقلية، كلما توفر ذلك زاد أفرادها وعيا بهويتهم وسعوا للحفاظ عليها وتكريسها، وقد يتحول إلى عامل قوة مدمرة لما يتحول وعي الأفراد بهويتهم إلى الشعور بالتمايز والتسامي وبالتالي الهيمنة على جانب من القطاعات في المجتمع على اختلاف انتماءاتها.

3- العنصرية:

تعني شعور جماعة ما بتفوقها بفعل الاعتقاد بسمو أصلها أو لونها.[2] ولا يتوقف الاعتقاد عند سمو الأصل فقط، بل يتعداه إلى الخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية، مما يعطي هؤلاء الأفراد الذين يمثلون الأقلية مبررا للاضطهاد لمجموعات أخرى التي ليست دائما أقلية عددية، ولقد ارتبطت الممارسات العنصرية بسياسات الاستعمار بتكريسه هيمنة الرجل الأبيض "المتمدن".

---

(1) Rita jalati; seymour M. lipset. Racial and ethnic conflicts: A global perspective political science quartly,vol 107. n =° 4 winter 92. p586

(2) مرابط رابح، مرجع سابق، ص 13.

والعنصرية لا ترجع إلى مجرد التفسير بمرجعية العنصر أو العرق، وإنما بتحول هذه المرجعية إلى معتقد تمييزي من طرف قوي ضد آخر أضعف لتحقيق مصالح اقتصادية أو اجتماعية.[1]

4- القبلية:

شاع استخدام هذا المصطلح في الأبحاث الأنثروبولوجية على وجه التحديد، والقبيلة هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية على غرار الأسرة، العشيرة. يتميز أفراد القبيلة بعدد من الملامح والخصائص المشتركة، تأتي في مقدمتها صلة القرابة أو الرابطة الدموية إضافة إلى اللغة والدين وعناصر أخرى.

والقبيلة انتماء يحمله الأفراد لها يجد من خلاله انتماؤهم الاجتماعي والثقافي والسياسي وهناك مصطلح العصبية[*] الذي يمثل أحد سمات التلاحم القبلي، بما تعززه من أواصر التماسك بالولاء للأطر الفكرية والعقائدية للقبيلة.[2]

---

(1) حلمي شعراوي، "رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب: قراءة في الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية"، المستقبل العربي . عدد 27، أوت 2001. ص21.

(*) العصبية كما عرفها المفكر المغربي محمد عابد الجابري هي : « رابطة اجتماعية، سيكولوجية ،شعورية ولا شعورية معا، يرتبط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولائك الأفراد أو الجماعة »

(2) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق. ص 10.

لقد شكلت مسألة القبيلة إحدى محددات النزاع في الكثير من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي يصعب الحديث عن وجود أمم وقوميات متبلورة بأي معنى كان، بل ما وجد هو محض تكوينات قبلية بالدرجة الأولى.(1) وعليه فالقبيلة يمكن اعتبارها متغيرا لاكتساب صفة الأقلية.

5- الطائفية:

هي ذلك الانتماء لطائفة دينية معينة قد تكون انفصلت عن مجموعة دينية كبرى، لذلك يحدد انتماء الفرد إلى مجموعة كبرى ثم صغرى، فالصغرى وهكذا.(2)

مما يشكل ما يشبه الهرم كأن يكون الفرد مسيحيا أرثوذكسيا، قبطيا، وقد يشكل الدين متغير الأقلية الرئيسي. وعليه فإن الأقلية يمكن أن تؤسس على معايير عرقية أو لغوية أو دينية أوقبلية أو كلها مجتمعة استنادا إلى تمسك أفرادها بهويتهم الفردية والجماعية.

ثالثا: معايير تصنيف الأقليات

الملاحظ أن تحديد معنى الأقلية قد لا يتطابق كمصطلح أو مفهوم في كل مكان وعلى مر العصور، فهو يستلهم الظرف التاريخي السياسي الذي قد يتمثل في المطالبة بالمساواة أو الدعوة إلى

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 205.

(2) وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1987. ص ص 17، 18.

الانفصال عن الدولة، ولتجاوز هذه الصعوبة في تحديد المفهوم اجتهد بعض الباحثين في محاولة استخلاص بعض المعايير العامة التي تسمح بوضع تصنيف واضح لمفهوم الأقليات.

1- المعيار العددي :

بالرغم من عدم الاتفاق حول نصاب عددي محدد لمنح صفة الأقليات، فقد اعتبر بعض الباحثين معيار العدد هو الأساس في تحديد وضع الجماعة داخل إطار الدولة، وإن كان هناك تضليل كبير حول إمكانية الوصول إلى العدد الحقيقي لأقلية ما، فمنذ زمن طويل والباحثون يتصورون أن مفهوم الأقلية ينصرف أساسا إلى كونه جماعة متناهية في الصغر، أو قليلة العدد تعيش وسط أغلبية تكون السلطة والسيادة من شأنها دون غيرها، إذ أن الأقلية تكون في وضع اجتماعي وسياسي متدني عن وضع الأغلبية المسيطرة دائما.[1] **ونتيجة ذلك تبرز أقليات مضطهَدة وأخرى مضطهِدة. والملاحظ هنا هو قصور المعيار العددي في تأصيل مفهوم الأقلية من حيث الاعتبارات التالية :**

- إهمال التفاعلات السياسية التي يمكن أن تحدث بين الجماعات بعضها ببعض.

- التركيز على إعطاء قيمة العدد في الصراع على السلطة لتحقيق مكاسب ونفوذ على الطرف الآخر، في وقت قد تحصل منه أقلية

---

(1) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 41.

على هذه المزايا نفسها التي حصلت عليها أغلبية في مكان آخر، وعليه فقاعدة العدد تعد نسبية وليست لها صفة الثبات.

2- معيار النشأة والتكوين

التطرق للمحدد التاريخي لنشأة الأقلية وطريقة تكوينها . يمكن التمييز بين عدة مستويات:[1]

- الأقليات الممثلة في التركيبة البشرية لكن بحكم ظروف معينة تعرضت للإبادة أوالترحيل القسري أو التهميش مثل: الابوريجان باستراليا، الهنود الحمر بأمريكا، المساي بكينيا.

- أقليات استقدمت بالقوة من مواطنها الأصلية إلى مناطق جديدة لاستغلالها كيد عاملة لتشغيل الآلة الاقتصادية والصناعية، مثل حركة التهجير الجماعي في حق زنوج إفريقيا نحو قارة أمريكا.

- أقليات هجرت وطنها الأم لأسباب اقتصادية أو دينية أو سياسية أو أمنية، عجزت أو ليس لها رغبة الاندماج في المحيط الجديد مثل الصينيين خارج الصين في جنوب شرق أسيا.

3- معيار الهوية المشتركة

يقصد بها تلك الخصائص التي تتميز على أساسها أقلية عن أخرى، فمتغيرات الدين اللغة، العرق، أساسية عند الإشارة إلى أقلية

---

(1) Lourent Bonvet, les identites dans l'espace publique: l individualisme ou multiculturalisme? in: hugues jallon,les engeux du debat publique contemporaire (paris :la decouverte, 1999, p 189).

وتبقى متداخلة فيما بينها مثل الأقلية المارونية في لبنان، والأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا المعيار يظهر بوضوح عند تعرض الجماعة لأزمة من الأزمات، أو عند وجود خطر يهدد كيانها الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة أو حتى خارجها.[1]

4- معيار التكتل الجغرافي

يتعلق هذا المعيار بالحيز المكاني الذي تشغله الأقلية، الذي به تتميز عن غيرها وتتحدد مطالبها وأهدافها وفي ذلك يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- أقليات موجودة ومحصورة في إطار الدولة الواحدة كالأقلية الكيبيكية في كندا.
- أقليات وجودها يتعدى حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى أو عدة دول مجاورة مثل: التوارق المقسمين بين (الجزائر – ليبيا – النيجر – مالي)، الأكراد بين (تركيا – العراق – سوريا – إيران).
- كما يمكن أن نشير إلى الأهمية الاقتصادية للإقليم الذي تشغله الأقلية، سواء تعلق الأمر بوجود ثروات وموارد طاقوية، أو بطبيعة الموقع في حد ذاته، ولذلك يمكن القول بأن التشتت الجغرافي للأقلية يسهل للدولة المعنية إستعابها، كما أنه يحد من مستويات مطالبها على عكس ما يمثل لها تركيزها

(1) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 43.

الجغرافي من دعم للقوة التفاوضية، كما أن مطالبها قد تتسع أو تضيق تبعا لذلك.[1]

5- معيار الوزن السياسي:

يتبين من هذا المعيار أن الأقلية تجمع بين واقعها العددي كأقلية، وواقعها الذي حصلت عليه داخل المجتمع، من الفاعلية السياسية، وقدرتها على أن تحتل مكانا متميزا في السلطة، والمشاركة في عملية صنع القرار دون التركيز على كونها الأقل عددا.[2]

ومن بين المساندين لهذا المعيار جورج قرم حيث يقول: **« نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.»**[3]

إذن الأقلية وفقا لهذا المعيار لا تعني الجماعة الأقل عددا قياسا ببقية سكان الدولة، وإنما هي الجماعة الأقل أهمية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي قياسا ببقية السكان، وعليه يمكن القول وحسب هذا المعيار أن الأغلبية

---

(1) فوراز العيدي جمال، مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (الجزائر : كلية الحقوق . 2001.). ص 43

(2) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 42.

(3) جورج قرم،" الطائفية ومشكلة الاندماج القومي" دراسات عربية . عدد 1، 1978. ص 16.

(العددية) من بين سكان الدولة التي تعاني أوضاعا متدينة، وفي حالة غير مسيطرة بأنها في وضع الأقليات التي يجب حمايتها.

المطلب الثاني

العوامل المحددة لمسألة الأقليات

إن البعد الدولي جعل البحث في محددات مسألة الأقليات غاية في الصعوبة، خاصة حول الاتفاق على العوامل التي تتحكم في توجيه العلاقات العنيفة بين هذه الأقليات وتطوراتها إن حدثت، ومع ذلك يمكن تناول بعض هذه العوامل كالآتي:

1 ـ العامل التاريخي

إذا اعتبرنا بأن قيم ومبادئ (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الشعوب والأقليات، مبدأ تقرير المصير.) محركات لمشاعر الأقليات، فإن الظروف التاريخية لعبت دورا في إثارة المسألة انطلاقا من اعتبارات تحددها طبيعة التوازنات والمصالح الدولية آنذاك. فمعظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سنيون عرب، أما المسيحيون فأقل من العشر، أثناء الإمبراطورية العثمانية قسمت الدولة إلى عدة ولايات مستقلة نسبيا من حيث المهام الاجتماعية والإدارية.[1]

---

(1) تيدروبرت جار، أقليات في خطر، تر: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي .القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994 . ص . 250

في أوربا مثلا شكلت الترتيبات التي وضعتها نهاية الحرب العالمية الأولى (مؤتمر الصلح 1919- 1920)، عاملا لبروز نزاعات الأقليات كانعكاس للعملية التخطيطية لحدود الدول التي تجاوزت الانتماءات التاريخية لبعض الأقاليم التي تم نزعها من دولها الأم لصالح دول أخرى، مما أدى إلى حرب عالمية تاريخية. رغم ذلك يرى البعض أن مسألة الأقليات إن كانت لا تزال مطروحة في أوربا فإنها محدودة في بقية العالم، تتمثل في أغلب الأحيان في شكل مطالب ثقافية، مطالب للحكم الذاتي، دون أن تثير إلى حد الآن أسس تقسيم الحدود أو قضايا الهوية الوطنية الداخلية.(1)

ومن جهة أخرى تثار بحدة في دول العالم الثالث الذي يتحمل الموروث الاستعماري الجزء الأكبر من تبعاتها، فالحدود كما هو معلوم بتلك الدول نادرا ماكانت متوافقة مع الحدود العرقية أو اللغوية أو غير ذلك من الخصائص المميزة، وعلاوة على عدم التجانس الذي تتسم به أغلب تلك الدول، فإننا نجد داخل الدولة الواحدة مامعدله مئة مجموعة.(2)

أما لبنان مثلا فإنه يشتمل على حالتي الشيعة والفلسطينيين، من حيث القومية العرقية. وكلاهما تورط في الحرب الأهلية، فالشيعة يحاربون الصفوة المارونية السياسية

(1) Rufin jean Christophe, minorités ; nationalités ; états ; politique Etrangères ; N=°3, 1991, p631

(2) RITA JALALI ; SEYMOUR MARTIN LIPSET, OP, CIT, P 586

المهيمنة، ويحارب الفلسطينيون اللبنانيين الذين يمارسون ضدهم القمع.[1]

وعليه نرى أن السياسة الاستعمارية تعد أهم متغير تاريخي مثير لمسألة الأقليات، من خلال وضع حدود مستعمراته على أساس قطاعات إنتاجية وتسويقية، لكن هذا لا ينفي وجود أعباء الواقع المعيشي بظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويوصي الكثير من أئمة الشيعة إلى أهمية الحرص التام والكامل على وجود المسحيين وفعاليتهم على لبنان، وعلى عدم الشعور بالإحباط أو النقص والحرمان، ويحذرون من محاولة إلغاء النظام الطائفي، لأنه يحمل مغامرة كبرى قد تهدد مصير لبنان، وعلى الأقل استقراره وقد تخلق ظروف التدخل الأجنبي.[2]

2- العامل البنيوي للأقلية

تدخل في إطار هذا العامل الخصائص الذاتية والموضوعية التي تتميز بها الأقلية التي لها دور فعال في تحديد مدى قوتها، ومن ثم مجال المناورة الذي تتمتع به، وعليه لابد الأخذ بعين الاعتبار تفاعلات مستويي النخبة و الموقع الجغرافي في تحليل بنية الأقلية.

---

(1) تيدرو روبرت جار، مرجع سابق، ص ص 247، 248

(2) ناجي ظاهر، "يوميات قارئ" مأخوذ من الموقع : pulpit alwatan voice .com 23/2/2009 . ص 2

أ . التفاعلات على مستوى النخب

تعد النخبة آلية قيادة وتمثيل لمصالح الأقلية وأداة توجيه لها، وعليه كلما كانت القيادة متميزة بالكاريزمية والقوة انعكس ذلك على تماسك الأقلية، ومن ثم على وحدتها وتأثيرها والعكس صحيح.

بينما تؤكد الفرضية القائمة أساسا على التعبئة المحسوبة التي يقوم بها القادة لموارد الجماعة استجابة للفرص السياسية المتغيرة.(1)

كما أن تطرف القيادات من شأنه أن يزيد الوضع حساسية وتعقيدا، وقد تتعقد الأمور إلى طلب الدعم من القوى الخارجية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع النظام السياسي، خاصة في حالة ما شكلت الأقلية امتدادا ديموغرافيا طبيعيا لبعض دول الجوار.(2)

ب . أهمية الموقع الجغرافي

للموقع الجغرافي الذي تشغله الأقلية تأثيرا يمكن تمثيله في صورتين:(3)

---

(1) تيدروبرت جار، مرجع سابق، ص 132.

(2) دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي : دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، عمان: دار وائل للنشر، 2003، ص 32

(3) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية، لبنان : مؤسسة الأبحاث العربية، 1985. ص 75.

الأولى: تمركز الأقلية على المناطق الحدودية للدولة وتسمى(إقليم الحافة).

الثانية: التواجد في المركز.

ففي الصورة الأولى غالبا ما تسعى الأقلية للانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي، ثم ما تنفك حتى تطالب بتعديل الحدود الدولية.

أما الثانية فمجال المناورة لديها محدود جدا، لسهولة وإمكانية احتوائها من قبل السلطة المركزية، ولابد من الإشارة إلى أنه لا يتوقف الأمر عند تحديد المجال الجغرافي فحسب للأقلية، بل يتعداه إلى ما يزخر به من موارد وطاقات طبيعية وإستراتيجية، الأمر الذي يكسبها بعدا اقتصاديا لاشك أنه مؤثر على الأمن القومي للدولة.

يعد الإقليم من العوامل الظاهرة الموجودة في كل مكان تقريبا في المناطق الغير المتجانسة جغرافيا بوجه خاص، تكون في العادة مثيرة للاضطراب، فالعنصر الجغرافي على سبيل المثال كان أساسيا في انفصال بنغلاديش عن باكستان.([1]) وتموقع حزب الله في جنوب لبنان أكسبه قوة إضافية داخل الساحة السياسية اللبنانية.

---

(1) شعبان الطاهر الأسود، قضايا الأقليات بين العزل والإدماج، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2003، ص 50.

3- تأثير البيئة الداخلية

تتأثر الأقلية بالمحيط الذي تعيش فيه، والذي يحدد موقعها السياسي والقانوني والاجتماعي و الاقتصادي في هرم السلطة. إن طبيعة النظام السياسي في الحكم تنعكس على مسار إدارة مطالب الأقليات، فالنظم السياسية التي ترسخت لديها القيم الديمقراطية عادة ماتكون أكثر ضمانا وقبولا للتنوع في المجتمع، وإعطاء الجميع صفة التمثيل بما يخفف حدة التوتر وعلى العكس في النظم الشمولية القائمة أساسا على سيطرة أقلية محددة وإقصاء لبقية المجموعات، التي لا تعترف بالتنوع، يؤدي إقصاء الأقليات فيها إلى التطرف وزعزعة استقرار النظام السياسي، وأمن الدولة.

وعليه يمكن الإشارة إلى أن سياسات الحكم هي المحددة لوضع الأقلية في السلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي ينعكس بطبيعة الحال على جميع التفاعلات بين مختلف الفواعل داخل الدولة، وتبقى مسألة التمثيل في كل المجالات تمثل الوصفة الأكثر نجاعة، و التي من شأنها امتصاص التوترات والتمردات التي يمكن أن تقوم بها الأقليات.

4- تأثير البيئة الخارجية

مما ساعد وزاد من تأثير هذا العامل اعتبارات ثلاثة يمكن حصرها في الآتي: (1)

---

(1) ناجي ظاهر، مرجع سابق . ص 3

1- تراجع مركزية الدولة وتخليها عن الكثير من الوظائف لصالح فواعل أخرى فوق وطنية، وتحت وطنية، بفعل الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي، مما يعطي الأقليات هامشا واسعا من الحركة لتدويل قضيتها وإثباتا لمشروعيتها.

2- ثورة المعلومات والاتصالات، و ما صاحبها من تطور مكن الأطراف الخارجية من التدخل لدعم الأقليات وصار ذلك أمرا ممكنا يتحدى بعد المسافات.

3- الموقع الجغرافي الذي تشغله الأقلية من حيث الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية، يشكل أيضا أحد الاعتبارات الهامة في منظور دول الجوار أو غيرها.

ويبقى الحافز الحقيقي للقوى الخارجية ليس تحري العدالة في إنصاف الأقليات مما يصيبها من الأكثرية التي تعيش بينها، وإنما هدفها هو إعادة تقسيم المجتمعات الوطنية في العالم الثالث، وإعادة بث الفتنة بينها والسيطرة عليها واقتطاع أجزاء منها، والتعامل معها ضد أوطانها وضد مصالحها العامة.

المطلب الثالث

أهداف ووسائل الأقليات

يبرز المشكل الداخلي بين الدولة وأقلياتها في تصادم طموحات وأهداف ومطالب هذه الأقليات من جهة، مع اعتراض ومقاومة الدولة لها من جهة أخرى، وتختلف المطالب من أقلية إلى أخرى، وتتعدد نتيجة لعوامل ذاتية وأخرى موضوعية، وتتحدد على

أساسها الوسائل والأساليب والميكانيزمات التي بها يتم تحقيق الأهداف المرجوة .

أولا: أهداف الأقليات:

تختلف الأهداف من أقلية إلى أخرى وسنركز على المستويات التالية:

1- الانصهار: " وعاء الانصهار" مصطلح أطلقه مفكرون أمريكيون تعبيرا عن التجربة الفريدة للولايات المتحدة الأمريكية في احتواء مختلف الأقليات. فالانصهار هو نوع من الذوبان تحققه الأقلية داخل المجتمع الكلي، حيث يترتب عنه تخلي أفراد الأقلية قدر الإمكان عن خصائصهم، والسعي لاكتساب خصائص الجماعة، وعليه تذوب الولاءات الجزئية لصالح كيان ومؤسسات الدولة. (1)

ولكن ما حقيقة هذا الولاء؟ هل حددته دوافع ذاتية؟ أو كان مفروضا؟ وهي النقطة الجوهرية لتحديد مدى الانصهار ومصداقيته. فالإتحاد السوفيتي سابقا اعتمد القوة والقهر لاستيعاب مايزيد عن أربعمائة أقلية، ولكنه كان صوريا، حيث كانت فيه كل أقلية تنتظر الفرصة المناسبة لإفتكاك استقلالها، والذي تحقق بداية التسعينات في ما سمي بالصحوة القومية في جمهوريات أسيا الوسطى.

(1) أحمد عباس عبد البديع، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية، مصر عدد 144. أكتوبر 1993. ص167.

2- الإندماج: يتطلب الاندماج كخطوة أولى الاعتراف بالأقلية ليصبح أفرادها متمتعين بالحقوق وملتزمين بالواجبات، يحصل الاندماج عندما تختفي تماما كل الفوارق بين الغالبية والأقلية، حيث يتشكل هذا الاندماج من أعضاء مختلفة الأعراق يتبادلون الخدمات وأشكال التفاعل المختلفة، الأمر الذي يؤسس ظهور ثقافة جديدة واحدة.(1)

ومن منطلق كون الاندماج أحد مسارات استيعاب الأقليات، بقبولها شريكا فعالا في المعادلة الوطنية، فهي تساهم في بناء الدولة كغيرها من القوى المحلية، (الأقليات في لبنان مثلا) وهذا ما ناضلت من أجله طويلا الأقلية الزنجية في أمريكا، وهذا ما عبر عنه عالم الاجتماع الأمريكي لويس رايت (**Louis Writh**) في قوله: "عش ودعني أعيش."(2) (**Live and let me live**).

إلا أن الواقع ضرب عدة أمثلة لا تحصى على تعثر العديد من الحركات الاندماجية، لعوامل تتعلق بالأقلية في حد ذاتها، أو لتأثير المحيط الداخلي وحتى الدولي.

3- الحكم الذاتي: يقصد بالحكم الذاتي تمتع الأقلية بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها في إطار فيدرالي أو كونفيدرالي، على أن تبقى اختصاصات السلطة المركزية في المسائل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية، و تستفيد الأقلية من معاملة تسمح

---

(1) شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق.ص ص 29، 30.

(2) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص37.

لها من التحرر من رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم أهدافها، حيث أثبتت التجارب السياسية أن الحكم الذاتي بهذا المعنى، هو خطوة طبيعية وأولى نحو الاستقلال التام، كما يؤكد ذلك الباحث المتخصص في شؤون الأقليات " جوزيف يعقوب "(J. Yacoub) بتقديمه مثالا على ذلك بالأقلية المسلمة في إقليم كوسوفو التي وضعت إدارة ذاتية لمدة 4 سنوات، يتم بعدها تقرير مصيرها بتنظيم استفتاء مباشر.(1)

كما وصلت المطالب السلوفاكية إلى الإستقلال أو الحكم الذاتي بالانفصال السلمي بين جمهوريتي التشيك والسلوفاك في جانفي1993.(2)

وعليه طرح منظرو الفيدرالية كآلية تحتوي مسألة الأقليات ضمن حدود الدولة الواحدة بينما تحدث آخرون عن "الكونسوسياسيوناليزم " (Consociationalism) من منطلق كونه إحدى نظريات التكامل، الذي يعتبرونه يمثل نمطا وأداة لحل الخلافات ذات الطبيعة "بني عرقية". ومع ذلك يبقى الحكم الذاتي مطلبا ملحا للكثير من الأقليات في العالم.

4- الانفصال: بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة، تجد أن استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة

---

(1) Joseph yacoub ; minorités nationales et prolifération étatique, la revue Internationale et stratégique, N3, printemps 2000, p 86,

(2) تيدروبرت جار، مرجع سابق . ص 135

عنها ، لا يلبي مطالبها ولا يحقق طموحاتها ، بل يرتب النزعة والدعوة إلى الانفصال عن المجتمع.

وإذا كان الانفصال يتموقع في قمة الهرم لأهداف الأقلية ، فإنه يمثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار – الشيعة في لبنان – الأكراد في العراق. حيث لا توجد أي ضمانة على أن الانفصال يعد الحل الأمثل لاحتواء الفروقات، وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة.(1)

كما يمكن الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي قد يكون الدافع نحو الانفصال، كما هو الحال في كثير من المناطق الغنية خاصة بالثروات والمعادن، مما يدفع الدولة إلى التمسك بالإقليم.(2)

هناك عدة عوامل ومبررات لانفصال الأقلية، رغم تحفظ أو حتى رفض الدولة المعنية لذلك نذكر منها :(3)

أ - غياب آلية استيعاب فعالة وحقيقية لتزايد حدة المشاعر العدائية بين مختلف الأقليات.

---

(1) NICOLAS SAMbANIS; PARTITIONAS A SOLUTION TO ETHNIC WAR :An empirical critique of the theortical literature; world politics ;Vol 52 N=°4,july 2000 p p 440 ,441

(2) مرابط رابح، مرجع سابق . ص 26

(3) بوكرا إدريس، مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر :1990 ص ص 104 ، 106.

ب- عجـز الدولـة ومؤسسـاتها في التعـاطي مـع مسـألة الأقليـات، واعتبارها عامل ثراء وطني فقط.

ج- ضـغط الـدول المجـاورة بـدوافع مصـلحية مـن أجـل الاعـتراف بانفصال الأقلية.

ومهما يكـن مـن أمـر فـإن الحـق في تقريـر المصـير عـن طريـق الانفصـال، نـادرا مـا يكـون مقبـولا علـى المسـتوى الـدولي، لأن هـذا الحـق يجـد تطبيقـه في حـالات الاسـتعمار فقـط، أمـا خـارج نطـاق الاسـتعمار، فـإن القـانون الـدولي يشـجب حركـات الانفصـال الـتي تقوم بها الأقليات.

لعـل رفـض تعمـيم مبـدأ تقريـر المصـير للأقليـات، يرجـع إلى الخوف من التفتيت الذي قد يصيب السياسة العالمية، لكـن الأكـثر أهمية مـن ذلـك، هـو مـا أثـاره الفكـر السياسـي حـول حـق الأقليـة في تقرير مصيرها تحت أي ظـرف كـان، إذ الملاحـظ أنـه وإن أتـيح هـذا المبدأ للأقلية فماذا عن مبدأ عدم المسـاس بالحـدود مـثلا عنـد أغلـب الدول، منهـا العربيـة والإفريقيـة خصـوصـا مـع العلـم أن هـذه الحـدود هـي مـن رسـم الاسـتعمار، الـذي أقامهـا علـى اعتبـارات مصـلحية إستراتيجية.

ثانيا/ وسائل الأقليات

تختلف الوسائل التي تعتمدها الأقلية لتحقيق أهدافها، منها ما هو سلمي و ما هو عنيف أومسلح وتحدد الوسيلة لاعتبارين أساسيين: (1)

الأول : العوامل البنيوية للأقليات، حيث أن الأطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد.

الثاني: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الواقع العام للأقلية، من حيث مدى تمتع هذه الأخيرة بحرية المناورة مع النظام السياسي.

1- الوسائل السلمية: تندرج في إطارها كافة النشاطات المشروعة المكفولة قانونا للأقلية، والتي من خلالها تعمل على تحقيق أهدافها، وذلك بالانضواء تحت لواء أحزاب سياسية أو جمعيات، حيث تأخذ هذه الأخيرة على عاتقها مطالب الأقليات، وتعمل على إفتكاك مستوى معين من الحقوق، ونجد هذه الصورة مثلا في الحركة الزنجية في الولاية المتحدة الأمريكية بزعامة مارتن لوثر كينغ (M L King)،

(1) ELika M bakolo ; approche régionale aux conflits et la résolution des conflits dans la région des grands lacs, document de base ; (paris : Ecole des Hautes etudes en Sciences sociales, 2003),p 132 .http // 129.194.252 80/cat files /1344 PDF,

بنضالها وضغطها المستمر على الحكومة المركزية، لانتزاع الاعتراف بحقوقها المدنية و السياسية.

2- **الوسائل العنيفة:** هناك أشكال عديدة تميز تبني الأقلية لأسلوب العنف والعمل المسلح، للتعبير عن المطالب والحقوق. نذكر منها:

أ - أعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة، من أجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات، وفي هذه الحالة لا يكون للأقلية تنظيم سياسي أو عسكري واضح، وتعد بمثابة إنذار للنظام السياسي من أجل إعادة النظر في طبيعة التعامل مع مطالب الأقلية .

ب- تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسيا وعسكريا، إلى ما يمكن تسميته بالتمرد والتمركز في إقليم أو منطقة معينة، لاتخاذها كحصون طبيعية.

ج- تدخل العوامل الخارجية بعد وصول الأقلية إلى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية، وتوفير الإمكانيات اللازمة ماديا ومعنويا، يمكن أن تمارس العمل المسلح في أوسع مظاهره وهذا الوضع شائعا كثيرا في إفريقيا.

المطلب الرابع

مفهوم الاستقرار السياسي

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

فالبعض يرى أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة، هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع، بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى آخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به، لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبيرعن حرية الرأي، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغير النظام من شكل لآخر أو سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة، ويشرف على الانهيار، رغم أنه يتداعى بشكل بطئ، مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت لمدة سبعين سنة.(1)

---

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي. مأخوذ من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثون لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو المفهوم الذي قدمه "حمدي عبد الرحمن حسن"، والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو:"عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة ،وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى".(1)

فهذا التعريف يبين أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل البعض نتيجة مؤثرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع.

ويورد عبد الرحمن حسن تعريفا آخر لعدم الاستقرار السياسي إذ هو: "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، "العسكريون والحكم في إفريقيا"، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 124

العنف فيه".[1] فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره.

لكن ترى **نيفين مسعد** (N .Mesaad) خلاف ذلك، فترى أن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لأن الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى، أو قناعة بعدم جدواها، كما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه، وإنما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه، لأن من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته، حتى وإن اقترن بالعنف السياسي.[2]

وعليه يكون العنف السياسي- الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي- بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك، بدءاً من وسائل قمع المعارضة مروراً بالانقلابات العسكرية، وانتهاء بالعصيان السياسي أو العسكري، يخضع للدراسات الأمبريقية المعتمدة على عدة مؤشرات، منها أثر التعددية الثقافية على الاستقرار السياسي، ومنها أثر الحالة الاقتصادية، وغيرها من المدخلات والتناقضات في بنية المجتمع، ومن خلال هذا الرأي ترى **نيفين مسعد** أن الاستقرار السياسي هو: **"ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد**

---

(1) نفس المرجع. ص125

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص هـ

ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته ".[1]

وعدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي. فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها، لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.[2]

لكن هذا الرأي لا يمكن اعتماده بشكل مطلق، وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي، فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي، رغم وجود عصبيات عديدة داخلها، بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها، وأيضاً المملكة المتحدة بعد ثورتها 1664، بفعل ما أنجزته هذه الثورة من تحجيم لدور الملك من خلال البرلمان، الذي انتخب من قبل الشعب، و الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراق والأديان، لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي، مع استمرار إستراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية، التي هيمنت عليها الحضارة الأوربية والعرق الأوروبي الأبيض.

والعوامل الخارجية تسببت أيضا في عدم الاستقرار السياسي، فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات

---

(1) ــ نفس المرجع. ص 5

(2) عبد الرحمن خليفة، " أيديولوجية الصراع السياسي "، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 211 – 212

في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها، من خلال إحدى أشكال العنف، فتناغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي.

وحول عدم الاستقرار السياسي على مستوى الوطن العربي، يرى محمد عابد الجابري أن هذه الظاهرة نشأت بسبب عدم مقدرة الحاكم في كل دولة من هذه الدول على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة، وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معه أو الخاضعة له من جهة ثانية، لأن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو الطائفة بالدرجة الأولى، وهو ينزع إلى الولاء العصبوي، فالملك أو الرئيس يخضع لعصبية قبيلته، وإن ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها، ويضعف الحاكم الذي ينتمي إليها، فإذا ما فقد ولاء القبائل الأخرى الخاضعة له أو المتحالفة معه، سيؤدي ذلك إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريب، أي عدم استقرار سياسي.(1)

إلا أنه يلاحظ أن الكثير من الفرضيات التي تضع من الاستقرار السياسي متغيرا تابعا لمتغير مستقل هو الأقليات وذلك على النحو التالي:(2)

---

(1) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، ط 6، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .1994 . ص 26 .

(2) شفيق الغبر، مرجع سابق، ص50.

1- في حالة التعبئة الاجتماعية باستخدام مختلف وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، إحدى السبل في التأثير على الأفراد والجماعات البشرية، بما يتولد عنه شعور بوعي جديد لديهم، يعزز تضامنهم وتمسكهم بهويتهم، مما يشكل تحديا جديدا للدولة. وذلك لأن السعي السياسي لتحقيق الأهداف الجماعية للجماعات، قد يتحول إلى صراع طائفي ممتد مع جماعات أخرى، تسعى هي أيضا لأن تؤثر على الدولة، كما حدث في لبنان، سريلانكا، بورما، أثيوبيا.

2- في حالة الظروف السيئة للأقلية اقتصاديا واجتماعيا، فإنه يلجأ إلى "مهادنة" السلطة المركزية والوضع القائم بشكل عام لتحقيق مكاسب بسيطة، لكن لا يعني ذلك توقف أهدافها عند هذا الحد، بل قد تتدرج صعودا وهذا تحصيل حاصل لعملية التعبئة الاجتماعية حسب **كارل دوتش (Karl Deutsch)**، مع العلم أن وضع الأقلية السياسي ليس إلا انعكاسا لمركزها الاجتماعي والاقتصادي، ولعل التساؤل المطروح دائما هو ما مدى سيطرة الأقلية؟ على اعتبار أن علاقات القوة والسلطان تخلق لدى أعضائها الأدنى نفوذا المسيطرة عليها شعورا بالدونية والحرمان وعدم الأمان، مما يبلور روح التضامن بينهم أكثر، وربما التمرد لقلب التحالف على مستويات داخلية وإقليمية.

3- أن تقوم الدولة المجاورة لاحتواء الأقليات، قصد فك أو زعزعة الارتباط الوثيق بين أفرادها، لتحوله لصالحها باستخدام

وسائل القمع والاستيعاب القسري، كاعتماد السوفيات سابقا الدمج بالقوة لجمهوريات القوقاز وشرق أوربا.[1]

لا شك أن احتواء الأقلية واستيعابها من قبل السلطة المركزية يعد نجاحا مؤقتا وغير دائم، باعتبار أن الأقلية مدفوعة قهرا لذلك، مما يضفي عليها المزيد من التمسك بخصوصياتها ومحاولة إعادة التنظيم لنفسها، ومراجعة إمكاناتها وطرق التعامل مع السلطة، وهذه الأخيرة أيضا يبقى لديها الشعور بعدم الاستقرار.

---

(1) مرابط رابح، مرجع سابق. ص 20.

المبحث الثاني

المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

إن البحث في الأطر النظرية للأقليات يكتسي حساسية كبرى كونه مرتبط بمتغيرين أساسيين، الأول يتعلق بتفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية، والثاني متعلق بتفسير حركة هذه الأقليات داخل الدولة، وفي هذا المضمار برزت العديد من المقاربات التي عنيت بتفسير هذه الظواهر، يمكن في هذا السياق إدراج المقاربتين: المقاربة الواقعية - الإثنية، المقاربة النظمية، من خلالهما يمكن إبراز حدود تأثير حركات الأقلية على مختلف النظم السياسية.

المطلب الأول

المقاربة الواقعية - الإثنية لتفسير وضع الأقليات

جاءت النظرية الواقعية ردا على النظرية المثالية، حيث تستند في جذورها على فلسفة العديد من المفكرين القدامى من أمثال هيغل، هوبز ميكيافلي، ولقد سيطرت الواقعية على دراسات العلاقات الدولية في فترة مابين الحربين العالميتين. وتسعى الواقعية إلى الوصول إلى تعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الاجتماعية، حيث يؤكد (إدوارد هاليت كار **Carr . I .H**) أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية.

ويتكون المنظور الواقعي من أربعة اعتبارات هي:[1]

1. المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة

2. انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية

3. توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية

4. الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية

الجديد الذي أتت به هذه المقاربة يتعلق بالاعتبار الأخير، حيث لم تعد الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة، والتحول في منطق التهديدات.

بالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية (إثنية، قومية، دينية، طائفية...) من منظور الواقعية - الإثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية، وهنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة.

حيث اعتبرت هذه المقاربة الدولة - بوصفها وحدة تحليل - وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية لم يسهم بشكل كبير في تفسير وضع الأقليات وتفاعلها في عالم مابعد الحرب الباردة. ولأن جماعات الأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول في العالم، وفي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين تلك الجماعات، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها،

---

(1) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985 . ص 62

بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم أساسا بين هذه الجماعات، كل ذلك يؤدي إلى حصول إرادة لديها في تكريس هويتها التي تميزها، والعمل على الحفاظ على وجودها من بين الجماعات الأخرى في الدولة.

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية وهما:

1. الخوف من التجانس والخوف على الحياة أو البقاء: فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية، مما ينتج عنه تآكل ثم اندثار ثقافة الجماعة، والثاني قائم أساسا على التمييز وهضم الحقوق.[1]

2. اللاأمن: يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية (إثنية، قومية، دينية ...) هي التي لا بد أن تكون محل عناية واهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن، حيث يعرفه باري بوزان **BARRY BUZAN**: **"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر."**[2]

---

(1) http: // www.pais balkans_ 1Geiser Gritian ;Approches theoriques sur les conflicts ethnique et les refugies.

(2) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : 2004 . ص 414

المطلب الثاني

المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات

يعد اقتراب تحليل النظم من أهم الاقترابات النظرية التي ظهرت خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية، رغم أنه برز للأول وهلة من طرف علماء الاجتماع أمثال " بارسونز وهومانز ."، إلا أن علماء السياسة أمثال **دافيد إيستن، غابريال ألموند** .. استطاعوا تطوير واستخدام اقتراب النظم في التحليل السياسي.(1)

لكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ماستخدم ليدل على مفهوم نظرية النظم، وليصف إطارا نظريا، وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية وهي تساعد - تحليل النظم - على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام التغييرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج.(2)

ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي .

---

(1) جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق .(د.م.ن) .(د.ت.ن) ص ص 45، 46.

(2) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ترجمة : وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، 1985 . ص ص 99، 100 .

دافيد إيستن . لذا هناك من يطلق على هذا الاقتراب " اقتراب ايستن"، وذلك من خلال أعماله. **system the politic** ثم **system of political life**.

يعرف دافيد ايستون النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي والنظام الرئيسي، لكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة (النظام السياسي)، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي، ويرى ايستن أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أوغير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع، ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخصيصة لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي.(1)

فرغم أن نظرية النظم ساهم في بلورتها العديد من العلماء والمنظرين، إلا أننا سنركز على إسهامات دافيد ايستن بالدرجة الأولى، وكذا غابريال آلموند لأنها تخدم هدف هذه الدراسة .

يؤكد ايستن أن فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي

---

(1) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع . الجزائر، 2007 . ص 43

للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستن، لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات.[1]

تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، ومنها المطالب المختلفة للأقليات، فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل مايحدث في البيئة وما ينتج عنها، فالظهور السياسي لحركات الأقلية، أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي، ويقسم ايستن المدخلات إلى مطالب وتأييد، وقد أضاف وليم هيتشل عام 1962 عنصرا ثالثا سماه الموارد وذلك في إطار تطويره لنموذج ايستن.[2]

أما المخرجات عرفها ايستن بأنها: "مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي، وتكون لها صفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع." وهي:[3]

---

(1)ـــ جابر سعيد عوض، مرجع سابق . ص 47

(2) ناجي عبد النور، مرجع سابق . ص 53

03) جابر سعيد عوض، مرجع نفسه . ص 53

- وظيفة صنع القواعد: بما يعنيه ذلك من وضع للسياسات واتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

- وظيفة تنفيذ القواعد: بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات. ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.

- وظيفة التقاضي حول القواعد: بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

التغذية الاسترجاعية يقصد بها كافة عمليات التأثير الإسترجاعي للمخرجات على المدخلات ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبا وإيجابا، ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى التغذية الإسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد، في شكل مدخلات هي من نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الإسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.[1]

فاستجابة النظام السياسي لبعض مطالب حركات الأقلية، يزيد من إصرار هذه الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى، نتيجة شعورها بالثقة، وإيمانها بصدقية مطالبها. وفي حين يركز ايستن في تحليله للنظم السياسية على الجانب الهيكلي يركز غابريال آلموند على التحليل الوظيفي للنظام السياسي.

---

(1) جابر سعيد عوض، مرجع نفسه . ص 54

يميز آلموند بين نوعين من الوظائف، أولها وظائف المدخلات ويحددها بأربعة وظائف هي التنشئة، والتطويع الاجتماعي، تحديد المصالح، الاتصال السياسي أما وظائف المخرجات يحددها بوضع القاعدة القانونية، تطبيق القاعدة القانونية الفصل في المنازعات. بعبارة أخرى ميز " آلموند" بين الوظائف لبعض الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة " النظام "، والأدوات التي تسمح له بتحقيق تلك الأهداف، والملاحظ أن آلموند يعود مرة أخرى إلى أفكار مونتسيكيو حول فصل السلطات تحت تسميات جديدة، فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفا لكلمة التشريع، وتطبيق القاعدة القانونية يصير بديلا عن السلطة التنفيذية ،لكل المفاهيم مدلول واحد. وإذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التي يسميها الوظائف المدخلات وهي التي تمثل كلمة الوظيفة في معناها الحقيقي فهو يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركية النظام السياسي وما يتفاعل معه، إذ هو يتساءل كيف تتبلور المطالب السياسية؟ كيف تتعانق المصالح؟ كيف يتم الاتصال بين مختلف أجزاء القوى السياسية؟ وكيف يستوعب النظام السياسي القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسي؟ وكلها أسئلة ضرورية إلا أنها لم بعد إلى مستوى وضع التجريد الذي يرتبط بالأهداف العامة التي تفسر وتبرر وجود النظام (الدولة).[1]

---

(1) محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية : 2007، ص ص 106 ،107

كما يذهب الفقه السياسي الحديث إلى تحديد عدة وظائف أساسية منوطة بالنظام السياسي (الدولة)، لكننا في هذا الصدد سنركز على ثلاث وظائف منها لما رأيناه فيها من خدمة لهدف الدراسة وهي: (1)

أ - **الوظيفة التطويرية** : ونعني بها وظيفة النظام في أن يسعى ليجعل نظامه القانوني وإطاره التشريعي في تطور دائم ليتجنب التوتر الذي يمكن أن يحدث نتيجة لوجود أي نوع من التشقق بين الهيكل السياسي والقوى الجديدة التي يفرضها إدخال عامل الزمان في الحياة السياسية .. ذاك أن التطور السياسي يعني عملية التفاعل الذاتي التي قد تترتب على الصدام ولكنها دائما ترتبط بحقيقة التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى آخر.

ب- **الوظيفة التوزيعية**: يقصد بها تحقيق ما أسماه الفقه اليوناني الكلاسيكي العدالة التوزيعية، التقاليد المعاصرة ترفعها فتجعل منها إحدى وظائف الدولة. فالدولة اليوم لم تعد تقبل الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعي، التي تترتب على سوء توزيع الملكية أوالدخل، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية كلاهما لا يستطيع أن يؤديها سوى الدولة، لأن لها تنظيم يتصف بالقوة والانسجام، تستطيع باسم الجماعة السياسية أن

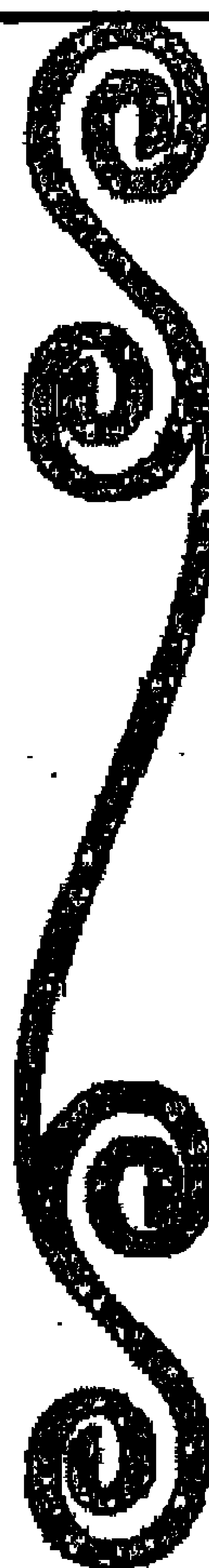
---

(1) نفس المرجع . ص ص159، 160

تواجه مقتضيات التطوير بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية.

ج- الوظيفة الجزائية : نقصد بها تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق النظام السياسي بخصوص الإختلالات، التي قد تحدث داخل المجتمع المنظم، والتي تضمن انتهاكا لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة في حياة الجماعة، وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية وظيفة تابعة، أي تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتتحدد بها، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز في الإدارة التشريعية.

الفصل الثاني



أبعاد مشكلة الأقليات

في الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط محط اهتمام بالغ للقوى الكبرى، وساحة للصراع الدولي منذ القدم ومازالت لحد الآن، فقد كانت الأقاليم الغنية بالبترول ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية، هدفا رئيسيا لأول نزاع مسلح كبير، بين القوى الأوروبية في الحرب العالمية الأولى، وتشهد حاليا نزاعات داخلية حادة، بين الأقليات فيما بينها من جهة، وبين هذه الأقليات والدول من جهة ثانية، الأمر الذي يدفعنا في هذا الفصل إلى رصد التوزيع الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط، معتمدين على المتميزة منها بالحراك السياسي، على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. كما سنتطرق في المبحثين الثاني والثالث إلى الأبعاد الداخلية والدولية، لتأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية، وأهم التفاعلات الناتجة عن ذلك.

المبحث الأول

توزيع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط

يعد توزيع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من المنظور الجيو سياسي، خطوة أساسية وعملية، في تحليل الأبعاد الجيواستراتيجية للأقليات في المنطقة، وبناءا عليه سنحاول رصد هذا التوزيع، مع إبراز المتميزة منها بالفاعلية السياسية في مختلف دول المنطقة.

المطلب الأول

التوزيع الجيو سياسي للأقليات

تشكل الأقليات البالغ عددها 31 أقلية مسيسة في منطقة الشرق الأوسط 28.8٪ من إجمالي السكان الذي يبلغ عدده 194 مليون نسمة (إحصائيات سنة 2007)، وأكثر هذه الجماعات فعالية سياسية وعددية هم الأكراد والفلسطينيون، وهي شعوب قومية انصهرت في إطار عملية تشكل الدولة في المنطقة في القرن العشرين.[1]

وتشكلت هذه الأقليات ضمن الحدود التي رسمتها كلا من بريطانيا وفرنسا، بشكل عشوائي في القرن التاسع عشر، والتي

(1)ــ تيد روبرت جار، مرجع سابق .ص47

تمثل تشابكا وتداخلا ساعد على إثارة الحروب والنزاعات في المنطقة.

هناك ثلاث طوائف من الطوائف الدينية العشرة المسيسة، تنتمي إلى الشيعة وهم معوقون سياسيا في المملكة العربية السعودية، وأقلية متشددة في لبنان، وأغلبية مضطهدة (في عهد حزب البعث) في العراق، ويضم الشرق الأوسط أيضا عددا من الأقليات المتميزة، والتي تستحوذ على السلطة السياسية، المارونيون في لبنان، والعلويون في سوريا، والسنة في العراق (في عهد حزب البعث). بيد أن الصراع الطائفي في الشرق الأوسط أعلى نسبيا عن مثيله في مناطق العالم الأخرى.(1)

تشتمل منطقة الشرق الأوسط على تنوع عرقي وديني ولغوي، إذ تتكون من أكثرية(عرب مسلمين) بمذهبيهما الكبيرين السني (بمدارسه الأربعة)، والشيعي غير الباطني (الجعفرية والزيدية تحديدا)؛ وأما الباقي من الجماعات سواء عربية أو غير عربية، مسلمة أو غير مسلمة، فيمكن إدراجها تحت ما يمكن وصفه بالأقليات. ويمكن الاكتفاء في هذا المجال بأمثلة من العراق ولبنان، سوريا، مصر، البحرين، السعودية.

يشكل الشيعة والسنة الأغلبية في العراق المتنوع عرقيا ودينيا ولغويا، وهناك الأكراد التركمان، المسيحيون العرب، الإيرانيون في شمال العراق وشماله الشرقي، خصوصا في جبل

---

(1) تيدروبرت جار، مرجع سابق . ص 48

سنجار، ومنطقة الشيخان، وهم يشكلون 18٪ من السكان، وفيما يشكل الإيرانيون 1,5٪ من السكان، يشكل التركمان2٪ متمركزون في مدينة كركوك وبلدة تلعفر، والسواد الأعظم منهم سنة أحناف، أما المسيحيون العرب (روم أرثوذكس، روم كاثوليك) وهم أقلية ضئيلة، والمسيحيون غير العرب (نساطرة ، أشوريون ...) فيشكلون 3٪ من عدد السكان، وهناك أيضا الصابئة المندائيون (أتباع يوحنا المعمدان، يعيش معظمهم عند ضفاف الأنهار والترع جنوب العراق)، فيشكلون أقل من 1٪ من السكان، والشركس يشكلون 0.5 ٪ والأرمن (كلهم مسيحيون) فهم أقلية ضئيلة، ثم اليهود وهم من أقدم الجاليات هاجروا كلهم تقريبا.(1)

إن وجود هذا التوزيع المتنوع عرقيا، ودينيا، ولغويا قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط، مثل العراق وسوريا ولبنان وغيرهم، فهو من جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، فالكثير من التطورات المحلية والإقليمية، أدت إلى جعل هذا التوزيع المتنوع مصدرا للتوترات السياسية، وإلى حد ما أخذ شكل النزاعات المسلحة.

غير أن هذا التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات والتدخل الأجنبي والأوضاع الاقتصادية، قد لعبت دورها في جعل هذه المنطقة

---

(1) مسعود ظاهر، "خريطة الأقليات في الوطن العربي" . مأخوذ من الموقع: WWW.AAWSAT. 23 /03/09

أقل اندماجا وانتماءا، الأمر الذي نجم عنه مشكلات أضعفت الكيانات السياسية القائمة.(1)

أما بخصوص لبنان حالة الدراسة في هذا البحث والذي سيأتي تفصيله في الفصل الثالث، فإنه يشكل المسيحيون العرب فيه(موارنة وروم الأرثوذكس وبروتستانت) 33٪ من السكان، والمسيحيون غير العرب (الأرمن "الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت" والسريان واللاتين والأقباط) 5٪، كما يشكل الدورز 6٪، والعلويين (كالدروز من الشيعة الباطنية) والأكراد والترك وكل منهم يشكل نحو 1٪ من السكان.(2)

هذه التركيبة الطائفية المعقدة استغلت في الكثير من الأحيان من قبل قوى خارجية إقليمية ودولية، وبعض القوى المحلية، من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وذلك منذ القرن الثامن عشر، غير أن ذروة هذا الاستغلال بدت خلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975- 1990 أكثر وضوحا.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض العصبيات التي يربطها الانتماء المشترك الطائفي أو الجهوي أو القبلي، قد سيطرت على أجهزة الدولة ووصل أكثرها أهلية إلى سدة السلطة في الكيانات

---

(1) عيسى على إبراهيم، مشكلات اقتصادية وسياسية رؤية جغرافية معاصرة . بيروت :دار النهضة العربية 2002 .ص113

(2) مسعود ظاهر . مرجع سابق . ص 2

التي شكلت بلدان المشرق العربي(المسيحيين في لبنان)، إثر اتفاقية سيكس بيكو.[1]

وللعامل الديموغرافي أهميته، فالإحصائيات تؤكد أن لبنان اليوم هو بلد ذو أغلبية مسلمة، وعدد المسيحيين فيه لم يعد يتجاوز 39٪ من عدد السكان، وهو آخذ في التناقص بسبب الهجرة وتردي الأوضاع الاقتصادية.[2]

وعليه فالتغييرات الديموغرافية لها إنعكساتها على الوضع السياسي والاجتماعي في لبنان، وعلى وضع التوازنات داخل السلطة، وفي تحديد فيما إذا كان ذلك عامل استقرار للنظام السياسي من عدمه.

ونشير إلى أن لبنان ينفرد عن بقية الدول، في أن الأقليات فيه ليست متواجدة ضمن مناطق جيواقتصادية، كالأكراد في العراق مثلا أو سكان دارفور في السودان، مما يجعل الصراع فيه مقتصر فقط على السلطة والنفوذ داخل أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، ويعد ذلك عاملا مهما في إبعاد فرضية المطالبة بالانفصال، أو الحكم الذاتي للأقليات في لبنان.

---

(1) جورج القصيفي، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ،2004. ص44

(2) عمران سلمان، "لبنان معركة صغيرة ضمن حرب طويلة". مؤخوذ من الموقع : WWW.AAFAP http
ORG/MASANAS. ASPX ID- MAS 31 +779/23/09

وفي سوريا يشكل العلويون 10٪ من السكان، وهم موجودون بكثافة في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص، والدروز4٪، والإسماعليون1٪، يتمركزون في بلدة سلمية. أما المسيحيون العرب (معظمهم روم أرثوذكس وروم كاثوليك وموارنة)، موجودون في معظم المدن السورية، ويشكلون مع عشائر بدوية استقرت خلال القرن الماضي في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة 7٪، أما المسيحيون غير العرب فلهم وجود كثيف في شمال سوريا خصوصا، ويمثلون3٪، والأكراد يشكلون كثافة سكانية في المناطق الحدودية بشمال سوريا، لا سيما محافظة الحسكة وهم3٪، من مجموع السكان، والترك و بالذات التركمان فهم منتشرون في مناطق مختلفة من سوريا حيث يشكلون1 ٪، والشركس 1 ٪، أما اليهود هاجر معظمهم من دمشق وحلب ويشكلون أقلية ضئيلة.[1]

كما تمثل دمشق مركز لثلاث بطريركيات (الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الاثوذكس)، ومن المهم التذكير بأن المسيحية السورية تمثل تنوعا كبيرا في الكنائس والعقائد والشعائر (11طائفة).[2]

(1) مسعود ظاهر، مرجع سابق.. ص 2

(2) جوزيف ياكوب، مابعد الأقليات بديل على تكاثر الدول ،تر :حسين عمر . بيروت : المركز الثقافي العربي، 2004. ص 206

والجدير بالذكر أن هذه الطوائف على اختلافها تعيش على وفاق مع المسلمين، وقد عرفت السلطة السياسية السورية إحاطة نفسها دوما بمعاونين من العرب المسيحيين في كافة المستويات .

وفي مصر يشكل الأقباط (معظمهم من الأرثوذكس، مع أقلية من الكاثوليك وأقل منها من البروتستانت) 9٪ من السكان، يليهم النوبيون (من فيهم الكنوز وجماعات أخرى)، الذين يشكلون 2٪، والأرمن والأوربيون واليهود يشكلون 1٪، وهناك الأفارقة والغجر والبربر هؤلاء جميعا يشكلون نحو3٪ من السكان.(1)

وللإشارة أنه من الأمور التي تثير قلق الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، هي طريقة تعامل السلطات المصرية مع قضايا الأقليات، وبالأخص الدينية منها، فقضية طلب الحكومة الإشارة إلى الانتماء الديني في بطاقات الهوية الوطنية، يثير عند الغرب مسألة التمييز ضد المواطنين الذين يرغبون في التحول عن دينهم إلى ديانات أخرى، بالإضافة إلى بواعث قلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حول التمييز ضد المسيحيين والبهائيين وغيرهم من الأقليات الدينية في البلاد.

كما يمكن تلخيص المشكلة القبطية، في الهوة السحيقة بين ما ينص عليه الدستور من ناحية، وما تمارسه السلطات المصرية من ناحية أخرى، فالدستور ينص على المساواة في حقوق المواطنة دون

---

(1) مسعود ظاهر، مرجع سابق . ص2

تمييز بسبب الجنس أو الدين أو الأصل، ولكن في التطبيق هناك صور شتى للتمييز والتفرقة، ولعل أهمها وأبرزها ما يتعلق بإنشاء دور العبادة حيث مازال بناء كنيسة أو حتى ترميمها يحتاج إلى قرار جمهوري.(1)

ومن جهة أخرى يشهد الأقباط تمثيلا هزيلا، في المجالس المنتخبة المختلفة، أو في التعيينات في المناصب العليا القيادية.

لا يوجد الأقباط في منطقة جغرافية بعينها، وليس لهم طرائق عيش مختلفة، ولا سمات عرقية يمكن تمييزها عن بقية السكان، وعليه فالحديث عن اضطهاد الأقباط، إنما يهدف أساسا إلى فكرة الانفصال وزعزعة استقرار النظام السياسي في مصر.(2)

وقد بدا جليا الظهور السياسي للأقباط في مصر، بتأسيس إعلام قبطي يقدم معانات الأقباط، والحوادث الناتجة عن اضطهادهم.

فالقبطي الذي يريد أن يعرف الحقيقة، حول كل حوادث اضطهاد الأقباط، لن يبحث عن هذا الموضوع في الأهرام أو الشرق الأوسط أو(BBC)، ولا حتى (CNN)، بل يذهب مباشرة إلى

---

(1) سعد الدين إبراهيم، "متى يستكمل أقباطنا حقوق المواطنة" . مؤخوذ من الموقع:
http // ahl –alquran com /arabic / show– article php § main –id 1396 18–/4/2009

(2) مسعود ظاهر،مرجع نفسه . ص4

الموقـع "العمــلاق للأقبـاط متحـدون " أو " الأقبـاط الأحـرار " " أو الكتيبة الطيبة " أو "صوت المهاجر " أو "جريدة المصري بأستراليا" ، كما تجدر الإشارة إلى أن مدينة كوم حمادة يوجد بها حوالي 700 أسرة مسيحية، ورغم ذلك لا يوجد أي مفر من أن يعاني الأقباط وأن يؤدوا الصلاة في مبنى آيل للسقوط، أو الصلاة في الشارع، لأن الأجهزة الأمنية المصرية ترفض السماح لهم ببناء الكنائس وترميمها.(1)

وللإشارة إلى أن الدولة وجهازها الأمني أمعنت في إنكار وجود مطالب ومظالم ومشكلات خاصة لأقباط مصر، أكثر من ذلك فإن أجهزة الدولة المصرية دأبت على ملاحقة وترويع كل من يحاول فتح حوار علمي وثقافي أو سياسي حول هذه الأمور، حتى لو كانت المحاولة في مقاعد الدراسة أو مراكز البحوث أو المنتديات العلمية.(2)

ومهما ذكرنا فمشكلة الأقليات في مصر أو في أي دولة عربية، إلا وصاحبتها مشكلة الأغلبية، أي أنه لاتوجد مشكلة للأقباط مثلا إلا لأن هناك مشكلة أكبر للمسلمين، فمشكلة الأقليات هي الوجه الأخر لمشكلة عند الأغلبية.

---

(1) صموئيل تاوضروس، "الأقليات في مصر". مأخوذ من الموقع:

http //www.copticnews.ca/samuel

Nov06 2007 –st–george–chureh– kom–hamada–htm 18/4/2009

(2) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق . ص 9

وفي البحرين توجد أقليات الهولة والعجم، الهولة المنحدرين من أصول تاريخية من سواحل فارس ومن الطائفة السنية، وكذلك العجم المنحدرين تاريخيا من إيران الداخل والسواحل والأطراف، ومن الطائفة الشيعية، وقد ساهموا تاريخيا في الحقل السياسي والنظالي والكفاحي من خلال انخراطهم في التنظيمات السياسية السرية، منذ الخمسينيات من القرن الماضي.(1)

تؤكد الكثير من التقارير على أن القضية في السعودية ليست بين أقلية وأكثرية، حيث أن الوهابية في السعودية لا يشكلون بأقصى الحدود 25٪ من السكان، فالأغلبية من أهل السنة أغلبهم (شوافع)، وهناك في الجنوب 6٪ اسماعليين، وهناك 15 ٪ شيعة، لذلك فالوهابية أقلية حاكمة في السعودية.(2)

ومنه الوهابية ليست مذهبا، بل هي حركة أقرب للحركات السياسية منها إلى المذهب، فالمذاهب الدينية معروفة.

وتشكل الأقلية الإسماعيلية في السعودية والمتمركزة في الغرب، صورة من صور المعاناة فقرا وتهميشا، حيث هيمنت

---

(1) عبد الله جناحي، "الأقليات والأكثريات في دوائر الهوية الثقافية.البحرين نموذجا"، مؤتمر قضايا الأقليات والعولمة ليبيا 2007/5/8 مأخوذ من الموقع

www.: .ads gougle 2009/4/20

(2) حمزة الحسن، "الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية" .مأخوذ من الموقع:

http.www. tv/alfayhaa-programs/daily-programs/space/10057 alfayhaa 20/04/2009

السعودية على هذه المنطقة وهي منطقة نجران عام 1934 على خلفية معاهدة مع اليمن، بالمقابل استقبلت منطقة نجران موجات هجرة موجهة، تهدف إلى تغيير ديموغرافية المدينة، وتمييع هويتها المحلية، وهي استراتيجية معروفة تمارسها الدولة المركزية وتطبقها على أطرافها البعيدة.(1)

وللإشارة أن السلطة السعودية تقوم بتولية الأفراد على هذه المناطق لاتربطهم بها أي علاقة اجتماعية، أو تاريخية، بما يفضي في الكثير من الأحيان إلى التصادم وعدم الاستقرار فيها.

فالسلفيون في السعودية يرسخون فكرة واحدة، تمثل عندهم الحقيقة المطلقة التي تنفي ما عداها، ولا تلتزم بتسامح المنهج الإسلامي الشامل، بل تشكل نظرتهم أساسا في الرقابة على سلوكيات الناس، معتمدين في دورهم هذا على مساندة الدولة، وهذه النظرة ملازمة في مراحل التعليم من بدايتها، حيث يعتمد المنهج الديني على رأي واحد، ويضع الباحثين من أصحاب المذاهب والثقافات الأخرى في مواقع البدعة، التي تتهم بالكفر والضلال.(2)

يبدو للمتأمل في الجغرافيا الإثنية في منطقة الخليج العربي، أن الأغلبية في المنطقة تتكون من العرب و المسلمين بمذهبهم

---

(1) مضاوي الرشيد، "السعودية حراك الاقلية يطيح بأمير" . مأخوذ في الموقع:
http ://. www.mottaqaa.com/media/liblpi/1226330 gif20/4/2009

(2) زكريا سليمان بيومي، "السعودية وفكرة المواطنة بين استيعاب الأقليات وإثارة المتشددين الإسلاميين" . مأخوذ من الموقع ىىىىىىىى:
http// www.alsr.ws/index.cfm§methad=home .COM 20/04/09

السني، أما كل الجماعات الأخرى، فتندرج تحت ما يمكن وصفه بالأقليات، وتنتشر هذه الأخيرة في المنطقة على أساس الدين والعرق، فعلى أساس الدين يأتي الشيعة في المقدمة حيث يشكلون 12٪ من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة إلى أخرى. ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60٪ و65٪، تليها الكويت بنسبة 30٪، ثم السعودية بنسبة تتراوح ما بين 15و20 ٪، وتبلغ نسبتهم في قطر 16٪، ويشكلون نفس النسبة بدولة الإمارات، ولا تتعدى نسبتهم 10٪ في سلطنة عمان، ويأتي المسيحيون في المرتبة الثانية، حيث يشكلون نسبة 9٪ في البحرين، تليها قطر بنسبة 8,5 ٪، ثم كلا من الكويت والإمارات بنسبة لا تتجاوز 5٪.(1)

والجدير بالذكر هنا أن مصدر الوجود المسيحي في المنطقة، مرده أساسا لوجود أعداد كبيرة من ذوي الجنسيات الأجنبية بتلك الدول، سواء للعمل أو ضمن القوات الأجنبية الموجودة بالقواعد العسكرية .

أما ثالث الفئات دينيا فهم اليهود، وعددهم قليل جدا، وهم في مملكة البحرين فقط، ولا يوجد بيان رسمي دقيق بعددهم الفعلي. وعلى أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئيسية، أولها

---

(1) محمد صادق إسماعيل،"الأقليات في الخليج العربي وقفة تأمل" . مأخوذ من الموقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid
.25/04/2009

الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان، ففي قطر 10٪، وكذلك في البحرين، أما في الكويت تبلغ نسبتهم 4٪ والإمارات 12٪ والسعودية أقل من 4٪ من إجمالي السكان، أما الأسيويون فيشكلون الأقلية الأكثر عددا بدول الخليج، وتختلف نسبة وجودهم من دولة إلى أخرى، وفي المرتبة الثالثة الأفارقة، من جنسيات وأعراق مختلفة، مثل النوبيين والكنوز والزنوج والزغاوة والهوسا وغيرهم، وهم متواجدون بنسب قليلة في كل من السعودية 5٪ وسلطنة عمان 2٪ وبنسب بين 1٪ و2٪ في باقي الدول.[1]

المطلب الثاني
توزيع الأقليات من منظور الحراك السياسي

إن الظهور السياسي للأقليات لا يشكل مشكلة عربية فقط، بل يعتبر ظاهرة عالمية نظرا لأن هذه الأقليات في جميع دول العالم النامي، أصبحت أكثر تصريحا ومطالبة بحقوقها وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل، ولغاتها وعرقيتها وثقافاتها وحقوقها التعليمية. ومع ظهور أفكار الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، في النصف الثاني من القرن الماضي، صار من الصعوبة إنكار حق الأقليات العرقية والدينية وغيرها في المساواة.

كما نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يؤكد على حقوق الأقليات في موقعين اثنين، المادة الأولى التي تؤسس لفلسفة

(1) مرجع نفسه.

هذه الوثيقة، والمادة18 المتعلقة بالحرية الدينية والمعتقد، حيث تنص المادة الأولى على: « يولد جميع الناس أحرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم التعامل مع بعضهم البعض بروح من الإخاء.»، فالحرية هنا تعني غياب التبعية للغير، والاستقلال الذاتي، واستقلال العلاقات والنشاطات، والخيارات وشخصنتها. والمادة 18 تنص على أنه:« لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة، وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة.»(1)

والجدير بالذكر أن الأقلية بالمفهوم القانوني، كما تم توضيحه في الإطار المفاهيمي، هي مجموعة من الأفراد، لها خصائص وعادات معينة يسودون المحافظة عليها، تختلف عن خصائص وعادات باقي مجموع السكان، مع أن الكثير ممن يذهبون إلى التشكيك في وطنية الأقليات، فتتهم الشيعة بالولاء لإيران، ويتهم الأقباط في مصر بولائهم لأمريكا، وتنفيذ مخططات صليبية لإثارة الفتنة الطائفية.(2)

(1) جوزيف ياكوب، تر : حسين عمر، مابعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول .المركز الثقافي العربي. المغرب: 2004، ص 51

(2) سليم مطر، جدل الهويات، عرب ــ أكراد ــ تركمان ــ سريان ــ يزيدية ــ صراع الإنتماءات في العراق والشرق الاوسط . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.ص 88

من هذا المنظور نركز على الأقليات التي تتميز بالحراك والفاعلية السياسية في دول الشرق الأوسط على غرار الأكراد، الأقباط، المسيحيين، الدروز، الشيعة، السنة.

إن الإرادة القوية والمستمرة للأكراد بتوسيع كردستان، ستدفعهم يوما ما إلى المطالبة باستقلال مناطق تواجدهم في دمشق وبيروت وبغداد، حينها لن يبدوا الأمر غريبا.

ومن جهة أخرى يقدر الدستور العراقي، بأن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين (العرب والأكراد)، ومن قوميات أخرى (المادة 5، ب) تعتبر حقوقها مشروعة، وقد جرى توضيح مضمون عبارة قوميات أخرى في 1972 عبر إصدار مرسوم رقم 251 الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقية وهم الآشوريون والكلدان والذين يسمون بالسريان.[1]

وعلى أية حال فإن السلطات العراقية فرضت على الكلدوآشوريين الالتزام بنظام سياسي صارم، خطوطه العريضة هي: دعم الحزب الحاكم، دعم سياسة السلطات بثبات، المشاركة في التعبئة القومية، الانخراط والمساهمة في المجهود الحربي للبلاد، (الحرب ضد إيران، وحرب الخليج 1991)، و أن أي تهاون إزاء هذه النقاط يكون تحت طائلة العقاب الصارم.[2]

---

(1) جوزيف ياكوب، مرجع نفسه. ص 176

(2) جوزيف ياكوب، مرجع سابق. ص 181

وينبغي التوضيح أن بعض الدول العربية في الشرق الأوسط، منها (العراق سوريا، الأردن، لبنان)، قد صادقت على المواثيق الستة الأساسية للأمم المتحدة ONU المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعترف من بين حقوق أخرى بحق الأقليات، التي ينبغي فقط تعزيز فاعليتها.

أما بالنسبة للأقباط في مصر، فقد رشحت الأحزاب والقوى السياسية (14) مرشحا، خاض(17) مرشحا قبطيا الانتخابات كمستقلين، وبالتالي يبلغ إجمالي المرشحين الأقباط في الانتخابات العامة سنة 2005 (31 مرشحا)، مقابل (74) مرشحا في انتخابات سنة 2000، و(75) مرشحا في انتخابات سنة 1995، مما يدل على تراجع مشاركة الأقباط على مستوى الترشح في الانتخابات، أما بالنسبة للنتائج فقد نجح قبطي واحد فقط في انتخابات 1995.[1]

للإشارة فإن الأقباط في مصر، يلجأون إلى تأسيس مواقع خاصة بهم، يعرضون عبرها مشاكلهم ومعاناتهم، ذكرنا منها أمثلة في المطلب السابق، وذلك نتيجة عدم السماح لهم في مصر بالتعبير الحر عن مطالبهم أو إنشغالاتهم في مختلف المجالات.

---

(1) حسين توفيق إبراهيم، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر . المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان : العدد 326، 2006. ص 57

المبحث الثاني
وضع الاقليات في الشرق الأوسط

تختلف المطالب والتطلعات السياسية للأقليات في الشرق الأوسط، وفقا لموقعها الجغرافي، والجيواقتصادي، ووزنها السياسي، وامتدادها التاريخي هذا من جهة، ومدى ارتباطها بالقوى الخارجية الإقليمية والدولية من جهة أخرى. فيمكن أن تتطور المطالبة بالحقوق السياسية والمساواة الاقتصادية والاجتماعية للأقليات داخل البلد الواحد، إلى محاولة الانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي .

في هذا المبحث سنعرض مختلف مطالب الأقلية في بعض دول الشرق الأوسط وحدود استجابة النظم السياسية لهذه المطالب، وانعكاسات ذلك على استقرارها الداخلي والإقليمي، معتمدين على توظيف المقاربة النظمية، لتقرير مدى كفاءة النظم السياسية القائمة على تحقيق توازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام المدخلات التي تفرض عليها.

المطلب الأول
مطالب الأقليات

شهدت نهاية القرن العشرين تصاعدا ونموا في ظاهرة القوميات الصغرى، التي أصبحت تبحث عن مكان لها تحت سماء

السياسة في بلادها، واستخدمت الدول الكبرى هذه الأقليات لتحقيق مصالحها، فساندت طائفة دون أخرى، فكانت النتيجة حروب عديدة في إفريقيا (رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية...)، وحركات تمرد ضد الدولة المركزية على أساس الشعور بهضم حقوق الأقليات، وإن اصطبغت تلك الدعاوى أحيانا بصبغة سياسية لإخفاء مطالب ذات أصل عرقي كما في السودان مثلا.(1)

تتكاثر الحركات المطلبية للأقليات التي تعم العالم وتنتشر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، حيث تطرح أساس الدولة للمناقشة. فبعد حركة توحيد طويلة أدت إلى انتصار الدولة الأمة في القرن العشرين. سيكون القرن الواحد والعشرون دون شك قرن تحطيمها، لأن السعي إلى الدمج، المتعارض مع التفتيت، يدفع من الآن فصاعدا التمايز قدما أمامه.(2)

إن التوجه العام السائد نحو مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، يشكل إحدى العوامل القوية لانتعاش حركات الأقليات، كما يؤدي توظيف أدوات العولمة، من سرعة الاتصالات، وانتشار المعلومة، إلى تحد إضافي تستخدمه الأقليات سواء منها الطائفية أو القومية في الشرق الأوسط، في عملياتها الانفصالية، نتيجة امتداداتها عبر حدود الدولة.

---

(1) إبراهيم محمد آدم، "الحقوق السياسية للأقليات بين النظامين الإسلامي والعلماني"، مأخوذ من الموقع:http://www.sudansite.net2009/4/22

(2) جوزيف ياكوب. مرجع سابق . ص 13

يمكن التطرق إلى مطالب الأقليات حسب ما جاء في كتاب " أقليات في خطر" لتيدروبرت جار والتي تتمثل في الآتي:[1]

- الاستخدام الحر للغة الأم في الخصوص والعموم، وفي نشر وتداول المعلومات.
- إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية، والمحافظة على القائمة منها.
- الاعتراف بحق الممارسة الدينية.
- إقامة الاتصالات والحفاظ عليها فيما بينهم، بلا قيود داخل بلدهم والاتصال عبر الحدود مع الدول والجماعات الأخرى.
- إنشاء وصيانة المنظمات والروابط داخل بلدهم والمشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، ويستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم والتمتع بها فرديا وجماعيا مع أعضاء جماعتهم الأخرى.
- السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من أجل الدفاع عن مصالحهم الجماعية.

وعند التطرق إلى تقديم المطالب المتعلقة بمصالح الأقليات الطائفية، لا بد من الأخذ في عين الاعتبار مسائل مهمة.[2]

---

(1) تيد روبرت جار، ،مرجع سابق . ص ص95، 96

(2) مرجع نفسه . ص ص92، 93

1- إن المصالح الاجتماعية للأقليات الطائفية ليست واحدة ، حيث يوجد تنوع في المصالح الفردية والجزئية داخل كل جماعة طائفية.

2- التنظيم السياسي ضرورة لصياغة الأهداف، والتعبير عن المصلحة الجماعية.

3- بعض التعبيرات السياسية عن المصلحة الجماعية لأقليات طائفية، تكون أكثر مصداقية وأصالة عن غيرها ، فهي تقوم على عملية التعبئة الطائفية وأكثر هذه الحركات أصالة هي تلك التي تمثل المصالح المشتركة للجماعة على أفضل وجه على مستوى المبادئ.

4- مصالح الجماعة وتغيير الأهداف أثناء مجرى الصراع الطائفي، حيث يتزايد الإجماع على المصالح المشتركة أثناء مجرى الصراع المكشوف، وطبقا للمبدأ السوسيولوجي المستقر فإن الصراع مع عدو خارجي يزيد من التضامن داخل الجماعة .

كما تجدر الإشارة إلى أنه لابد من التمييز بين نوعين من الأقليات، على ذكر ابن خلدون، قبائل بدون تنظيم سياسي التي تتطابق فيها العلاقات السياسية على علاقات القرابة، وقبائل بتنظيم سياسي التي تصل فيها الأرستقراطية القبلية أن تستقل ذاتيا وجزئيا. وأن تضمن سيطرتها على باقي القبيلة، بدون أن تقطع صلتها مع علاقات القرابة، ففي هذا التناقض بين السيطرة التي تمارسها الأرستقراطية القبلية ودعم العلاقات للتعاون القبلي،

يكمن المعنى العميق للعصبية وصاحب العصبية إذا بلغ رتبة طلب مافوقها.[1]

تواجه الأقليات في مصر مشاكل عديدة في مواجهة السلطة، حيث يواجه البهائيون على سبيل المثال لا الحصر، مشاكل تتمثل في عدم حصولهم على شهادات ميلاد وبطاقات الرقم القومي، مدون بها ديانتهم البهائية، بل يجبرون على كتابة كلمة مسلم في خانة الديانة، رغم أنهم ليسوا كذلك، بالإضافة إلى مطالبتهم بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، وممارسة طقوسهم .

والشيعة معرضون دائما للتشكيك في عقيدتهم ووطنيتهم، إذ ينبغي عليهم دائما إثبات إسلامهم وعروبتهم، ونفي أي علاقة لهم بإيران، وإلا يعدون خونة وعملاء كما أنهم ممنوعون أيضا من بناء عتباتهم وحسينياتهم الشيعية.

أما طائفة القرآنيين فإن أخطر ما يؤلمهم هو عدم وجود من يدافع عنهم في صفوف المثقفين والليبراليين، حتى لايتهموا بالردة أو إنكار ماهو معلوم من الدين بالضرورة، أو إثارة الفتنة الطائفية، وكل هذه الطوائف ممنوعة من تولي كافة المناصب السيادية والحساسة في الدولة، وخاصة الأمنية والعسكرية منها.[2]

---

(1) عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند إبن خلدون. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان : ط 2، 1982. ص 127

(2) ممدوح نخلة، "الأقليات في مصر بين المطرقة والسندان"، مأخوذ من الموقع: .
http//www Freecopts.net/20/04/2009

وبخصوص المملكة العربية السعودية، فقد شهدت منطقة نجران منذ عام 2000 نتيجة شعور أهل نجران بالتهميش والتعسف، تمردا على السلطة المطلقة التي اتبعها أمير المنطقة، وحدثت مواجهات متعددة بين الإمارة وأهل نجران، تم على خلفيتها احتجاز أكثر من 400 شخص من سكانها. وتناقلت وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية العالمية، أخبار التنكيل والتهميش الذي تتعرض له الأقلية الإسماعيلية، واستطاعت هذه الأقلية أن توصل صوتها إلى العالم الخارجي تماما كما استطاعت الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية منذ أكثر من عقدين، أن تتحرك مطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية، وبعد مصادمات مع السلطة وأجهزة الدولة الأمنية اضطرت الدولة أن تغير أسلوبها عام 1993، وتفتح باب الحوار مع رموز الحركة السياسية الشيعية.(1)

يمكن القول أن السعودية لا تغير من سياستها المتسمة باستخدام العنف اتجاه الحراك السياسي السلمي المفتوح، إلا بعد المصادمات العنيفة، لتحدد بعدها الأطر السياسية والاجتماعية لحل المشاكل من هذا النوع، وعليه فسلوك النظام السعودي يعطي صورة واضحة عن عدم الاستجابة لأي مطالب وحقوق، إلا عن طريق العنف والمصادمات.

---

(1) مضاوي الرشيد، "السعودية حراك الأقلية يطيح بأمير". مأخوذ من الموقع : http//www.moltaqaa.com 20/4/2009

وكما يشير الدكتور "حمزة الحسن" أنه ليس هناك أي جهة غير التيار السلفي له حقوق، الحديث عن الحقوق في السعوذية هو حديث عن شيء خيالي، والنظام السعودي ضيق على الأقليات، ولا يسمح لهم أن يتبوءوا أي منصب وخاصة الأقلية الشيعة.[1]

تنظر المملكة العربية السعودية إلى مشكلة الطائفة الشيعية من خلال ولاء هذه الأخيرة خارج الحدود، الأمر الذي يشكل هاجس لدى السلطات، والمبرر في ذات الوقت للتضييق عليها، وإدراجها في خانة الاتهام.

وبالنسبة للعراق هناك العديد من الشبكات والجمعيات للكلدوآشوريين التي لاتعد ولا تحصى 150 جمعية في أوربا، 200 جمعية في الولايات المتحدة الأمريكية، 20 في كندا، 30 في استراليا، 10 في نيوزيلندا، وفيض من الملتقيات ووسائل التعبئة، وهذه الطائفة تعمل على بناء ذاتها، فطالب الآشوريون بالحقوق الثقافية والاثنوقومية لأن وعيا جديدا تبلور وسط هذه الجماعة، إذ تدعوا منظماتهم ونشراتهم باستمرار إلى الواجب القومي، وضرورة الحكم الذاتي.[2]

---

(1) حمزة الحسن ،"الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية". مأخوذ من الموقع:

http// www.alfayaa,tv./20.4/.2009

(2) زهير سوكاح، "الهوية بين الكتابة والتاريخية والذاكرة الجمعية نحو نموذج ذاكرتي فلسطيني". مجلة الرؤى، العدد 81 . PDF

تشـكل الأقليـات بـالمنظورين الـديني والعرقـي، تـأثيرات سياسـية علـى دول منطقـة الخلـيج، فعلـى صـعيد الأقليـات الدينيـة المذهبية، يبرز أمر الشيعة كقوة شعبية تسعى للتـأثير علـى السياسـة العامـة للـدول الخليجيـة، ولاحـتلال مكانـة أهـم وأكـبر في الحيـاة السياسـية والاقتصـادية والإجتماعيـة، ففـي البحـرين سمحـت لهـم الإصـلاحات بأخـذ مكانـة كـبيرة في مجمـل نـواحي الحيـاة العامـة، كمـا اسـتفاد الشـيعة في الكويـت مـن حالـة الانفتـاح السياسـي، فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة من بين 50 مقعد. [1]

وحتـى في الجانـب الاقتصـادي، يسـعى الشـيعة إلى لعـب دور هام في الاستحواذ علـى مشـاريع اقتصـادية وتكنولوجيـة، داخـل دول الخليـج، كمـا يحتـل تجـار الشـيعة مكانـة كـبيرة ومهمـة في تجـارة بعـض أنـواع البضـائع في المنطقـة كـالألبسـة، وبعـض السـلع الاستهلاكية.

وعلـى صـعيد الأقليـات العرقيـة، مثـل الأسـيويين والأفارقـة والإيـرانيين تظهـر الآثـار علـى كافـة سياسـات دول الخلـيج، مـن إمكانيـة تـدويل قضـايا العمالـة في الخلـيج بـل وتسييسـها في إطـار العولمة، الأمر الذي يحمل معه تحول مواطني هذه الدول إلى أقليـات،

---

(1) محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق . ص 4

في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية، وقد تتحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة مستقبلا.[1]

المطلب الثاني

حدود استجابة النظم السياسية لمطالب الأقليات

ونعني بذلك مدى قدرة النظام السياسي على ضبط السلوك الاجتماعي، لعلاقات الأفراد والجماعات، وحسب"غابر يال آلموند" فإنه يمكن دراسة ذلك من خلال القدرة التنظيمية الإستخراجية، من خلال هدف عملية التنظيم، وأساليب التنظيم، ومدى تكرار استخدام هذه الأساليب، وحدود التسامح التي تتيحها، ومدى التزام المواطنين بها.[2]

لقد كانت هناك تعايشات بين الأديان الثلاثة، وبين الأجناس المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط، وإن كان قد حدثت اضطهادات جائرة، فبسبب سياسات السلطات إزاء المجتمع كله، لقد كان هناك احترام متبادل في عصور خلت، وأن الإنتهاكات التي حدثت لم يشترك فيها أي نسق اجتماعي من الأكثرية إزاء الأقلية، بل لقد وقفت الملل المسيحية الشرقية في بلاد الشام كلها مثلا مع المسلمين ضد الصليبيين، بل وأمعن الصليبيون في اضطهاد المسيحيين العرب الشرقيين قبل المسلمين، كانت هناك مصاهرات

---

(1) مرجع نفسه . ص 2

(2) محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسية، دار الوفاء الدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية : 2008. ص 13

بين العرب والأكراد والتركمان أو بين الأمازيغ والعرب، أو بين الأتراك والعرب.[1]

فمعظم حكومات الشرق الأوسط، نجدها تهتم بالحد من اقتراب الأقليات من السلطة السياسية، بأكثر مما تهتم بمصالح هذه الأقليات، وتتعرض الجماعات في هذه المنطقة إلى التمييز السياسي الحاد، أكثر من أي منطقة أخرى، وتجيء في المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية، من حيث حدة وقسوة التمييز الاقتصادي.

فلقد استبعد الفلسطينيون والأكراد والشيعة من السلطة والمشاركة السياسية في عديد من الدول، لأن مطالب هذه الجماعات تهدد البناء الاجتماعي للنخب القومية.[2] بالإضافة إلى أن الأقليات في هذه المنطقة، تسجل أعلى معدلات التوتر الديموغرافي.

في حين هناك من يرى بأنه يمكن أن يتحقق انتماء المواطنين جميعا للوطن، وبالتالي يتحقق ولاؤهم لوطنهم، بفضل المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات، وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح

---

1 ـ سيار الجميل، "مدخل لفهم الأقليات في الشرق الاوسط: رؤية مستقبلية" ،مـأخوذ من الموقع:

http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/4/223093.htm 2009_4_5

(2) تيد روبرت جار، مرجع سابق . ص 91

المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، قيمة اجتماعية وأخلاقية، وممارسة سلوكية، يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري، وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة الجميع على قدم المساواة، دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس.(1)

فحزب البعث الحاكم في سوريا جسم سياسي تعددي وعلماني، لا يميز بين السوريين على أساس الدين والطائفة أو العرق، ويطالب فقط بالطاعة، واحترام الهوية العربية السورية، فمجموعة العائلات التي تحكم سوريا تنتمي إلى الطائفة العلوية، وهي طائفة مختلفة جدا في معتقداتها وعاداتها عن الشيعة، رغم أن العلوية من المذهب الشيعي، وقد حرص العلويون بشدة على إعطاء المجموعات الأخرى في البلد، حصة مرضية إلى حد ما من المناصب السياسية المختلفة، كما استطاعت السيطرة على الوضع الداخلي بصفة مطلقة.(2)

وقد سجلت بداية الانفتاح منذ1990 تاريخ الانتخابات التشريعية الرابعة لمجلس الشعب السوري، انتخاب 84 نائبا سوريا مستقلا، من أصل 250 نائبا من بينهم مسيحيون، ومنهم نائب

---

(1) على خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : 2004 . ص ص39، 40

(2) جوني دايار، (تر: بسام شيحا)، الفوضى التي نظموها ــ الشرق الأوسط بعد العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت : 2008، ص ص .165، 166

قومي آشوري، وثلاثة نواب أكراد، للعلم أن حزب البعث يوجد في السلطة منذ 1964.[1]

كما نشير إلى أن الدستور السوري لم يذكر أن الإسلام دين الدولة، بل اكتفى بتحديد هوية رئيس الدولة الذي يجب أن يكون مسلما، كما أن الشريعة لا تشكل المصدر الوحيد الحصري للتشريع لكنها مصدر أساسي.

وبخصوص حرية المعتقد، فإن القانون الأساسي الذي أعترض عليه السنة ينص على أن:«**الدولة تحترم كل الأديان وتكفل إقامة كل الشعائر شريطة أن لا يخل ذلك بالنظام العام.**» فحرية العبادة معلنة ومصانة بالدستور، ودور العبادة معفاة من الضرائب، ويوزع الماء والكهرباء مجانا على الكنائس والجوامع، وأعياد الميلاد والفصح عطل رسمية، وتقوم الإذاعة والتلفزيون بنقل العديد من الاحتفالات الطقسية.[2]

ونشير إلى أنه يمكن اعتبار النظام السياسي السوري، استطاع إلى حد كبير احتضان الدائرتين الأولى والثانية المتعلقتين بالفرد وهويته، والجماعة مهما كان انتماؤها القبلي أو الطائفي داخل الدائرة الثالثة، وهي التي تمثل الوطنية الأمة. على حد قول

(1) جوزيف ياكوب، مرجع سابق . ص209

(2) نفس المرجع . ص ص .209، 210

"عبد الله جناحي" في مجال تقسيمه للهوية إلى ثلاث دوائر كالتالي:[1]

1ـ الدائرة الأولى وتتمثل بالفرد ككائن له احتياجاته وعليه ضغوطات، تجبره على الانعزال أو الاحتجاج أو الرفض والتطرف.

2ـ الدائرة الثانية وتتمثل في الجماعة أكانت قبلية أو طائفية أو إثنية، أو غيرها من الجماعات التي يلجأ إليها الفرد أمام غياب البدائل الأخرى، كملاذ وحماية وحصانة، وهي الدائرة التي يتكون فيها شعورا جماعيا سياسيا واجتماعيا وقيميا، تصبح له قوة مادية مؤثرة.

3ـ الدائرة الثالثة وتتمثل في الوطنية أو الأمة، والتي تحتضن الدائرتين السابقتين وكلما كانت هذه الدائرة تمتلك مقومات الجذب، من حيث توفير مبادئ وطنية وحقوقية، كلما كانت الدائرتين السابقتين في حالة تراجع على حساب الدائرة الوطنية ولصالحها.

وبالنسبة للعراق فالحكومة المركزية الموجودة في بغداد والمنتخبة ديمقراطيا فشلت في جلب الأمن والاستقرار لباقي العراق، وأنها بتركيبتها الحالية أضعف من الأطراف (الجنوب، الوسط، الشمال).[2]

---

(1) عبد الله جناحي، مرجع سابق .

(2) عمران سلمان،" الفدرالية للعراق ولم لا" . مأخوذ من الموقع : http://www.aafaq.org /25/04/2009

والبديل أمام الحكومة المركزية، إما العودة للنموذج السابق والمتمثل في الحكومة السلطوية في بغداد على رأسها حاكم يمتاز بالكاريزمية قادر على قمع الأطراف باستخدام القوة، وهذا البديل يظهر وأنه قد تجاوزه الزمن، والبديل الثاني هو منح وتمكين الأطراف المزيد من السلطة والحرية، في إدارة شؤونها علها تشتغل بنفسها وتقوم بحل مشاكلها داخليا، وهو النموذج الفيدرالي، الذي نعتقد أنه قد نجح ولو جزئيا في الشمال مع الأكراد، خصوصا أن العراق ليس كما كان يبدو من قبل، فالكتل الثلاث الشيعة والسنة والأكراد، هي كتل قائمة بذاتها ولها سماتها، كما سبق وأن أشرنا في المبحث الأول، ومصالحها أيضا، ووجودها السياسي والاجتماعي المتمايز.

كما في مصر التي فشلت في معالجة التمييز القانوني القديم ضد الأقباط، أكبر أقلية مسيحية في المنطقة، ورفضها منح البهائيين وثائق هوية شخصية قانونية.(1)

مما يشكل للنظام السياسي في مصر عامل توتر وعدم استقرار، الشيء الذي يحول مسألة الأقليات في مصر إلى قضية ذات بعد دولي، وهو في حد ذاته تحد كبير للسلطات المصرية.

ونشير إلى أن مسألة عدم استقرار النظام السياسي، ولكونه مفهوم نسبي فإن هناك من يرى أن عدم الاستقرار

---

(1) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية خاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2004/2005. مأخوذ من الموقع http://www.zmerica gov.2/4/2009

السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات، التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبها استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.[1]

وبالإسقاط يمكن القول أن معظم دول الشرق الأوسط، فاشلة إلى حد كبير في القدرة على التعامل مع الأزمات والصراعات داخلها، بما يحافظ عليها دون أن تستخدم العنف السياسي، بالإضافة إلى أن معظمها تسير في منحى تناقص الشرعية والكفاءة.

---

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي، مرجع سابق . ص 4

المبحث الثالث

البعد الخارجي للأقليات في الشرق الأوسط

تشكل الأقليات في الشرق الأوسط تحد إقليمي إضافي لمجموعة الدول في المنطقة، على اعتبار أن هذه الأقليات منتشرة عبر أكثر من دولة، وهذا في حد ذاته هاجس طبيعي للأنظمة السياسية، اتجاه ما يمكن أن يفرزه الظهور السياسي، لهذه الأقليات وخصوصا ما تعلق بالمطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي.

يتطرق هذا المبحث إلى مختلف التجاذبات الإقليمية في المنطقة، اتجاه تأثير الأقليات على استقرارها السياسي، وكذا على البعد الدولي الذي سيتم فيه عرض مواقف وإستراتيجيات مختلف القوى الدولية، حول حراك الأقليات في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول

البعد الإقليمي

إن واضعي السياسة الخارجية الأمريكية من المحافظين الجدد، درسوا إستراتيجية أمن إسرائيل الذي يتطلب ضمن ما يتطلب إضعاف العراق، إلى الحدود الدنيا، أو تقسيمه، حسب مشروع إسرائيلي سري كشفت عنه مراكز أبحاث ودراسات سنة 1981. وهو تقسيم الوطن العربي مجددا إلى دويلات أقليات وإثنيات عديدة، وقد وجد المحافظون الجدد أن احتلال العراق فرصة وخطوة

مهمة للأمن الإسرائيلي، لكنها لا تحقق متطلبات أخرى لاتقل أهمية لهذا الأمن، فتأكدوا من أن تهديد وحدة العراق، لايتم إلا من خلال مشروع طائفي، وعلى هذا الأساس وضعوا نظرية مكونات العراق الثلاث الشيعة، السنة، الأكراد.(1)

فنتيجة الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الطوائف والقوميات، مع مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، ينعكس على طبيعة العلاقات البينية بين هذه الدول، وفي الكثير من الأحيان هذه العلاقات هي نتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها. فالتجاذبات السياسية بين الطوائف في لبنان مثلا، موضوعاتها الرئيسة تتعلق بتدخلات سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشأن الداخلي للبنان. علاقات تركيا بالعراق وسوريا اتجاه حزب العمال الكردستاني على حدودها، علاقات لبنان بمنظمة التحرير الفلسطينية، فمن الواضح أن المتغير الثابت الذي يحدد إطار علاقات الدول في المنطقة إنما هو الجماعات الأقلية فيها.

ففي عام 1998 قررت تركيا استئصال حزب العمال الكردستاني، بملاحقة قواعد دعمه في سوريا، فقد حذرت أنقرة النظام السوري من عمل عسكري، مالم يتم إغلاق معسكرات التدريب لهذا الحزب وطرد زعيمه عبد الله أوجلان من البلاد، زاعمة أن الدعم السوري له يمثل " حرب غير معلنة "، ضد تركيا.

---

(1) فوزي الراوي، "وحدة العراق في هويته العربية – دعوة إستراتيجية تناهض نظرية المكونات الثلاثة"، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت : العدد 331، 2006 . ص ص 160، 161

وتأكيدا لتهديدها وضعت أنقرة قواتها على أهبة الاستعداد، ونشرت آلاف الجنود على طول الحدود السورية.(1)

حتى وإن بدت العلاقات مؤخرا بين البلدين تكتسي طابعا إيجابيا، نظرا لبروز عناصر إقليمية ودولية تستدعي ذلك، فسيبقى تهديد الأكراد مستمرا على مستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة، وعلى مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى.

المطلب الثاني

البعد الدولي

برز التأثير الدولي للأقليات انعكاسا للانتشار الواسع الذي تعرفه، إذ تم إحصاء مايزيد عن 7500 مجموعة عرقية وأقلية، والعديد من الديانات والمعتقدات، إذا تعلق الأمر بـ 185 دولة فقط عضو في الأمم المتحدة، كانت ظروف الحروب والهجرة وما صاحبها من تدفق لملايين اللاجئين وتبعاتها، السبب في تشكل وعي الأفراد بانتمائهم وتضامنهم في إطار جماعة معينة.(2)

إذا كانت جل الدارسات الحديثة في مجال النزاعات مؤيدة لفكرة تراجع العامل الإيديولوجي المحرك لها، فإنها مقابل ذلك عملت على إبراز العامل الأقلي، إثني، طائفي، قومي، كإسهام في

---

(1) مايكل كلير، (تر: عدنان حسن)، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية . دار الكتاب العربي، بيروت : 2002، ص ص 202، 203

(2) "Riqoll violaineles minorities dans le monde"; le monde diplomatique N=°11796 Mors 1999 (ced ROM) (1975–2005)

نشـوء الشـعور بـالوعي الـذاتي النـوعي لكـل أقليـة، المـؤدي إلى الانفلات في غالب الأحيان، وإحداث انقلاب كبير في بنيان الدولـة، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية، في تأجيج ورفع حدة المطالب الأقلية، لتتجاوز في الكثير من الأحيان الحدود. ففي النظام الأمني الحالي هناك ثلاث تغيرات تسيرها جزئيا منظومة الأمم المتحدة من بينها نذكر:[1]

المفروض أن تكون حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وقاعدة القانون قيما مشتركة في النظام العالمي الجديد، ولكن بفعل العولمة بدأ العنف بالانشطار، وترقية وحماية حقوق الإنسان تؤديان إلى إدانة مطلقة للتقتيل الجماعي، وللجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، إنه التكريس التدريجي لمذهب كوشنير بيتاتي **k.bittati** حول التدخل الإنساني، وحق أووا جب مساعدة شعب ما، أو أقلية ما، عندما تكون في حالة خطر.

إن سياسة الإمعان في التفتيت على أساس عرقي ومذهبي وديني، على رأس الأولويات الأمريكية الإسرائيلية، وهي تأتي تحت عنوان نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الذي تشهده المنطقة(منطقة الشرق الأوسط) ومجتمعاتها، يعكس خطورة رياح الفتن العرقية والمذهبية، من العراق إلى السودان، ومن مصر إلى لبنان، والمؤسف أن بعض القوى العربية داخل السلطة وخارجها،

(1) جاك فونتا نال، (تر: محمود إبراهيم)، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر : 2006 . ص 164

توفر المزيد من الظروف الفضلى لتعميق الشروخ المذهبية، لعوامل تاريخية وحسابات شخصية.[1]

فمنطقة الشرق الأوسط تشهد باستمرار تدخل القوى الدولية فيها، على غرار التدخلات المتكررة والمستمرة للولايات المتحدة الأمريكية.

ففي" **إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد** " التي أعدتها إدارة الرئيس كلينتون، وصدرت آخر نسخة معدلة منها في يناير سنة 2000، صنفت المصالح إلى ثلاث درجات. الأولى هي المصالح الملحة المتعلقة بالبقاء وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فلن تتردد في استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت هذه المصالح للخطر. والثانية هي المصالح المهمة التي لا تؤثر على البقاء المادي للولايات المتحدة، ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية. وثالثا هناك المصالح الإنسانية ومصالح أخرى، وهنا قد تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية، بدافع قيمها مثل المساعدات الإنسانية، ترقية حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية.[2]

---

(1) محمد نور الدين، "الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بين التمويه والحقيقة" . بيروت: شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 122 . 2006 . ص3

(2) حسن الحاج علي أحمد، "التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي". المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 276 .2002. ص17

والملاحظ أنه يمكن تجميع وحصول المصلحتين أو الثلاثة في منطقة واحدة كالتدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، لتحقيق مصالحها مجتمعة هي وحلفاؤها.

فمشروع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لايقوم على قاعدة الديمقراطية بقدر ما يقوم على قاعدة التقسيم وإعطاء الأولوية لـ " الفيدرالية " الطائفية والعرقية، وليس مجرد الفيدرالية الجغرافية، كما أنه ينكر من الناحية التأسيسية عروبة العراق ويكتفي باعتبار "عرب العراق" جزءا من الأمة العربية.(1)

وعليه فالهدف الأساسي للعدوان على العراق واحتلاله لم يكن لا وجود أسلحة دمار شامل ولا إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، بل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بطريقة تضمن أمن إسرائيل، ومصالحها لعقود قادمة، وهذا يتحقق عبر وسيلتين:(2)

1. تدمير القدرات أو ما تبقى من قدرات عربية وإسلامية يمكن أن تهدد أمن إسرائيل.

---

(1) محمد السعيد إدريس، "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، المستقبل العربي مركز الدراسات الوحدة العربية،لبنان : العدد 326 . 2006. ص33

(2) محمد نور الدين، مرجع سابق. ص ص 2 – 3

2 ـ تفتيت المنطقة والانتقال بنموذج الدولة الأمة (الذي طبق بأسوأ ما يكون عليه من تمييز وإلغاء للآخر)، إلى نموذج الدولة القبلية، والدولة المذهب والطائفة.

ففي أحسن الأحوال سيكون العراق بعيدا كل البعد على منارة الديمقراطية والرفاهية، اللتين تخيل المحافظون الجدد الأمريكيون بأنهم كانوا يوجدونهما، وفي أسوئها يمكن فقط أن ينقسم إلى ثلاث دويلات متحارية، وهذا الاحتمال الأخير هو الذي يثير رؤى كارثية، يصبح فيها العراق المادة المذيبة التي تفكك النظام القائم في المنطقة برمتها.[1]

ويخصوص التدخلات الأوروبية فلقد أحدثت في القرن التاسع عشر أثرا مضاعفا على المسيحيين الموجودين في العالم العربي، وخصوصا دول الشرق الأوسط، لأن الغرب عندما أراد حمايتهم أثاررببة جيرانهم العرب المسلمين، ومن هنا أتت مواقف متناقضة مزمنة مع محيطهم، وأتت قطيعة مع الحضارة العربية الإسلامية والتركية والفارسية، وهذا يعني أن الغرب يمارس سحرا بل إغراءا على هؤلاء المسيحيين، وفي إطار هذه الجاذبية يختلط الرمزي والحقيقي.[2]

وإلى اليوم الوجود الأوروبي في كثير من دول الشرق الأوسط، في رسمها للسياسات والتوجهات العامة، بالتأثير المباشر

---

(1) جوين دايار، مرجع سابق . ص 76

(2) جوزيف ياكوب، مرجع سابق .ص 199

وغير المباشر، مثال ذلك التأثير الفرنسي في مسار وسياسة القوى اللبنانية، وارتباط هذه الأخيرة بأجهزة السلطة الفرنسية، وكأن الطوائف السياسية في لبنان الأهم عندها هو الارتكاز على دعم القوى الدولية، لتحقيق مصالحها الداخلية، فنكاد لا نجد قوة سياسية واحدة غير مدعومة ماديا، أو معنويا بقوة إقليمية أو دولية.

ونظرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي، ومحط اهتمام عالمي، فإن من مصلحة القوى الكبرى التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها وتوجيهها، كل حسب مصالحه الإستراتيجية، كما تسعى الجماعات الأقلية في الشرق الأوسط، إلى الإستقواء بدعم القوى الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح.

ونشير أن انقسام اللبنانيين الأساسي منذ قرنين، كان موضوعه تحالفات البلاد مع الخارج ومازال هذا الانقسام اليوم يشكل نقطة التباين المحوري، الأكثر تأثيرا والتي تقسم الحساسيات السياسية إلى فريقين كبيرين متعارضين.

فالحساسية الأولى تستند إلى الدور الرئيس الذي أدته الدول الكبرى الغربية في التقدم الثقافي والاقتصادي في لبنان، وإلى الحماية التي أمنتها هذه الدول الكبرى للمسيحيين، ما سمح للبنان بأن يفلت من إمكانية الاندماج في وحدة جغرافية عربية أوسع نطاقا (مثل سوريا) أما الحساسية الثانية فترى العكس، أن لبنان غالبا ما

استعمل أداة في يد الدول الكبرى الغربية بهدف عزله عن محيطه العربي، وتحويله إلى قاعدة لتأثير السياسة الغربية في المنطقة.(1)

والجدير بالذكر أن أي حركة أو خطوة سياسية، لمن يمثلون الأقليات في العالم العربي عموما، وفي الشرق الأوسط بالخصوص، تفقد مشروعيتها وإن كانت مشروعة نظريا، عندما يكون لدى الشعور العام أنها تخدم قوى خارجية أو بدعم منها.

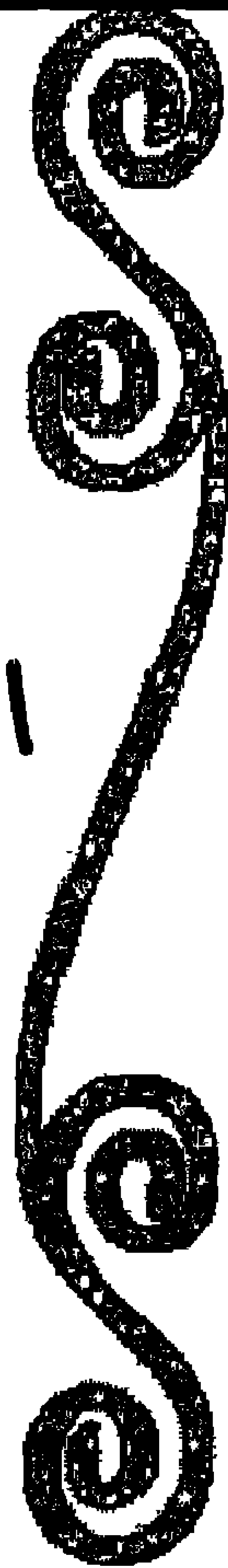
فحقوق الأقليات شيء والإستقواء على الأمة بقوى الهيمنة الخارجية شيء آخر مختلف تماما، فمن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق مواطنة كاملة؛ ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها أبدا للخارج.(2)

---

(1)عبادة محمد التامر، "الحوار المتمدن". مأخوذ من الموقع: 2009/03/23 www.ahewar.arg

(2) إبراهيم علوش، " قضية الأقليات في الوطن العربي" مأخوذ من الموقع: voice org: 22/3/2009 .www.freearab

الفصل الثالث



الأقليات والاستقرار السياسي في لبنان

إن الموقع الإستراتيجي للبنان عند مفترق العالم، منحه من القوة بقدر ما تسبب له من الضعف، حيث عزز تمزقه بين الانتماء للشرق أو الانتماء للغرب، فمنذ نشأة الدولة في عشرينيات القرن الماضي وهو يعيش حالة حذر مستمر، صورتها ذلك التوازن الصعب للقوى المحلية في امتداد توازن إقليمي ودولي، وهو ما يعقد الأمور أكثر، ويضيف إليها متغيرات غير سياسية، حيث يدخل متغير التوزيع الطائفي على خيارات السياسة .

يتم تسليط الضوء في هذا الفصل على الحالة اللبنانية كنموذج معزول، يحوي في تركيبته التعدد الطائفي والمذهبي، وبناء على ذلك يتم في المبحث الأول رصد المعطيات حول واقع هذا التعدد وتطوره التاريخي، والصراع المستمر حول السلطة . أما المبحث الثاني وفي ظل نظام سياسي هو نتاج ومحصلة حرب طائفية دامت ما يقارب خمسة عشر سنة (1975- 1990)، يبرز علاقة الطائفية السياسية بالصراع على السلطة. و المبحث الثالث يسلط الضوء على الدوافع والأدوار الخارجية، الإقليمية والدولية، من تفعيل وتنشيط حركات الأقلية في لبنان، والتي تكاد تكون أحد الميزات الأساسية للحركية السياسية في هذا البلد.

ليخلص البحث إلى خاتمة تعبر عن جملة استنتاجات حول الموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول
الواقع السياسي للأقليات في لبنان

تم تخصيص هذا المبحث لإعطاء نظرة حول واقع ومتطلبات الأقليات الطائفية في لبنان، والإشارة إلى جذورها التاريخية وتطورها، وتحليل انعكاسات التغيرات الديموغرافية وخصوصا المسيحية والمسلمة على الواقع السياسي والاجتماعي، وما قد يفرضه هذا الواقع من تحديات على مستقبل هذه الطوائف، في ظل نظام سياسي قائم على أساسها .

المطلب الأول
التطور التاريخي للأقليات في لبنان

بالنسبة للحالة اللبنانية الواقع أكثر تعقيدا، رغم أن الشيعة لا يشكلون سوى 35 إلى 40 % من عدد السكان البالغ عددهم 3.650 مليون نسمة(لم يجر إحصاء سكاني في لبنان منذ 1932)، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن أي إحصاء سكاني جديد سوف يجبر الطوائف اللبنانية الأخرى على الاعتراف بالنمو السريع نسبيا للشيعة، وبالتالي على إعادة توزيع السلطة السياسية بين الطوائف وفقا لذلك.[1]

(1) جوين دايار، مرجع سابق. ص 15

ولـذلك لا يمكـن فهـم النزاعـات الطائفيـة في تـاريخ لبنـان الحـديث والمعاصـر، إلا علـى ضـوء التطـور الـداخلي للمقاطعـات اللبنانية، مـن جهـة وتبلور مشـروع السيطرة الأوروبية والغربية عموما على المشـرق العربـي مـن جهـة أخـرى، وعليـه سنقوم برصـد المراحل الثلاثة المتعاقبة للمسألة الطائفية الـتي عايشـتها المقاطعـات اللبنانيـة، والتي فصلها الكاتب مسعود ظاهر كما يلي:(1)

1ـ مرحلة الطائفيـة المسـتقرة : في إطـار نظـام الملل العثمـاني حـين كانت السلطنة أقوى دولة في العالم طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت تهدد باحتلال فيينا في قلب أوروبا بعد إن احتلت الجبل الأسود، والبوسنة ومساحات واسعة من البلقان.

2ـ مرحلة الطائفية المتفجـرة : في إطـار المشـروع الاسـتعماري الأوروبـي لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها، وبدأت تلك المرحلة مع حملة نابليون بونابرت على مصر في السنوات الأخيرة من القـرن الثـامن عشـر، وقـد حركـت مشـاعر الطوائـف المحلية خاصـة اليهـود والمسيحيين لبناء دولة طائفية أو تستند إلى التمايز الطائفي.

3ـ مرحلة الطائفيـة المـدمرة : الـتي لعبـت الـدور الأساسـي في تفجـير لبنان إبان الحـرب الأهلية لسنوات (1975 ـ 1990)، ومـا لبثـت الصـدامات الدموية بـين المـذاهب الدينيـة في لبنـان أن أضـعفت

---

(1) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1617 -1861)، دار الفارابي للنشر، ط 4. بيروت:2009، ص 7

السلطة المركزية فيه، وقادت إلى تفككها، وانهيار النظام السياسي المبني على التعددية الطائفية في مراكز السلطة.

أضف إلى ذلك أن لأقلية ما، من الفرص لتوطيد نفسها سياسيا، أكثر مما يكون لها في مجتمع متميز إحصائيا بتفوق أكثرية عددية على أقليات مقلصة.(1)

إن التاريخ اللبناني قام على ثقافة الطوائف، وبالتالي فالهوية اللبنانية هي إنتاج ثقافة الطوائف، وهذه الثقافة مأخوذة أساسا من مصدرها الغربي ومنتقاة من المسيحيين بحكم انتمائهم الديني، ولسهولة الملاءمة والمواءمة بين ثقافتهم المحلية، وما اعتمدوه من الغرب الذي صنف الطوائف على أنها مجتمعات لها هويات متماثلة مع الهوية الدينية، ومن هذا التوجه انبثق التاريخ اللبناني في الجبل، من ثقافة الموارنة ومن البروز السياسي والعسكري للدروز، ومع لبنان الكبير انضافت إلى هذه الثنائية في الحكم عوامل أخرى أبرزت الوجه المتجدد للبنان.

ولفهم أكثر للطائفية في لبنان لا بد من التطرق لبعض جذورها التاريخية، والتي قد برزت في تاريخه الحديث، بالترابط مع تصاعد الصراع الخارجي بين السلطنة العثمانية المسيطرة على لبنان والمنطقة، وبين تغلغل الدول الأوروبية، التي بلغ التطور الرأسمالي فيها مرحلة متقدمة، التي حملت معها الصراع للسيطرة على بلدان

---

(1) أني شابري، لورانت شابري، (تر: قرقوط ذوقان)، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، مكتبة مدبولي . القاهرة : 1991، ص 259

وشعوب وأسواق أخرى. وإعادة اقتسام العالم، وفي هذا الإطار طرحت المسألة الشرقية، لاقتسام تركة الرجل المريض المتمثل في السلطنة العثمانية.

كانت أول نتائج هذا الصراع استخدام التعدد الطائفي، وإثارة الحساسيات خلال (1840 1860)، لطمس الصراع الطائفي، وإقامة نظام سمي بنظام " القائمقامتيين " واحدة يسيطر عليها الدروز على جنوب خط الشام، والأخرى للمسيحيين، انتهت هذه المرحلة بإحداث فتنة طائفية عام (1859 ـ 1860)، وقد برزت أغراض التدخلات الخارجية وتصاعدها، واستخدامها الطوائف والمذاهب داخليا في بروتوكول (1861 ـ 1864).[1]

وفي الفترة مابين (1861 ـ 1919)، أعطى نظام المتصرفية الدول الأوروبية بحجة حماية الطوائف، دورا مباشرا في الداخل اللبناني، فرنسا ترعى الطائفة المارونية، روسيا ترعى الأرثوذكس، النمسا ترعى الكاثوليك، وبريطانيا ترعى الدروز. وتبقى الطائفة السنية والشيعية تحت رعاية وسلطة تركيا، وقد أنشأت على هذا الأساس متصرفية جبل لبنان، مع ملاحظة مراعاة الطوائف في نظامها ومجلسه.[2]

---

(1) دائرة التثقيف، الحزب الشيوعي اللبناني ،" تاريخ الطائفية في لبنان"، مأخوذ من الموقع :
http://www.sawtakonline.com/forum/showthread.php?t=574

(2) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفرابي، ط 4، بيروت : 2009، ص10

لم يكـن لبنـان بحـدوده الحاليـة ومسـاحته البالغـة 10452 كيلـومتر مربعـا ، بلـدا معروفـا قبـل 31 أوت 1920 ، تـاريخ إعـلان الجنـرال " غـورو " "Ghoro" الفرنسـي دولـة لبنـان الكـبير، حيـث ضـم إليـه ولايـة بـيروت مـع أقضـيتها وتوابعهـا (صـيدا وصـور، ومرجعيـون ، وطـرابلس ، وعكـار)، والبقـاع مـع أقضـيته الأربعـة (بعلبك والبقاع ، وراشيا ، وحاصبيا). فاتسعت مساحته مـن 3500 كيلومتر مربع إلى 10452 كيلومتر مربع. وازداد سكانه من 414 ألف نسمة إلى 628 ألـف نسـمة ، أمـا قبـل ذلـك التـاريخ فكـان لبنـان جزءا من أراضي سوريا يطلق عليه اسم "جبل لبنان".[1]

أما في مرحلة الانتداب الفرنسـي(1920 ـ 1943)، فقـد تم فيها تقسيم وتقاسم المنطقة وفقا لاتفاق" سايكس بيكو"، ومع بدء الانتـداب وإعـلان لبنـان الكـبير، بحـدوده الراهنـة عـام 1920 بـرزت مراعـاة الطوائـف في تركيبـة المجـالس، لكـن دون اعتمـاد وتوزيـع المواقع الرئيسية على طوائف محددة. ففـي دسـتور 1926 لم يتضـمن نصـا يحـدد التوزيـع الطـائفي، كـان " شـارل دبـاس " H .Dabas الأرثوذكسـي رئيسـا للجمهورية ، ثـم " أيوب ثابت "A . thabet الإنجيلي، فكلاهما ليسا موارنـة، بالإضـافة إلى تثبيـت الطائفيـة في

---

(1) نهى قرطاجي، "طوائف لبنان .. والمشي فوق الألغام "، مأخوذ من الموقع :
http://www.altareekh.com/new/doc/modules.php?name=Content&pa=showpage

المجالس التمثيلية، قام الانتداب بتثبيت عناصر التبعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وفي مرحلة الاستقلال كان التوافق الذي جرى عام 1943 بين ممثلي الطوائف (الميثاق الوطني والصيغة)، والذي أوجد عرفا (اتفاق غير مكتوب) بتوزيع المناصب الرئيسية للسلطة على أساس طائفي، مرتبطا بحالة ظرفية مؤقتة، وبهدف نيل الاستقلال، وتمهيدا لبناء الدولة المستقلة، لكن الإبقاء على البنية نفسها للسلطة، وترسيخها في النظام القائم، أبقى الدولة والاستقلال في دائرة الحالة الظرفية، رغم الإقرار بسلبياتها الكبيرة على الدولة والوطن والمجتمع.[2] **(المادة 95 من الدستور نصت على اعتبار أن الطائفية مؤقتة).**

لابد من الإشارة إلى أن الفضل في قيام دولة ذات حضارة في لبنان إلى مجموعتين من البشر، استقرتا في هذه البقعة الجغرافية منذ القرن الثامن للميلاد، وهما الموارنة والدروز. وقد تجسد قيام التنظيم الاجتماعي والسياسي عند الموارنة بشخص " مار يوحنا مارون"**Mar.y.Maronn** . وكان ذلك بمثابة وضع حجر الأساس

---

(1) دائرة التثقيف ، مرجع سابق . ص 3

(2) محمد منذر، الجبهة والحزب السياسي، مبادئ عامة ومنطلقات أساسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: 2004، ص 65

لقيام الدولة اللبنانية، التي أسسها الأمير الدرزي" فخر الدين المعني" F . E . Máni.[1]

المطلب الثاني

ـ الواقع الراهن للأقليات في لبنان

من الواضح أن للأقلية وجوه متعددة بل وحتى متناقضة، فالاختلافات العرقية، الدينية واللغوية، هي كذلك انعكاسا لظروف وعوامل معينة داخلية أو خارجية، فالأقلية قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، كما تكون قوة مدمرة وعشوائية.[2]

الأقليات مع شعورها بالتمايز العرقي أو الديني أو الثقافي، عن بقية المجتمع ترى أن لها مطالب اتجاه الأكثرية، وهذه المطالب ترتبط ارتباطا وثيقا بوضع الأقلية في هذه البلدة أو تلك، وهي ليست بالضرورة مطالب واحدة بالنسبة لجميع الأقليات في الدول المختلفة، وإن كان يغلب عليها التقارب انطلاقا من تقارب الأوضاع في هذه الدول، كما أن مطالب الأقلية على وجه العموم يمكن اختصارها في النقاط التالية:

1. المحافظة على الهوية

---

1 أسعد جرمانوس، أصول المارونية السياسية، وجذور الحريات اللبنانية، منشورات دار المراد . بيروت : 1996 . ص 18 .

2 GAREH EVANS Comperative Security and intrasatate comflicts ; Foregn policy N=°96 fau 1994 p5

2. المساواة في الحقوق السياسية

3. الاستقلال التام

4. الحكم الذاتي

5. إلغاء قوانين التفرقة والتمييز

6. الاندماج التام في إطار الأكثرية

للإشارة أن هذه المطالب ليست مقتصرة على أقلية محددة، إذ أن بعضها يتعارض مع بعض بحسب وضع الأقلية في مجتمعها. وفي لبنان يكاد يغلب على مطالب الأقليات ما تعلق بالحقوق السياسية، والتمثيل في مختلف مراكز السلطة، باعتبار مختلف الطوائف اللبنانية موزعة مناطقيا ومذهبيا، الأمر الذي لا يمكنها المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي.

ففي 22 مارس 2008 أطلقت مجموعة من الأقليات المسيحية (السريان الأرثوذكس- السريان الكاثوليك -الأشوريون -الكلدان -اللاتين -الأقباط)، بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني اللبناني بالدوحة، بيانا تعترض فيه عن التقسيم الجغرافي لدوائر بيروت الانتخابية، علما أنها تمثل نصف الطوائف المسيحية تقريبا. ورغم أنها تملك خمسين ألف ناخب موزعين على كافة المدن اللبنانية، فإنها تحض بمقعد نيابي واحد في كل لبنان.وقد أقر اتفاق الطائف 1989 المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي والحكومة وموظفي الفئة الأولى، رغم ما جاء فيه من ضرورة تشكيل هيأة وطنية لبحث كيفية تجاوز الطائفية،

وضرورة انتخاب أعضاء المجلس النيابي خارج القيد الطائفي، فإنه كرس بالنص التقاسم الطائفي والمذهبي للمواقع الرئيسية للدولة، ونشأ عن ذلك ممارسات سلطوية، يطغى عليها طابع المحاصصة الطائفية والفئوية، وتفشي الطائفية في الدولة والمجتمع.(1)

إن تعاقب الأحداث اللبنانية وتسلسلها، والوجهات التي أخذتها وتأخذها، تعيدنا إلى البحث في العناصر التي تتكون منها المعطيات الداخلية اللبنانية التي تظهر وكأنها مبنية جميعا على الأساس الديني، إلا أن النظر إلى الشأن السياسي اللبناني القائم على التعارضات المذكورة آنفا، تبقى أصح بما لا يقاس من التحليلات التي تفترض وجود صراع بين المسيحية والإسلام، وخطورة البحث في هذه المسألة تكمن في صعوبة التعمق في التاريخ الاجتماعي للبنان. ذلك أن تعدد الطوائف في لبنان، والأساس العشائري للطوائف نفسها يسمحان لكل طائفة، أو عشيرة، أومنطقة، أن تنظر إلى هذا التاريخ نظرة أسطورية نابعة من مخيلة كل منها. وهي نظرة نابعة من شعور الجماعات الطائفية والعائلية أنها مهددة بفقدان هويتها، وهي الهوية الدينية في الأساس.(2)

وهنا لابد من الإشارة إلى حقيقة تبدو بديهية وواضحة في الواقع اللبناني، وهي أن التجربة فيه تشبه إلى حد بعيد نظرية الثورة الدائمة، إذ لا يمكن للبنانيين أن يعتقدوا أو يظنوا في يوم من الأيام

---

(1) جوين دايار، مرجع سابق. ص 159

(2) عاطف عطية، "لبنان المجتمع والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: العدد 15 / 7 / 2007. ص 128

أن مشاكلهم قد سويت، وأن خلافاتهم قد انتهت، فالواقع الملاحظ اليوم هو من طبيعة العمل السياسي في لبنان، حيث لابد لعدد من المشاكل أن تبق دون حل، وبعضها لا حل له والبعض الآخر تتحكم فيه وسائل تظهر عند الضرورة. وإذا شئنا تفسير هذه الظواهر، نرى بشكل ملموس أن دولة القانون والمؤسسات، وهي العنوان الأساسي للنظام الديمقراطي مازالت أضعف من دولة الأفراد والمصالح الخاصة، والاستغلال الطائفي.

المبحث الثاني
الطائفية والصراع على السلطة في لبنان

يعد لبنان بلد التعددية الحزبية، وتعدديته تختلف عن المفهوم الشائع المتعارف عليه الذي يحددها بأكثر من حزبين، ففيه تطورت عدديا حتى وصلت السبعين حزبا، وبرغم ذلك فهي لاتحصل مجتمعة على الأغلبية في البرلمان، مما يثير لدينا طرح السؤال: ما طبيعة التأثير الذي أحدثته الأحزاب الطائفية في لبنان على النظام السياسي؟ والذي سنحاول الإجابة عنه من خلال التطرق بداية إلى طبيعة النظام السياسي اللبناني، من منظور وثيقة الطائف ومختلف التعديلات الدستورية، وعلاقة الصراع الطائفي القائم بالاستقرار السياسي.

المطلب الأول
طبيعة النظام السياسي اللبناني

يبدو واقع نظام الحكم في لبنان هو مزيج بين دستور ووفاق، وهنا تكمن خصائص هذا النظام، الدستور يلبي حاجات الدولة، والوفاق يلبي حاجات المجتمع.

بني النظام السياسي في لبنان على مبادئ التعددية الطائفية، وفق صيغة الديمقراطية التوافقية بتقاسم المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين، ومنذ إعلان استقلال لبنان عام 1943 تم

التوافق على إدارة شؤون الحكم وفق صيغة " الميثاق الوطني "، وهي صيغة غير مكتوبة بنيت على أعراف وتقاليد أرسى دعائمها بعض زعماء الطوائف. فجرى العرف بأن يكون رئيس الجمهورية بصورة دائمة من الطائفة المارونية، ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية، ورئيس مجلس الوزراء من الطائفة السنية. وفي حين كانت الوزارات تتشكل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، فإن المقاعد النيابية كانت توزع بنسبة 6 نواب للمسيحيين، مقابل 5 نواب للمسلمين.(1)

استندت هذه الصيغة إلى أغلبية عددية للمسيحيين بموجب إحصاء رسمي وحيد لعام 1932 ومازال معمولا به إلى اليوم، تعرضت هذه الصيغة لانتقادات حادة بعد بروز خلل في نسب الطوائف في لبنان، بعد هجرة كثيفة في أوساط المسيحيين، فجرى تعديلها بعد اتفاق الطائف عام 1989، ووزعت مقاعد البرلمان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون اعتماد مبدأ المساواة في توزيع النسب داخل المذاهب المسيحية والإسلامية.

وشكلت فترة الإصلاحات الشهابية خلال (1960ـ 1964) نقطة تحول نحو مسار استقرار النظام السياسي، واحترام الدستور، وتهدئة المسألة الطائفية من جهة، وبناء دولة عصرية في لبنان من جهة أخرى، وذلك وفق مفاهيم وأسس حديثة في عمل المؤسسات. لكن بعض القوى شعرت بالخطر على مصالحها، فعملت على

---

(1) مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 11

إحياء وإذكاء التحالفات الطائفية باستغلالها لبعض السلبيات ، كتسلط الجيش على إدارة الدولة ، خاصة في مرحلتي الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو.[1]

مما أدى إلى تفكك ركائز الدولة الحديثة تدريجيا ، وباتت دوائرها ومؤسساتها تابعة لزعماء طوائف ومليشيات.

الدستور اللبناني الحالي يعلن المساواة بين المواطنين أمام القانون في المادة 07 منه " **كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.**"[2] فيما يفرق بينهم على أساس انتماءاتهم المذهبية والطائفية في المادة رقم 95 منه " **تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.**

و تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة."[3] والدستور ينص على أن الشعب مصدر السلطات، والنائب يمثل الأمة جمعاء،

---

(1) ـ دائرة التثقيف، الحزب الشيوعي اللبناني، مرجع سابق . ص 4

(2)ـ الدستور اللبناني، مأخوذ من الموقع:

www.parliament.gov.lb/doustour/default.htm

(3) نفس المرجع ص 13 ـ

فيما هو في الواقع العملي يمثل أبناء مذهبه ومنطقته. ومن ناحية أخرى تنص الفقرة الخامسة من المادة رقم 65 منه على:" **أن قرارات مجلس الوزراء تؤخذ بالتوافق، وإن تعذر ذلك فالتصويت بالأكثرية**"[1]. في حين أن لا مجال للتصويت عمليا، في حال قدر لنتائجه أن تأتي مناقضة للفقرة الأخيرة من مقدمة الدستور، والتي تنص على أن:" **لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك**".[2] إذا في حال عدم التوافق بين ممثلي المذاهب حول مسألة ما، يصبح من الممكن تعطيل مبدأ التصويت، فكيف تمضي عجلة الحكم في حال وصلت الأمور إلى طريق مسدود؟ وهكذا فإن الديمقراطية التي تعني " حكم الشعب " تحولت في لبنان إلى " حكم المذاهب " لأن نظام الحكم بعد الطائف، بات أشبه ما يكون بكونفيدرالية مذهبية، تملك فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء، إمكانية شل عمل هذا المجلس.[3]

إن النظام السياسي الطائفي في لبنان والقائم أساسا على ممارسة توفيقية، رغم أنه قد يحقق التزاما صارما، يعد في نظر بعض المفكرين عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها البلد

---

(1) نفس المرجع.ص 10

(2) الدستور اللبناني، مرجع سابق.ص 2

(3) هناء صوتي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية(الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية.العدد 12. أكتوبر 2006. ص 135

المتعدد الطوائف، لاسيما أنه نظام معقد يقوم على المحاصصة، بحيث لكل طائفة حصتها المثبتة دستوريا من مناصب الحكم. [1]

فقصور النظام السياسي في لبنان وعدم استعداده لفهم واستيعاب واقع الأمور، يؤدي من حين إلى حين إلى حوادث بعيدة عن المنطق، وأحيانا إلى مراحل عنف واشتباكات من مختلف الأشكال. [2]

يمكن اعتبار اتفاق النواب اللبنانيين في مدينة الطائف السعودية في 10 اكتوبر 1989، على "وثيقة الوفاق الوطني" التي عرفت باتفاق الطائف، بداية السير باتجاه توقف المعارك العسكرية الداخلية في لبنان، على الرغم من المواقف المتعارضة من هذا الاتفاق، وردود الفعل عليه، فإن مضمونه أصبح جزءا من الدستور اللبناني، إذ أقر المجلس النيابي تعديل الدستور بتاريخ 21 سبتمبر 1990 الأمر الذي يسمح بالاتجاه نحو مرحلة جديدة في مسار النظام السياسي والأحزاب السياسية.

فالوضع السياسي والحزبي المتوهج في لبنان، سواء على مستوى النظام السياسي أو على مستوى الأحزاب السياسية، بقي محكوما بطبيعة المجتمع وخصائصه، ومرتبطا ببنيته التقليدية

---

(1) صباح جاسم ،"النظام السياسي الطائفي في لبنان، سبب تعقيد الأزمات أم ضمان حقوق الأقليات " مأخوذ من الموقع:

http://www.annabaa.org/nbanews/67/173.htm

(2) محسن دلول، لبنان إلى أين ؟ معضلة الطائفية والتحديات العربة والدولية ، رياض الريس للكتب والنشر. بيروت : 2007، ص 216

وانقساماته المجتمعية، التي حالت دون نجاح هذا المجتمع في بناء نفسه على قاعدة من التنظيم والعقلنة في المجالات السياسية والتربوية والاجتماعية والثقافية، حيث تطغى عليه شبكات القرابة والولاءات الطائفية والمناطقية المختلفة على بنائه العلائقي.(1)

فالمسألة الطائفية في لبنان ذات صلة وثيقة بمشكلات بناء الدولة الحديثة من جهة، وبالمشاريع الإقليمية والدولية التي أثرت سلبا على أمن لبنان واستقراره من جهة أخرى، إذ تصبح الدولة اللبنانية عاجزة عن مجابهة مختلف التحديات، لأن الزعماء اللبنانيين موزعي الولاء على الخارج، ويغلبون المصالح الخاصة والشخصية على مصلحة الوطن العليا.(2)

ولما كانت السلطة تسعى لتمكين قبضتها على المؤسسات، شرعت بتجميع القوى تحت رموز طائفية، لأنها تعتبر أن النظام الطائفي يتيح لها الحكم بسهولة، وهكذا قامت سلطة حكم عمادها الطائفية، فضعفت منهجيته فكرة الدولة لحساب هدف السلطة، مما زاد النظام الطائفي رسوخا وقوة على حساب الدولة، نظاما لا يستطيع السير إلا إذا اتكأ على الواقع الطائفي.(3)

إن تعدد الأديان والطوائف في لبنان لا يعتبر مشكلة، بل المشكلة تكمن في النظام الطائفي، في نظام إدارة المجتمع والدولة

---

(1) شوكت أشتي، الأحزاب السياسية في لبنان، أفكار أولية لمرجعة التجربة، المركز اللبناني . بيروت: 2006، ص 58

(2) سعود ظاهر، مرجع سابق. ص 9

(3) محسن دلول، مرجع سابق . ص 272

على أساس طائفي، مما يتيح استخدام الدين والطائفة في التجاذبات والصراعات السياسية، لقوى داخلية وخارجية ذات مصالح خاصة ومتعارضة.

فالإبقاء على الطائفية وترسيخها، يتجلى في تمسك الطبقة السلطوية بها، فالأساس الطائفي للنظام، وتغذية الطائفية في المجتمع وفي الحياة السياسية، يوفر شروط استمرار نظام الطبقة المسيطرة، وتجديد نفسها وسلطتها، كما يخدم القوى الخارجية التي ترى في الطائفية والتناقضات التي تعززها مدخلا لها تستخدمه وفقا لأغراضها ومصالحها داخل لبنان، وفي محيطه.

يعني كذلك أن أي أكثرية لا سيما إذا كان لها طابع طائفي، لا يمكنها أن تتحكم بالأقلية فأزمة انتهاء مهلة رئيس الجمهورية لم يتم التوافق حولها بصورة طبيعية بين الأكثرية المناهضة لسوريا والمعارضة. وللإشارة فإن الانقسام الكبير حول القيادة هو داخل الطائفة المسيحية الموزعة بين الأكثرية والمعارضة، والذي يعبر عن التنوع السياسي في بلد تختزل الأحزاب الطائفية والمؤسسات الطائفية المؤسسات الدستورية.

وبالقدر الذي يرى فيه البعض أن النظام السياسي الطائفي في لبنان سببا في تعقيد الأزمات، يرى آخرون أنه يشكل ضمانة لاستمرار مشاركة المسيحيين في السلطة في منطقة هم فيها أقلية، ومع ذلك مازال هذا النظام عاجزا عن التعبير عن حاجات المجتمع، وطموحات الناس، بالرغم من التنوع الذي يشهده المجتمع اللبناني،

الـذي مـن المفـروض أن يشـكل عامـل ثـراء لا عامـل هـدم وعـدم استقرار.[1]

المطلب الثاني

تأثير الصراع الطائفي على الاستقرار السياسي في لبنان

لا بـد مـن الإشـارة إلى أن " الفكـر لطالمـا انشـغل بتحليـل عوامل عدم الاستقرار أكثر من انشغاله بتوصيف الاستقرار في حد ذاتـه"[2]. الـذي يبقـى معطـى يتسـم بالنسـبية ويعبر عـن قـدرة النظـام السياسـي وتفاعلـه بشـكل إيجـابي مـع مختلـف عوامـل التغـيير واسـتيعاب مـا قـد ينشـأ عـن ذلـك مـن النزاعـات، بتوظيـف كـل الطاقات والإمكانات وفي إطار عقلاني.

والواقـع المعيش يثبـت أن تـأثير الأقليـات يختلـف مـن دولـة إلى أخـرى بحسـب العوامـل العديـدة والمتشـابكة، والـتي تتعلـق بالبيئـة الداخلية من حيث طبيعة النظام السياسي وموقع الأقلية منه، وكـذا بالنسـبة للأقليـة نفسـها مـن حيـث تفاعلاتهـا الداخليـة بـين مختلـف مسـتويات النخبـة والجمـاهير، إلى جانـب عامـل البيئـة الخارجيـة بفاعليتها وفواعلها.

إن مشـكلة العـالم المعاصـر المحوريـة، هـي كيـف نضـمن تعـايش التجمعـات البشـرية المختلفـة، وكيـف نحقـق السـلام بـين

(1) محسن دلول، مرجع سابق . ص 272 .

(2) وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص 274.

الأفـراد والـدول، رغـم انقسـاماتهم إلى قوميـات وطوائـف، ورغـم اختلاف مواردهم وسياسـاتهم وإيديولوجياتهم وأجناسهم.[1]

يبـدو جليـا في لبنـان انعـدام التعـايش السياسـي، وركـون الجميـع إلى الـذات، فالسـلطة تمثـل القاسـم المشـترك بيـنهم جميعـا حيث هـي الهدف وهـي أيضا الوسيلة.

الأحـزاب في لبنـان مـن الناحيـة القانونيـة مازالـت محكومـة بأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر عـام 1909، بـالرغم مـن أن مشـاريع كثيرة أعدت لترعـى شؤون الأحـزاب السياسـية إلا أنهـا كلها باءت بالفشل، بسبب تعدد التيارات، واختلاف النزعات. الأمـر الـذي أبقـي الأحـزاب في لبنـان خاضعة لمزاجيـة الـوزراء ومصـالحهم، وليسـت نتيجـة لمـا تتطلبـه مصـلحة لبنـان العليـا، ممـا سـاعد علـى الشـرذمة الحزبية.[2]

بالإضـافة إلى عامـل الوضـع القـانوني، هنـاك عامـل الطائفيـة المكـرس بصـورة كـبيرة في الواقـع الحزبـي اللبنـاني، فمعظـم التشـكيلات السياسـية طائفيـة، ومـن خـلال سيطرة طائفـة واحـدة علـى بقيـة الطوائـف في الحـزب الواحـد، وتسـعى للعـب دور سياسـي ودور فكـري متميـز عن بقية الطوائف في المجتمـع اللبنـاني.

---

(1) عبد الخالق عبد الله ،العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب . الكويت : العدد 133، 1989 .ص 11

(2) رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولـة الحديثـة المؤسسـة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع . بيروت : 1978 . ص 171

وبدت العصبية الكبرى ممثلة في أن المسؤولين يتجنبون بحث مطالب الناس وحاجاتهم وشؤون مناطقهم، بل يسعون دائما ويعمدون إلى تحويل الصراع الاجتماعي الاقتصادي إلى صراع طائفي، إدراكا لدى الجميع أن كل طائفة اكتسبت صفة المجتمع، الذي باتت له معتقداته وطقوسه وزعامته، وأحيانا طموحاته وهذا المجتمع الخاص لكل طائفة أنتج شعورا طائفيا وولاء طائفيا طغى على أي ولاء آخر. (1)

أشار رئيس المركز اللبناني للدراسات السياسية **أسامة صفا** أن النواب في لبنان لا يعارضون مشروعا اقتصاديا، لأنهم ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار، إنما لأن الطائفة التي ينتمون إليها لم تحصل على حصتها في المشروع ، نظرا لأن تركيبة الأحزاب في لبنان طائفية لا تهتم بالبرامج بقدرما تهتم بالبقاء في القيادة مدى الحياة. (2)

تأتي الكثير من التصريحات لبعض المسؤولين السياسيين في لبنان حول التقسيم الطائفي، والصراع على السلطة، **فوليد جنبلاط** يقول " لا يمكن أن نبق على التقسيم الطائفي المؤدي إلى الصراع الطائفي ومنه إلى عدم الاستقرار المفضي لا سمح الله إلى الحرب

(1) محسن دلول، مرجع سابق . ص 231

(2) صباح جاسم، مرجع سابق . ص 6

الأهليـة". أمـا العمـاد ميشـال عـون فيـدعوا إلى تحـالف الأقليـات المسيحية أمام احتمال حكم الأكثرية المسلمة في لبنان.[1]

علـى الـرغم مـن المواقـف المتباينـة مـن الظـاهرة الحزبيـة في لبنـان، وتبـاين المواقف حول ضرورتها المجتمعيـة، فـإن فكـرة الحـزب السياسـي بـالمفهوم الحـديث ارتبطـت عمليـا بالتجديـد السياسـي والتطـوير المجتمعـي. " فمـوريس دوفرجيـه " رأى أن الحـزب السياسـي هو التجديد الـكبير في القرن العشرين .

كما جاءت تجربة الأحزاب السياسية في الحكم في مرحلة ما بعد الطائف، إلى حد بعيد متماثلة مع ما سبقها لأسباب عديدة لعل من أبرزها:

الأول: إن المشـاركة في السـلطة لم تخضـع لبرنـامج سياسـي أو خطة منهجيـة، أو تسـتند بالضـرورة إلى قاعـدة شـعبية، أو قـوة في التمثيل الشعبي، بقدر مـا عكسـت قـوة التـأثير الخـارجي في الـداخل اللبناني.

الثـاني: إن المشـاركة لم تخـرج عـن منطـق التمثيـل الطـائفي المذهبي، الذي يحكم النظام السياسي في لبنان وآليات عمله، سواء في القانون الانتخابي، أم في توزيع الحصص الطائفية داخل السلطة.

لذلك بقيت الحيـاة السياسـية والمجتمعيـة أسـيرة الإشـكالات والالتباسـات القائمة، فمنذ قيـام دولـة لبنـان الكبير، مـع مـا أضيف

---

(3) قناة الجزيرة، حصة حوار مفتوح التلفزيونية، لبنان السياسة ميراثـا . 04/ 06/ 2009

إليها من مشاكل وقضايا جديدة، هذا الوضع أبقى المناخ السياسي شديد التقلب، وعرضة لكل التأثيرات والمؤثرات الداخلية والإقليمية والدولية من جهة، وجعل الأجواء السياسية مشدودة جدا، وشديدة التوتر، ومتحفزة للانفجار من جهة ثانية، كما جعل الطائفية السياسية الممثلة في الأحزاب السياسية أحد أهم الأطر المعبرة عن هذا الاحتقان والدافعة في اتجاه تطوره من جهة ثالثة، لكن كل بحسب خلفيته الفكرية والأيديولوجية والمجتمعية.[1]

يعد مبدأ التوافق الذي أخذ به النظام السياسي في لبنان مولدا للأزمات، حيث إذا اختلفت مجموعات لا توجد طريقة سهلة للتوصل إلى حل، وتتوزع المناصب السياسية والوظائف الإدارية المختلفة بين الطوائف، ما يزيد من ارتباط الانتماءات الطائفية و السياسية باعتبار أن نظام الحصص يشكل تكريسا للطابع الطائفي للمجتمع اللبناني، المؤلف من 18 طائفة، فيما عدد سكان لبنان لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة .

فالوضع في لبنان يختلف تماما عنه في بلدان ديمقراطية أخرى، أين يتم انتخاب الرئيس بفارق 0.5 %، ففي لبنان الاختلاف بين الأحزاب يؤدي حتما إلى شل القرارات أو المشاريع فاستقالة كل وزراء الطائفة الشيعية من الحكومة في نوفمبر 2006، حيث اعتبرت المعارضة أن الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة فاقدة للشرعية وغير دستورية، كونها تناقض " الميثاق الوطني " والدستور الذي

1شوكت أشتى، مرجع سابق . ص 60

ينص على أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك أي التعايش بين الطوائف .

كما تشكل الوراثة السياسة للآباء أحد سماة الواقع الحزبي في لبنان، فمن (الحزب ـ الفرد) إلى مفهوم (الحزب ـ العائلة). باعتبار ذلك من أهم الأعراف الحزبية اللبنانية ، فانتقال قيادة الحزب من الأب إلى الابن لا يثير أية إشكالية سياسية.

والتمايز بين المناطق اللبنانية أنتج كذلك أحزابا أو حركات سياسية ذات صفة مناطقية محضة على حسب توزيع الطوائف فيها ، مما جعل انتشار بعض الأحزاب السياسية مقتصرا فقط على مناطق نشأتها.(1)

وإذا شئنا تصنيف الأحزاب في لبنان، فإننا نجد صعوبة تكمن في أنه ليس هناك من معيار ثابت يمكن الاعتماد عليه، وذلك لاختلاف البرامج والتشابك الكبير في المبادئ لدى الأحزاب فهناك :

1. أحزاب مرخصة وأحزاب غير مرخصة: الأولى هي التي تخضع في قوانينها وبرامجها لأحكام قانون الأحزاب، وينحصر نشاطها ضمن الأراضي اللبنانية، أما الثانية فهي التي لم تحصل على

(1) محمد منذر، مرجع سابق . ص 44

ترخيص من وزارة الداخلية وتتعدى بنشاطها الأراضي اللبنانية.[1]

الملاحظ أن هذا التصنيف غير ثابت، لأن الأحزاب غير المرخصة اليوم قد تصبح مرخصة غدا، والعكس صحيح.

2ـ أحزاب إيديولوجية وأحزاب طائفية: قسم (j. p .alen)، الأحزاب في لبنان عام 1968 إلى فئتين:[2]

أ - فئة الأحزاب الإيديولوجية التي تضم: الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب القومي السوري، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي.

ب - فئة الأحزاب الطائفية والعشائرية وتضم: الكتلة الوطنية، حزب الدستور، حزب الكتائب اللبنانية، حزب النجادة، حزب الوطنيين الأحرار.

3ـ المعيار الطائفي: نظريا برأي (P-F – Seynaeye)، ثلاثة نماذج من الأحزاب تمثل الواقع اللبناني وهي:[3]

أ - الحزب الوطني (le parti national): والذي يضم داخله جميع فئات الشعب، دون تميز طائفي، وتأخذ نزاعات مثل هذه الأحزاب منحى إيديولوجيا لا طائفيا، تكاد تتشابه فيه

---

(2) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين. بيروت: 1970، ص ص889، 890

2 محمد منذر، مرجع سابق، ص 45

3 مرجع نفسه. ص ص 46، 47

مع الأحزاب الأوربية، وذلك بتواجدها في مختلف الدوائر الانتخابية. وبترشيح مرشحيها للانتخابات النيابية من كل الطوائف، مع احترام التوزيع الطائفي المعمول به في لبنان.

ب - الحزب الطائفي (le parti confessionnel): وهو حزب ينظم دفاعاته السياسية على أساس طائفي، وليس على أساس أيديولوجي.

ج - الحزب ضمن الطائفة (le parti inter communié): وهو حزب يتصارع على عدد المقاعد المحددة للطائفة في القانون الانتخابي.

والسؤال المطروح، هو أين موقع الحزب الذي تتمثل فيه جميع الطوائف، وتتحكم به طائفة واحدة لها الأكثرية داخله؟

4- التصنيف المناطقي: تقول وثيقة ظهرت خلال الأحداث اللبنانية عام 1976 تحت عنوان: (لبنان النار والدم)، بأنه من الحماقة التكلم عن اليسار واليمين، مسيحيين ومسلمين محافظين وراديكاليين، فالتسمية الواقعية هي أحزاب بيروت الشرقية، وأحزاب بيروت الغربية، الشرق هو قطاع شمعون، فرنجية والجميل، أما الغرب فهو قطاع جنبلاط، سلام واده ، هذا التقسيم لم يبق منحصرا في بيروت، ولكنه امتد بتأثيره حتى طال طرابلس.(1)

(1) نفس المرجع . ص 46.

إن الروابط والجمعيات والنقابات والاتحادات المدنية تعمل على موجات أخرى في لبنان، ولكنها تصب أخيرا في مصلحة إيديولوجيا النظام، وتعمل على استمراريته، إن كان بالنسبة إلى اقتسام المناصب، أو توزيع المهام على الأساس الطائفي، بشكل ظاهر أو مضمر، أو كان على مستوى المداورة في الترشح والانتخاب للنقابات وغيرها، ويبقى في إطار إعادة إنتاج المجتمع الأهلي بأدوات ووسائل مدنية.(1)

لقد كان لسياسة التمييز بين الطوائف أثرها في انفجار الحرب الأهلية في أفريل 1975 نتيجة الاحتقان الذي تعرضت له الطوائف الإسلامية، والتمايز بين المناطق، إضافة إلى محاولة جعل لبنان تابعا للدول الغربية، وعزله عن محيطه العربي الإسلامي.

وبالرغم من أن اتفاق الطائف الموقع عام 1989 بين الطوائف اللبنانية المتحاربة، قد أوقف الحرب الأهلية في لبنان، وحدد نظام اقتسام السلطة الطائفي المعمق، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول إمكانية قيام الدولة اللبنانية واستمرارها واستقرارها، مادام المواطن فيها يحتاج إلى وساطة لإحقاق حقه، أو رفع الظلم عنه، الشيء الذي يلزمه تقديم الولاء لزعيم طائفة، أو وجيه في منطقة، وهنا ما يغيب الولاء للدولة ليقوم مكانه

(1) عاطف عطية، مرجع سابق. ص 138

الولاء للطائفة أو العائلة، وإذا لم يقدم هذا المواطن هذا الولاء فإن حقه سيضيع.[1]

إن الطائفية والنظام الطائفي قاما بدور المعرقل للتوجه الديمقراطي في لبنان، والمانع لبلورته حسا سليما ومنهج حياة في المجتمع اللبناني. والطائفية بهذه الوظيفة، لم تبق ظاهرة اجتماعية سياسية، بل تعدت ذلك بالإهمال والمراوغة والمماطلة والتمويه، إلى حالة مرضية عمت مظاهر الحياة في لبنان كافة وأثرت على استقرار نظامه السياسي.[2]

إن الأسباب التي تؤدي دائما إلى قيام أزمات وحروب أهلية على الساحة اللبنانية، إنما تكمن في وجود امتيازات لطائفة معينة على حساب الطوائف اللبنانية الأخرى، فالسبب المباشر لعدم وجود الإنماء المتوازن والعدالة الاجتماعية على مستوى المواطنة والمناطقية، يعود بالفعل إلى تكريس هيمنة طائفة على طوائف أخرى. من هنا كان لابد من الحرص على طرح إلغاء الطائفية السياسية باعتباره المدخل إلى تحقيق السلم الأهلي في لبنان.[3]

منذ دخلت التوافقية على القاموس السياسي المتداول في لبنان وممارستها، توحي بأنها علة جديدة تضاف إلى علل نظامه البرلماني، والتي تحولت إلى " مدخل وطني" لإدامة الأزمة في لبنان.

---

(2) محسن دلول، مرجع سابق . ص 163

(1) عاطف عطية، مرجع سابق. ص 141

(2) يكن فتحي، أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان، دار المركز الإسلامي للدراسات والتوثيق، مؤسسة الرسالة،بيروت.1996 ص ص 93، 94 .

وربما بداية مدروسة لتفشيل نظامه البرلماني الهش أصلا، فنظام الديمقراطية التوافقية في لبنان بحاجة ماسة إلى إعادة تعريف بعد أن باتت " توافقيته" تتحكم في " ديمقراطيته" إلى حد إلغائها من الوجود، الأمر الذي تعكسه حسابات" المحاصصة " الطاغية على مقاربة السياسيين اللبنانيين للتشكيلة الحكومية، واللافت في هذه المحاصصة أنها لم تعد تقتصر على نسب التمثيل التي حددها اتفاق الدوحة، ولا حتى طائفية أو مذهبية متولي الحقيبة الوزارية، بل على تصنيف الوزارات أيضا من - سيادية وخدماتية - أي مهمة أو ثانوية.[1]

وحين يصبح العمل السياسي في لبنان كانتخاب رئيس الدولة أو تشكيل حكومة (تحصيل حاصل، أي متفق سلفا على نسب التمثيل فيها)، إنجازا يتطلب تدخلا خارجيا لإتمامه، فإن أقل ما يقال في هذا البلد أنه أصبح معطلا أو بالتعبير الانجليزي Dysfunctional.

يقترح عاطف عطية ثنائية (المجتمع الأهلي - المجتمع المدني)، كأداة بحث للنظر في خصائص المجتمع اللبناني، وفي تفسير هشاشة بنيانه الداخلي، وفي الخلل البنيوي للنظام السياسي والاجتماعي القائم على المحاصصة الطائفية، المنتجة بذاتها للعمل السياسي العصبوي المتمفصل على الانتماء الديني والطائفي، وهو

---

(1) وليد أبي مرشد ،"دولة "الأقلية الحاكمة " مأخوذ من الموقع :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=477321&issueno=10810

العمل الذي يعيد إنتاج الشعور الطائفي ويرسخه في النفوس على أثبت ماهو في النصوص، ويقوي في الوقت نفسه، أسس النظام ليبقى عصيا على التفسير.[1]

وللإشارة نذكر أن عدم تشكيل الهيئة المناط بها إلغاء الطائفية السياسية يعني القفز فوق ميثاق الطائف، وإجهاض أولى الخطوات التصحيحية في مسار الانصهار الوطني، كما يعني الإصرار على إبقاء القنابل الموقوتة التي من شأنها تعريض السلم الأهلي للانهيار في أية لحظة.[2]

---

(2) عاطف عطية، مرجع سابق. ص 135

(1) يكن فتحي، مرجع سابق. ص ص .102، 103

المبحث الثالث

الدوافع الخارجية

لتنشيط حركات الأقليات في لبنان

الطائفية في لبنان ترتفع وتيرتها ويقوى تأثيرها وفعلها كما يتراجع دورها، ويضعف وهجها لأسباب متنوعة، منها ماهو داخلي يمس مباشرة التركيبة اللبنانية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، ومنها ماهو خارجي له علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتنامي التيارات السلفية في المنطقة، فضلا عن التدخلات الدولية وتفاعلاتها، حيث في الغالب يتم التركيز على العوامل الداخلية لنشوء المسألة الطائفية واستمرارها، وأحيانا كثيرة تجهل العوامل الخارجية والإقليمية في ترسيخ الطائفة ودعم مقوماتها .

سنتطرق في هذا المبحث إلى المؤثرات الخارجية ودوافعها، التي تذكي الطائفية باعتبار أن التأثيرات الإقليمية والدولية حضورها قديم في الحياة السياسية اللبنانية، وتمتد على مدار التاريخ الحديث للبنان، غير أن مرحلة ما بعد الطائف أعطت لهذه التأثيرات أدوارا مختلفة وأشكالا متنوعة، سواء في شقها الإقليمي - العربي، أم في شقها الدولي - الغربي، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن تداعياتها ونتائجها على الاستقرار السياسي في لبنان؟

المطلب الأول
الدوافع الإقليمية

يتبين بجلاء مدى كثافة الحضور الإقليمي وهيمنته على لبنان، وآليات عمل السلطات الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي يساهم في تعطيل الحياة السياسية وعرقلة الممارسة الديمقراطية، وتشويهها وإرباك الظاهرة الحزبية وتهميشها.

لذلك يلاحظ أن التأثيرات الخارجية والإقليمية خصوصا تبدو متجانسة في العديد من المظاهر، والمتقاطعة في العديد من النقاط على الرغم من اختلاف في الأبعاد والتوجه والمضمون، غير أن هذه التأثيرات أبقت الانقسام المجتمعي أكثر توترا واشتدادا، الأمر الذي جعل الطائفية السياسية تأخذ اتجاهات عنيفة، وتستند في الكثير من المواقف إلى إثارة الغرائز وتحريكها. والأمثلة على ذلك كثيرة، بدءا من مناقشة اتفاق الطائف، مرورا بالانتخابات اللبنانية، وصولا إلى معارك التمديد والمواقف من القرار 1559 وغيرها.(1)

ومن هنا تشكل علاقة الأحزاب اللبنانية بالخارج وبالجوار نوعا من الاستقواء بهذا بالخارج، بمواقف متعددة تأتي في أغلبها لخدمة أغراض خاصة، بل قد تزين هذه العلاقة بشعارات براقة سرعان ما تذوب لتظهر الحقائق خلاف ذلك، هذا الأمر شوه

---

(1) شوكت أشتي، مرجع سابق. ص 65

مصداقية الأحزاب السياسية في لبنان، وعزز تبعيتها وجعلها تتسابق لتقديم ولاءات غير موضوعية على حساب المبادئ والأفكار التي تنادي بها.

فمثلا حادثة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، التي ساد فيها اعتقاد واسع في لبنان بأن المخابرات السورية هي التي نظمت عملية الاغتيال، لأنه كان يعارض وجود القوات السورية في لبنان، وأدت تعبئة الرأي العام السني والدرزي والمسيحي ضد سوريا، تجلت في احتجاجات جماهيرية سلمية في بيروت وبدعم أمريكي، التي أطلقت عليها إدارة بوش اسم ثورة الأرز، إلى انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان، في حين أن الشيعة كانوا يؤيدون الارتباط مع سوريا ومواجهة إسرائيل.(1)

فالشيعة يتمركزون في جنوب لبنان على خط المواجهة مع إسرائيل، الأمر الذي جعلهم ينحون منحى متطرفا في سلوكهم، ومعتقداتهم السياسية، ونظام الحكم الطائفي الغريب في لبنان، يعترف للناس بانتماءاتهم الطائفية والمذهبية، ويجبرهم على السعي لتحقيق أهدافهم وخوض معاركهم، ضمن هذا الإطار الطائفي.(2)

كما أن توطيد " الدولة اليهودية " في فلسطين، غلب الطابع الديني على الصراع العربي الإسرائيلي، كما إن مطامع إسرائيل التوسعية في المنطقة وتدخلاتها، وما نتج عنها من رهانات خاطئة،

---

(1) جوين داير، مرجع سابق . ص 161

(2) مرجع نفسه. ص 164

أججت النزاعات " الاقلوية " والفئوية ، وأشعلت نار التعصب الطائفي، بهدف تبرير مشروعها الثيوقراطي، بقيام دولة دينية تكون نموذجا لدول طائفية أخرى.(1)

المطلب الثاني

الدوافع الدولية

شكلت الساحة اللبنانية مكانا مناسبا للصراعات الفكرية والمصلحية على الصعيدين العالمي والإقليمي، للتعبير والتدافع، وساهمت في بروز قوى سياسية جديدة، فالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي قد أوجد قوى أخرى متعددة .

يقول الأستاذ في العلوم السياسية "**جوزيف فاضل**": " ليس الجوار العربي وحده عنده مصلحة في التدخل في لبنان، بل هناك من يسعى إلى دور في المنطقة يحاول تحقيقه عبر الدخول إلى الساحة اللبنانية."(2)

ذلك في إشارة إلى المساعي الفرنسية وتدخلها المباشر وغير المباشر، في الشأن الداخلي اللبناني، وقد ظهر جليا في أزمة الرئاسة، حين عمل الفرنسيون على دفع اللبنانيين إلى الاتفاق على رئيس تسوية.

---

(1) سركيس أبو زيد، "الطائفية" . مأخوذ من الموقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E14ADA5-B3F7-46D7-B7A4-2EBE9772F5D8.htm

(2) صباح جاسم، مرجع سابق . ص 6

التدخل الأجنبي في لبنان بدأ منذ وقت بعيد، فمنذ عهد الأمراء المعنيين، حيث كان للأمير فخر الدين المعني الثاني (1572-1635)، علاقات واتصالات مع أمير توسكانا (إمارة إيطالية)، تهدف إلى الانفصال عن السلطنة العثمانية، وإقامة إمارة مرتبطة بالغرب، ولكن مشروعه فشل، وتم إعدامه في الآستانة. ثم استمر هذا التدخل الأجنبي في العهد الشهابي مع الأمير بشير الثاني الشهابي، الذي تحالف مع محمد علي باشا والي مصر، من أجل مواجهة السلطة العثمانية المتقهقرة، بعد ذلك برز هذا التدخل بشكل واضح إثر صدور البروتوكول الخاص بنظام المتصرفية الصادر عام 1860، والذي تمكنت بموجبه كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا(ألمانيا)، من فرض إرادتها على الدولة العثمانية، وسلمت منذ تلك الفترة زمام البلد إلى النصارى، وجعلت باقي المذاهب في موقف التبعية. واستمر هذا التدخل في عهد الاستعمار الفرنسي المعروف بعهد الانتداب(1918- 1943)، فكان لفرنسا النفوذ والوصاية على لبنان وسورية، ولبريطانيا النفوذ على فلسطين وشرق الأردن والعراق(**اتفاقية سايكس بيكو**).[1]

الملاحظ أن التدخل الأجنبي في لبنان، كان دائما يأتي عن طريق استغلال الطائفية وتنميتها وتوظيفها سياسيا، وكانت كل طائفة تسعى من أجل حماية وجودها إلى الاحتماء بإحدى البلدان

(1) نهى قرطاجي، مرجع سابق . ص 11

الأجنبيـة، ممـا جعـل السـاحة اللبنانيـة مـادة قابلـة للانفجـار في أيـة لحظة.

وهكـذا يتـبين لنـا أن فرنسـا عملـت مـن أجـل تكـريس الطائفية في لبنان، حتى إنها لم تغادر هذا البلد إلا بعد أن أرست دعائم هذه الطائفية، وقالت في البند الأول من المنشور الذي وجهته إلى أبناء "يسوع المسيح" قبل مغادرتها عام 1943: " **قد رتبنا لكم أهم الأشياء التي تضمن لكم معيشة حسنة على هذه المنطقة مثل تمليك الأراضي، والوكالات الأجنبية، والوضع السياسي وشؤون النقد، ويبقى عليكم أن تحافظوا على هذه المكاسب، وزيادتها مع الأيام.**" (1)

للإشـارة أن الموارنـة طـوال تـاريخهم السياسـي عملـوا علـى تطبيـق وصـية فرنسـا، وحـافظوا علـى الامتيـازات السياسـية الـتي حصـلوا عليهـا، منـذ عهـد الانتـداب وكرسـوها كمكتسـبات شخصية علما أنها لم تكن مما توافق عليه اللبنانيون، ولم تـذكر في الدسـتور ولا في الميثـاق الـوطني عـام 1943. وقـد تجلـت هـذه المكتسبات في أمور عدة نذكر منها، إطلاق يد رئيس الجمهورية بدون قيد أو شرط، حيث كان هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويقيلهم. وكذا المراكـز السياسـية والإداريـة والماليـة، والعسكرية والتربوية في البلد، من قيادة الجيش، والقيادات الأمنية ورئاسـة المصـرف المركـزي، ورئاسـة الجامعـة اللبنانيـة، والتمثيـل

(1) مرجع نفسه. ص 10

الدبلوماسي في العواصم المختلفة في العالم، وغير ذلك من المناصب الرئيسية التي مازالت المشاركة الإسلامية فيها محدودة حتى اليوم.

وبالرغم من التغيير الديموغرافي الناتج عن تناقص الموارنة المسيحيين عامة، إلا أنهم يرفضون التخلي عن أي موقع كانوا يشغلونه، وحجتهم في ذلك" إذا كانت هناك امتيازات بين أيديهم، فعلى الفريق الآخر أن يتفهم خلفياتها. فوراءها خوف الأقلية من الأكثرية، ثم إن لبنان له شخصيته الفريدة المختلفة عن شخصية أي بلد آخر في المنطقة. فما المانع من أن يكون للمسيحيين فيه وضع خاص.؟"(1)

كما اشتهر الكثير من السياسيين والقادة والمفكرين الموارنة بتأييدهم لمواقف الحركة الصهيونية في فلسطين المحتلة، وتعاملهم المباشر مع إسرائيل، ودعم قيام دولة يهودية في فلسطين، واستمرت العلاقة بين الموارنة واليهود عهود طويلة، وتجلت بشكل عملي وعلني خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت سنة 1975.

من جهة أخرى قوبلت محاولات إقرار عروبة لبنان كهوية أساسية ضمن دستور 1943، برفض كبير من مسيحيي لبنان وبدعم خارجي، ولم يتم الاعتراف بهذا الانتماء إلا بعد اتفاق الطائف عام 1989، ومع ذلك لم تحسم حتى اليوم هوية لبنان

---

(1) ــ نهى قاطرجي، مرجع سابق. ص 12

العربيــة لــدى الموارنــة الــذين يؤيــدون بشــكل خفــي نظريــة حيــاد لبنان.[1]

لا بـد مـن الإشـارة هنـا إلى أن التـدخل الأجنبي المشـار إليـه سابقا، ليس هو التدخل الدولي، فالأول ارتبط أساسا بالاستعمار، ونهـب ثـروات الـدول، والثـاني مـرتبط بمسـاندة الشـعوب وحقوقهـا، ويكـون متوافقـا مـع القـانون الـدولي، والمواثيـق الدوليـة، ويـتم مـن خــلال مســتويات متعــددة، عــبر المنظمــات الدوليــة أو المنظمــات الإقليميـة، أو منظمـات المجتمـع المـدني الـدولي، أو حتـى الـرأي العـام الدولي.[2]

هنـاك تداخل كبير بين المفهومين من منظور واقـع الأحـداث، فتـدخل الـدول العظمـى في شـؤون الـدول الأخـرى ومنهـا لبنـان، إنمـا ينبـع في كـثير مـن الأحيـان مـن رعايـة مصـالحها، فلقـد أصـبحت ازدواجية المعايير في تطبيـق قواعـد حقـوق الإنسـان والأقليـات، بسـبب الهيمنـة الأمريكية على الأمم المتحدة، ومجلس الأمـن تصـب في خانـة الاستخدام المعيب لفكرة التدخل الإنساني.

---

(1) شوكت آشتي، مرجع سابق، ص 55

(2) عبد العاطي صلاح، "الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي"، مأخوذ مــن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68180

الخاتمــة

تخلص هذه الدراسة في موضوع الأقليات والذي يكتسي حساسية كبرى، إذ يرتبط أساسا بمتغيرين رئيسيين، الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية والسيادة التي تعتبرها الدولة المجال المحفوظ لها، حيث تعد شؤون الأقليات شأنا داخليا محضا، والثاني يندرج في سياق التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات. وضمن منطق التحول في مفهوم الأمن من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، هذا التحول شكل أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوة، والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة، والتي منها أحيانا الحكم الذاتي أو الانفصال، مدعومة بالقوى الخارجية التي تتستر وراء ترسيخ الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الأقليات، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم استقرار سياسي.

على هذا الأساس فقد كان الجزء الرئيسي للبحث هوتحليل انعكاس الطائفية السياسية على استقرار النظام السياسي في لبنان، وقد سمح لنا بتحديد الإطار المفاهيمي للأقلية، وتأثيرها على الاستقرار السياسي. بناءا على ذلك تمكنت هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة لمصطلح الأقلية الذي شاع على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع، تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد

أشكال التمييز، والحرمان، والاضطهاد، والذي قد يكون مورس ضدها، أوينتابها الخوف من أن يمارس ضدها.

وعلى صعيد التصنيف ونظرا لصعوبة تحديد المفهوم بدقة، اجتهد بعض الباحثين في استخلاص بعض المعايير العامة ألخصها في ثلاث اتجاهات:

الأول: المعيار العددي: الذي يرتكز أساسا على الكم، وقد أصبح هذا المعيار مدخلا للتعريف بالأقلية، إلى درجة أن بعض المراجع تعطي لحجم الجماعة النسبي، ضمن أي مجتمع الأهمية الرئيسية في تحديد وضع هذه الجماعة. وفي هذا السياق تعرض هذا الاتجاه لانتقادات عديدة من حيث أنه غير مضمون العواقب، ففي بعض الحالات تكون أغلبية السكان في وضع أقلية سوسيولوجي، إلى جانب أنه معيار غير جامع لأنه يقف عاجزا عن تفسير حالة بعض الأقليات التي تكون في وضع مسيطر ومهيمن، هل تدخل تحت إطار الأقليات الواجب حمايتها أم لا، العلويون في سوريا مثلا.؟

الثاني: المعيار الموضوعي: ينطلق هذا الاتجاه من منطلق الاختلاف والتمايز والتباين بين أفراد مجتمع دولة واحدة، من حيث الجنس، الدين، اللغة، الثقافة، التقاليد، ومن مزايا هذا المعيار أنه من جهة ينفي صفة الأقلية، وما يستتبعها من حماية دولية على الأقليات العددية، التي تتمتع بالسيطرة على السلطة السياسية (المارونيين في لبنان)، ومن جهة أخرى يضع الأغلبية العددية التي

تعاني أوضاعا متدنية، وفي حالة غير مسيطرة، موضع الأقليات التي يجب حمايتها (السنة في سوريا).

الثالث: المعيار الذاتي: قائم أساسا على الإرادة والمشاعر الذاتية للأقلية، أي يأتي من رغبة الأفراد في الحفاظ على معتقداتهم، وخصائصهم الشخصية الخاصة التي تميزهم عن باقي سكان الدولة. والخلاصة أن هذا المعيار يعني الشعور بالانتماء إلى الأقلية، أي بالتميز عن باقي سكان الدولة، إما باللغة أو العرق أو الدين أو التقاليد، ويدركون بأنفسهم ذلك التميز أو الاختلاف عن الأغلبية في مجتمعهم، وفي نفس الوقت تدرك الأغلبية ذلك الاختلاف.

وفيما يتعلق بأهداف ووسائل الأقليات فإنه تم التركيز في الأولى على أربعة مستويات هي الانصهار، الاندماج، الحكم الذاتي، الانفصال، هذا الأخير الذي يصطدم بعدم القبول على المستوى الدولي باعتبار هذا الحق (حق تقرير المصير)، يجد تطبيقه فقط في حالات الاستعمار.

بخصوص وسائل الأقليات فهي مابين السلمية والعنيفة، حيث تتحدد بناء على عاملين أساسيين الأول يتعلق ببنية الأقليات وأطرها الفكرية والعقائدية، والثاني يتعلق بمدى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، على وضع الأقليات داخل النظام السياسي، وهذا مايدفع إلى ضرورة استخلاص مفهوم الإستقرارأو عدم الاستقرار، حيث تخلص الدراسة في هذه النقطة إلى أن أي محاولة لاحتواء

الأقلية واستيعابها من قبل السلطة المركزية يعد نجاحا مؤقتا وغير دائم، باعتبار أن الأقلية مدفوعة وليست مخيرة، مما يضفي عليها المزيد من التمسك بخصوصيتها، ومراجعة إمكاناتها وطرق التعامل مع السلطة، هذه الأخيرة التي يبقى لديها الشعور بعدم الاستقرار في هذه الحالة .

بالنسبة للمقاربات النظرية التي تم توظيفها في الدراسة، فقد خلصت إلى أن المجموعات الأقلية حسب المقاربة الإثنية تعد فواعل أساسية في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وقد ساعدها في ذلك عاملين أساسيين، الأول خوف هذه الأقليات من فقدان التجانس، وبالتالي الخوف على البقاء. والثاني متعلق باللاأمن الكامن في اللاوعي عند الأقليات، ولا يمكن حسب BARRY BUZAN للأفراد والمجموعات، تحقيق الأمن الدائم إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.

توصلت الدراسة من خلال استخدام مقاربة تحليل النظم إلى تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، باعتبار جماعات الأقلية في منطقة الشرق الأوسط، تشكل بمطالبها المختلفة، وباستقوائها بالعامل الخارجي ضغوطا، تفرض على النظام السياسي مواجهتها، والقدرة على التكيف مع تأثيراتها. وهنا تكمن الدائرة المتكاملة من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع، حسب" دافيد ايستون " هذه الدائرة التي تبدأ بالمدخلات وتنتهي

بالمخرجات، وتربط بينهما عملية التغذية الاسترجاعية. من هنا برزت قيمة التحليل الوظيفي للنظام السياسي التي حددها غابريال آلموند بنوعين من الوظائف أولها المدخلات (وظيفة التنشئة، التطويع الاجتماعي، تحديد المصالح، الاتصال السياسي)، والثانية المخرجات المتمثلة في(وضع القاعدة القانونية، تطبيق القاعدة القانونية، الفصل في المنازعات).

وبالنسبة لتأثير الأقليات (القومية، الدينية، الطائفية، اللغوية) على استقرار مختلف النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي لبنان خصوصا، **خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات نوردها في النقاط التالية :**

1- إن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لاحتوائها (خصوصا إذا كانت ممتدة ومتجاوزة لحدود الدولة)، بالإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى، ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا. وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة الصعبة التحقيق.

2- إن التوزيع المتنوع للأقليات عرقيا ودينيا ولغويا، قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط مثل العراق - سوريا - لبنان ... ومن جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، فالكثير

من التطورات المحلية والإقليمية أدت إلى جعل هذا التوزيع المتنوع، مصدرا للتوترات السياسية وإلى حد النزاعات المسلحة.

3- إن مشكلة الأقليات في الدول العربية عموما مصاحبة لمشكلة الأغلبية، أي أن بروز أي مشكلة لأقلية مسيحية مثلا في بلد عربي ما، إلا لأن هناك مشكلة أكبر لأغلبية الشعب في هذا البلد، فمشكلة الأقليات هي الوجه الآخر لمشكلة عند الأغلبية.

4- إن تكاثر الحركات المطلبية للأقليات بطريقة معبرة، والتي تنتشر في بنية المجتمعات الشرق أوسطية، في مقابل السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، سيدفع ذلك إلى التمايز أكثر فأكثر.

5- إن نتيجة الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الأقليات الطائفية أو العرقية مع مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، ينعكس سلبا أو إيجابا على طبيعة العلاقات البينية لهذه الدول، كما تكون هذه العلاقات أيضا نتيجة للحراك السياسي الذي تقوم به هذه الجماعات داخل الدولة.

6- تكمن مشكلة لبنان في النظام الطائفي لإدارة المجتمع والدولة، الذي يتيح استخدام الطائفة في التجاذبات السياسية لقوى داخلية وخارجية، ذات مصالح خاصة بها ومتعارضة.الأمر الذي يشكل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

7- إن النظام الطائفي في لبنان وإن بدا ناجحا زمن السلم الأهلي والعيش المشترك، في بناء دولة ديمقراطية تعددية، تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية، فإنه واجه فترات صعبة للغاية بات فيها عاجزا عن الاستمرارية دون دعم إقليمي ودولي.

كما يعد عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها لبنان المتعدد الطوائف، لا سيما أنه نظام معقد يقوم أساسا على المحاصصة.

8- الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، ويكون ذلك بتوفر قوى ديمقراطية فاعلة وحية تسعى بالنضال السلمي، وبطريقة متدرجة، وحده الكفيل لإنهاء الطائفية السياسية وإقامة نظام سياسي مستقر في لبنان.

الملاحـــــق

الملحق رقم (1)

النص الكامل لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني.. اتفاق الطائف

تعد وثيقة الوفاق الوطني اللبناني الشهيرة "باتفاق الطائف" المرجعية الأولى التي تستند إليها السيادة اللبنانية، كمرجع نهائي يستمد منه اللبنانيون وفاقهم الوطني، بعد الحرب الأهلية الطاحنة.

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ 1989/11/5

أولاً : المبادئ العامة والإصلاحات.

1 - المبادئ العامة.

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة

الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الانتماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة، على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة

استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها

من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرماها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية

الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه انفراديا في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة أواعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل

الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3- الإصلاحات الإدارية.

أ- اللامركزية الإدارية.

1- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

5- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون، وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ :

1- الأحوال الشخصية.

2- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

1- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلاءم حاجات البلاد الإنمائية والاعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية والمسؤولية بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية

وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- **تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:**

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى الحدود براً وبحراً وجواً.

3- **تعزيز القوات المسلحة:**

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا

مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما.

استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المرجع / النص الكامل لاتفاق الطائف ، مأخوذ من الموقع :

http://www.yabeyrouth.com/pages/index1481.htm

الملحق رقم (2)

إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية .(المواد من 01 إلى 09)

إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد أن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، كما أعلنها الميثاق، هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع بالنسبة للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها.

وإذ ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والإعلان المتعلق بالقضاء على أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على

الصعيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ تستلهم أحكام المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية.

وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها.

وإذ تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أول إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لايتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول.

وإذ ترى أن للأمم المتحدة دورا مهما تؤديه في حماية الأقليات.

وإذ تضع باعتبارها العمل الذي تم انجازه حتى الآن داخل منظومة الأمم المتحدة، خاصة من جانب لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والهيئات المنشأة بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، و إذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات

الحكومية الدولية والمنظمات الغير حكومية في حماية الأقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضا في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية.

تصدر عن هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية وإلى أقليات دينية أو لغوية:

المادة 1:

1- على الدول أن تقوم كل في إقليمها لحماية وجود أقليات وهويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.

2- تعتمد الدول التدابيرالتشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

المادة 2:

1- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية(المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة سرا وعلانية وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز.

2- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.

3- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني.

4- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.

5- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلاة قومية أو إثنية وصلاة دينية أو لغوية دون أي تمييز.

المادة 3:

1- يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها المبينة في هذا الإعلان بصفة فردية، كذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم، ودون أي تمييز.

2- لا يجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أية إضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة 4 :

1- على الدول أن تتخذ حيثما دعت الحال، تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون.

2- على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية.

3- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن، حيثما أمكن ذلك حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو تلقي دروس بلغتهم الأم.

4- ينبغي للدول أن تتخذ - حيثما كان ذلك ملائما - تدابير في حق التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها. وينبغي أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع في مجموعه.

5- ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم.

المادة 5:

1- تخطط السياسات و البرامج الوطنية وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

2- ينبغي تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول وتنفيذها مع إيلاء الاهتمام والواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة 6: ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات، وذلك في جملة أمور بتبادل المعلومات والخبرات من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين.

المادة 7: ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز احترام الحقوق المبينة في هذا الإعلان

المادة 8:

1- ليس في هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات. وعلى الدول بصفة خاصة أن تفي بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي أخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية التي هي أطراف فيها.

2- لا تخلوا ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

3- إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الإعلان لا يجوز اعتبارها من حيث الاعتبار المبدئي، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4- لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

المادة 9: تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصه في الإعمال الكامل للحقوق والمبادئ المبينة في هذا الإعلان.

المرجع: بندق وائل أنور، الأقليات وحقوق الإنسان. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1995. ص ص 81،77

قائمة المراجع

أ ـ باللغة العربية

ـ الكتب:

1- إبراهيم بغدادي(عبد السلام)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.1993.

2- إبراهيم (عيسى علي)، مشكلات اقتصادية وسياسية رؤية جغرافية معاصرة. بيروت:دار النهضة العربية، 2002.

3- جرمانوس (أسعد)، أصول المارونية السياسية، وجذور الحريات اللبنانية، بيروت: منشورات دار المراد.1996.

4- العزاوي(دهام محمد دهام)، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي. عمان: دار وائل للنشر. 2003.

5- الأسود(شعبان الطاهر) ، قضايا الأقليات بين العزل والإدماج. ط 2. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية. 2003

6- أشتي(شوكت)، الأحزاب السياسية في لبنان، أفكار أولية لمرجعة التجربة. بيروت: المركز اللبناني. 2006

7- الصمد(رياض)، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع.1978.

8- ادمون (رباط)، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني. بيروت: دار العلم للملايين. 1970

9- الداغر(مجدي)، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11، المنصورة: دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع.2006

10- بوكرا(إدريس)، مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر.الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.1990.

11- بندق وائل(أنور)، الأقليات وحقوق الإنسان. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. 1995.

12- بيليس(جون)، سميث(ستيف)، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: 2004.

13- جغلول (عبد القادر)، الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند إبن خلدون، ط 2، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع. 1982

14- دايار(جوني)، الفوضى التي نظموها - الشرق الأوسط بعد العراق، تر: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2008.

15- دورتي(جيمس)، بالستغراف(روبرت)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي.الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985 .

16- دلول (محسن)، لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر. 2007.

17- وهبان (أحمد)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 1999

18- ياكوب (جوزيف)، مابعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، تر: حسين عمر، المغرب: المركز الثقافي العربي.2004

19- كلير (مايكل)، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي. 2002 .

20- مهنا (محمد نصر)، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. 2007.

21- منذر (محمد)، الجبهة والحزب السياسي، مبادئ عامة ومنطلقات أساسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. 2004.

22- مطر (سليم)، جدل الهويات (عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية)، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2003

23- مقلد (إسماعيل صبري)، الإستراتيجية والسياسية الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. 1985

24- مقلد (إسماعيل صبري)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل. 1985

25- ناجي (عبد النور)، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع. 2007.

26- نيفين (عبد المنعم مسعد)، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، [د. ت. ن]

27- فونتا نال (جاك)؛ العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، تر: محمود إبراهيم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2006 .

28- شابري (أني)، شابري (لورانت)، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، (تر: قرقوط ذوقان)، القاهرة: مكتبة مدبولي. 1991 .

29- عوض (جابر سعيد)، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق، [د. د. ن]، [د. م. ن]. [د. ت . ن]

30- ظاهر(مسعود)، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1617 - 1861)، ط 4. بيروت: دار الفارابي للنشر. 2009 .

31- خليفة (عبد الرحمن)، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة : دار المعرفة الجامعية. 1999

. الدوريات:

1- الجابري (محمد عابد)، " فكر بن خلدون: العصبية والدولة"، ط 6. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1994

2- الكواري (علي خليفة)، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2004 .

3- القصبيفي (جورج)، "المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية. 2004.

4- الراوي (فوزي)، "وحدة العراق في هويته العربية . دعوة إستراتيجية تناهض نظرية المكونات الثلاثة"، المستقبل العربي، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 331. 2006.

5- الغبرا (شفيق)، "الاثنية المسيسة: الأدوات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3. الكويت: 1988.

6- وليد (عبد الحي)، "معوقات العمل العربي المشترك"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1987.

7- حمدي (عبد الرحمن حسن)، "العسكريون والحكم في إفريقيا"، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي. 1996.

8- حسن الحاج علي (أحمد)، "التحول من الجيو استراتيجي إلى الجيو ثقافي". المستقبل العربي، العدد 276. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.2002.

9- حسين توفيق(إبراهيم)، "الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، المستقبل العربي، العدد 326. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.

10- محمد السعيد (إدريس)، "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، المستقبل العربي، العدد326. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية. 2006.

11- نور الدين (محمد)، "الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بين التمويه والحقيقة"، شؤون الأوسط، العدد 122. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية. 2006.

12- سوكاح (زهير)، "الهوية بين الكتابة والتاريخية والذاكرة الجمعية نحو نموذج ذاكرتي فلسطيني"، مجلة الرؤى، العدد 81.(د.ت.ن).

13- عبد البديع (أحمد عباس)، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي"، السياسة الدولية، العدد 144. مصر: مركز الدراسات السياسية. أكتوبر 1993.

14- عاطف (عطية)، "لبنان المجتمع والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15. جويلية 2007.

15- صوتي عبد الحي (هناء)، "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية(الحالة اللبنانية)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12. أكتوبر 2006.

16- قلادة (وليم سليمان)، "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، السياسة الدولية، العدد 92. أفريل 1988

17- قرم (جورج)، " الطائفية ومشكلة الاندماج القومي" دراسات عربية. العدد1. 1978.

18- شعراوي (حلمي)، "رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب: قراءة في الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية"، المستقبل العربي. العدد 27. الكويت: أوت 2001.

- الدراسات غير المنشورة:

1- مرابط (رابح)، "أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة نيجيريا"، رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990).

2- عموش(عبد الحكيم)، "تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية"، رسالة ماجستير، (الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 1994).

3- فورار العيدي (جمال)، "مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي"، رسالة ماجستير. (الجزائر: كلية الحقوق. 2001).

. مواقع الانترنت

1- أبي مرشد (وليد)، "دولة الأقلية الحاكمة " مأخوذ من الموقع :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=477321&issueno=10810

2- إبراهيم (سعد الدين)، "متى يستكمل أقباطنا حقوق المواطنة"، مأخوذ من الموقع: http //ahl –alquran com /arabic / show- article php § main –id 1396 18-/4/2009

3- حمزة الحسن، "الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية".مأخوذ من الموقع:

http// www.alfayaa.tv./20.4/.2009

4- صباح جاسم، "النظام السياسي الطائفي في لبنان، سبب تعقيد الأزمات أم ضمان حقوق الأقليات"، مأخوذ من الموقع:
http://www.annabaa.org/nbanews/67/173.htm

5- عبد الله جناحي، "الأقليات والأكثريات في دوائر الهوية الثقافية.البحرين نموذجا"، مؤتمر قضايا الأقليات والعولمة ليبيا 2007/5/8 مأخوذ من الموقع: ads. www.gougle 2009/4/20

6- دائرة التثقيف، الحزب الشيوعي اللبناني، "تاريخ الطائفية في لبنان"، مأخوذ من الموقع :

http://www.sawtakonline.com/forum/showthread.php?t=574

7- زكريا سليمان بيومي، "السعودية وفكرة المواطنة بين استيعاب الأقليات وإثارة المتشددين الإسلاميين". مأخوذ من الموقع : http//www.alsr.ws/index.cfm§methad=hom .COM 20/04/09

8- إبراهيم محمد آدم، "الحقوق السياسية للأقليات بين النظامينالإسلامي العلماني" ، مأخوذ من الموقع:2009/4/22 http://www.sudansite.net

9- محمد صادق إسماعيل، "الأقليات في الخليج العربي وقفة تأمل". مأخوذ من الموقع:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

10- مضاوي الرشيد ، "السعودية حراك الأقلية يطيح بأمير". مأخوذ من الموقع :20/4/2009 http//www.moltaqaa.com

11 - النص الكامل لاتفاق الطائف، مأخوذ من الموقع :

http://www.yabeyrouth.com/pages/index1481.htm

12- ممـدوح نخلـة، "الأقليـات في مصـر بـين المطرقـة والسـندان"، مأخوذ من الموقع:

http//www. Freecopts.net/20/04/2009

13- سيار الجميل، "مدخل لفهم الأقليات في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية"، مأخوذ من الموقع:

http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/4/ 2009.4.5 223093.htm

14- سـركيس أبـو زيـد، "الطائفيـة". مـأخوذ مـن الموقـع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E14ADA5-B3F7-46D7-B7A4-2EBE9772F5D8.htm

15- عبـادة محمـد التـامر، "الحـوار المتمـدن". مـأخوذ مـن الموقـع:
www.ahewar.arg 2009/03/23

16 . عبـد العـاطي صـلاح، "الأقليـات وحقـوق الإنسـان في المجتمـع العربـي"، مـأخوذ مـن الموقـع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68180

17 ـ عـزو محمـد عبـد القـادر(نـاجي)، "مفهـوم عـدم الاسـتقرار السياسي" مأخوذ من الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

18. علوش (إبراهيم)، "قضية الأقليات في الوطن العربي". مأخوذ من الموقع:

voice org: 22/3/2009 www.freearab

19. عمران (سلمان)، "الفدرالية للعراق ولم لا". مأخوذ من الموقع:
http://www.aafaq.org /25/04/2009.
20. قرطاجي (نهى)، "طوائف لبنان .. والمشي فوق الألغام"، مأخوذ من الموقع:
http://www.altareekh.com/new/doc/modules.php?name=Content&pa=showpage&
21- صموئيل تاوضروس، "الأقليات في مصر". مأخوذ من الموقع: http: //www.copticnews.ca/samuel /
Nov06 2007 –st-george-chureh- kom-hamada-htm 18/4/2009
22- مسعود ظاهر، "خريطة الأقليات في الوطن العربي". مأخوذ من الموقع: WWW.AAWSAT COM 23 /03/09
23- ناجي ظاهر، "يوميات قارئ" مأخوذ من الموقع : 23/2/2009 voice .com pulpit alwatan
24- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية خاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2004/2005. مأخوذ من الموقع
http://www.america gov.2/4/2009:

ب. اللغة الأجنبية

A/ En Français :

1- André Dimichel, Minorité : en cyclo pedie universalise. France, 1996.p431

2- Joseph yacoub ; minorités nationales et prolifération étatique, la revue Internationale et stratégique, N3, printemps 2000, p86

3- Sabine Riedel, Minorités nationales en Europe et protection des droits de l' Homme : un enjeux pour l'élargissement. politique Etrangère N°3/2002 . p647

4- Lourent Bonvet, les identites dans l'espace publique: I individualisme ou multiculturalisme? in: hugues jallon,les engeux du debat publique contemporaire (paris :la decouverte ,1999, p 189),

5- Rufin jean cristophe, minorités ; nationalités ; états ; politique Etrangères ; N=°3, 1991, p631

6- ELika M bakolo ; approche régionale aux conflits et la résolution des conflits dans la région des grands laes, document de base ; (paris : Ecole des Hautes etudes eu Sciences sociales, 2003),http // 129.194.252 80/cat files /1344 PDF,

7- Haut commissariat au droit de l'Homme .Déclaration des droits des personnes appartenant a des minorités nationales ou ethniques.religieuse et linguistiques Adopte par l Assemblée generale dans sa Resolution 47/35 du 12/1992.

B/ En Anglais :

1- Sam Gamoo ; The challenge of ethnicity and conflicts in Africa :the need for a new paradigm, (N-y : united developpment programme Janury .1997) , p20

2- jalati; seymour M. lipset. Racial and ethnic conflicts: A global perspective political science quartly,vol 107. n =° 4 winter 92. p586

SAMbANIS; PARTITIONAS A 3- NICOLAS SOLUTION TO ETHNIC WAR :An empirical

critique of the theortical literature; world politics ;Vol 52 N=°4,july 2000 p p 440 ,441

C/ Les Articles :

1- Geiser Gritian ;Approches theoriques sur les conflicts ethnique et les refugies. http:// www.pais . balkans

2- Nations Unies Reconnaitre L'existence des minoritiés en Afrique in : right org /advocacy/Africa 2003 http//:www.mimority

الملخص

يشير هذا البحث إلى دراسة موضوع الأقليات، وتأثيرها على مختلف النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تعد محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية على مر العصور، وساحة صراع دولي مستمر، ونزاعات داخلية حادة أغلبها بين الأقليات فيما بينها من جهة، وبين هذه الأقليات والأنظمة السياسية من جهة أخرى، بما يجعل هذه الأخيرة في حالة من عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن ذلك.

إن تحقيق استقرار النظام السياسي في المجتمعات التي تشهد تنوعا في التركيبة المجتمعية، يتوقف أساسا على عوامل داخلية، من خلال التأسيس لمجتمع مدني قوي، ووجود قوى ديمقراطية فاعلة وحية، تؤمن بالمشروع الديمقراطي بعيدا عن الركون للذاتية (العائلة، القبيلة، العرق، الطائفة)، وتسعى بالنضال السلمي من أجل تحقيقه، فضلا عن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية وبطريقة متدرجة.

وفي حالة لبنان الذي لا يشك أحد في أن مختلف الأزمات السياسية، ومنها الحرب الأهلية 1975، التي شهدها كانت بسبب الطائفية السياسية التي تكمن في وجود امتيازات لطائفة معينة على حساب طوائف وأقليات أخرى، هذه الأخيرة التي ينمو لديها الشعور بالخوف، والوعي النوعي، وهضم حقوقها، الأمر الذي يشكل على الدوام المعادلة الصعبة لتحقيق استقرار النظام السياسي في لبنان، القائم أساسا على قاعدة المحاصصة الطائفية، هذا الأمر الذي عجز اللبنانيون عن تجاوزه والانتقال بذلك من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني تدريجيا، من أجل إقامة نظام ديمقراطي يقوم على أسس صحيحة،

متحررا بذلك شيئا فشيئا من التجاذبات الإقليمية والدولية التي تعد السمة البارزة في المشهد السياسي في لبنان.

exposé évoquant l'étude des minorités , et leur influences sur les déférent systèmes politique au moyen orient, cette région qu' est le point de mire des forces territoriales et mondiale, et une air de combats mondiaux, et conflits intérieure interminable, pour la plus part, entre les minorités entre elles d'un cote. Et d'un autre avec les parties politiques. Ce qui incombe la déstabilisation de cette région.

La réalisation de la stabilité du système politique dans les société composes se forme initialement dans la cohésion a intérieure de la société civile. Et par la présence des forces démocratiques dynamiques qui militent aux projets démocratiques loin des considuation personnel (ethnique, familiaux, tribales, ...) qui aspire a un militantisme pesible a fin d inculquer la tolérance d une éducation plurielle.

Dans le cas du Liban tous les conflit sociaux dans la guerre civil de 1975. Sont du aret disert clans ethniques.

Qui privilège un clant précis par apport au autre et minorité. Qui vont se sentir lisier de ses droit. Ce qui implique un conflit permanant et la réalisation d une paie politique durable et transformation d un système d une mentalité tribale ancestrale a une société civil moderne, graduellement pour la réalisation d un système démocratique solide libéré des influence régionale et des ingérences mondiale scenario du visage politique actuelle aux Luban.

Summary:

This research is a study to the to pie of the minorities and its effect on the different political systems in the Middle East. This region which represented an interesting area for has all the time forces from different nationalities and a place to a continuous clash between many countries . this region has them selves known also many struggles between the minorities and between the minorities ,and their political systems all this lead to a certain political instability.

To establish equilibrium in the political system for societies that contain many communities we should rely on internal factors. We must start with building a strong civil society, then we must have effective democratic forces that believe in the democratic project for from. personal benefits, furthermore, we should think about establishing a political democratic culture gradually.

We can take for instance the case of Lebanon which has seen many political crises. Like the civil war 1975. The many cause for this war was the advantages given neither to some groups nor for other. Disobeying the fact that we must give every group its part in the government has lead the severe problems. Lebanese have understood that they must move from the ancient political system to a democratic one.

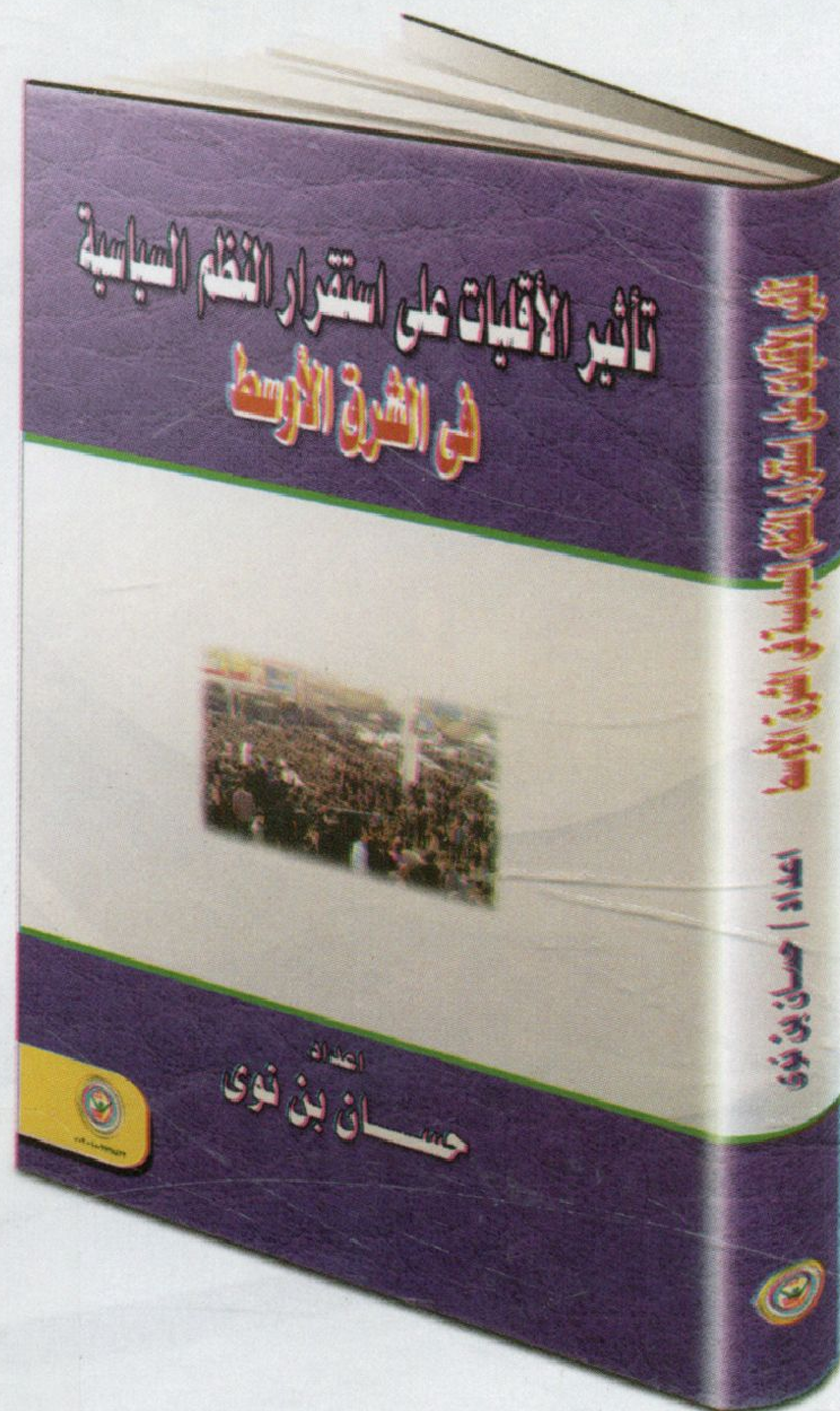
المحتويات

رقم الصفحة	الموضـــوع



رقم الإيــداع : 2014/4002
الترقيم الدولى : 5-038- 753-977-978

مع تحـيات
مكتبة الوفاء القانونيـة
تليفون : 01003738822- الإسكندرية


تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية
في الشرق الأوسط
إعداد
حسان بن نوى


الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٢٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية


ISBN: 977-753-038-5
9 789777 530385